

أحدث الفتاوى
في مجال الخدمة المدنية

التقمية الإدارية

● مجلة علمية ربع سنوية - يصدرها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ●

العدد ٩٣ - السنة ٢٣ - أكتوبر ٢٠٠١

وثيقة للتاريخ .. مبارك والإنجازات

مصر مبارك
إستقرار .. سلام .. تنمية
ديموقراطية .. سماحة .. محبة
قوة .. تواضع .. عدالة
عشرون شمعة أضأت بها مصر





جمعية مستثمري سيناء

تهنىء شعب مصر بإنجازات

عشرون عاماً من عصر مبارك

افتتاح

مجمع الصناعات الأسمنتية بوسط سيناء

وفقاً لأحدث التقنيات العالمية الحديثة

١٤ أكتوبر ٢٠٠١

تحت رعاية السيد اللواء / أحمد عبد الحميد محافظ شمال سيناء

● مصنع سيناء للأسمنت الأبيض
أكبر خط إنتاج في العالم ٤١٠ ألف طن سنوياً
● مجمع الصناعات الكيماوية
للطوب الأسمنتية والوحدات سابقة الصب

● مصنع أسمنت سيناء
١/٤ مليون طن سنوياً
● مصنع سيناء لأكياس الكرافت
٩٠ مليون كيس سنوياً

تمثل استثمارات ٣٠٠ مليون و ٣٦ ألف مساهم

تعددت المليار جنيهه ووفرت ٣٧٠٠ فرصة عمل

منذ فجر التاريخ.. لم تشهد هذه المنطقة إلا عجلات الحرب وآلات الدمار ودماء الشهداء.. واليوم تشهد آلات البناء وأدوات التعمير وعرق البنائين.. حتى تتحول وسط سيناء إلى نقطة قوة.. ويتبدل فراغ الوسط بالآلاف من فرص العمل الواعدة والمجتمعات العمرانية الحديثة.. وتكتمل منظومة تعمير سيناء..

لتصبح بعبثاً جديداً للاقتصاد المصري..

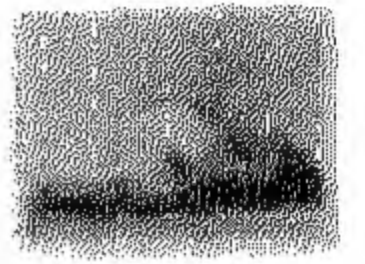
وتساهم بشكل فعال في إعادة صياغة

العلاقة المختلفة بين المكان والسكان

رئيس مجلس الإدارة

دكتور حسن كامل راتب

**للتميز
عناصر**



وزارة التخطيط



وزارة التخطيط



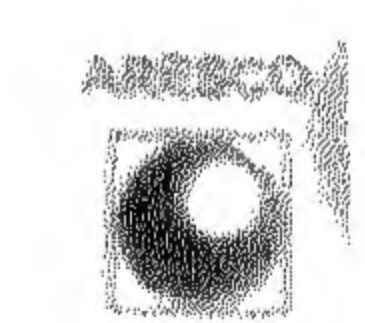
وزارة التخطيط



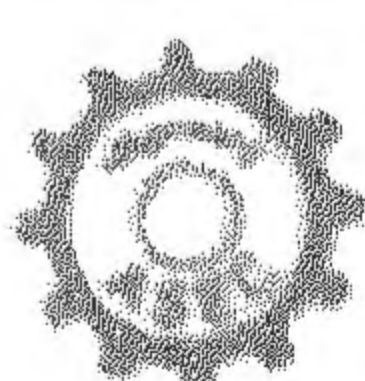
وزارة التخطيط



وزارة التخطيط



وزارة التخطيط



وزارة التخطيط



وزارة التخطيط

دكتور محمد زكى أبو عامر
وزير التنمية الإدارية
رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

التنمية الإدارية

مجلة علمية ربع سنوية يصدرها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

المستشار الفنى للمجلة

سكرتير التحرير

مدير التحرير

□ الأستاذ عبد السلام الجبالى

حسن السيد عبد السلام عبد المعطى أحمد

مستشار رئيس الجهاز

الاعراج الفنى وتصميم الغلاف

التحرير

منى زكريا عبد الخالق - يحيى زهران

■ العولة وأثرها على العمالة ٤٦

ترجمة : زينب سكوتى

■ خصخصة المعاملات الإدارية

فى الأعمال الحكومية ٥٧

بقلم الدكتور / أحمد محمد المصرى

■ الجديد فى التشريعات الوظيفية ٦٥

إعداد : سلوى حسين الروينى

■ وثيقة للتاريخ مبارك والإنجازات ٦

■ القيادة ٢٠

لواء أركان حرب مصطفى ماهر

■ حول فعاليات المؤتمر العلمى

السنوى الثانى والعشرون للإقتصاديين

المصريين تحت عنوان التنمية البشرية

فى مصر ٢٨

بقلم : الين سعد يعقوب





التمنية الإدارية

وزارة

لدليل

تيسير وتبسيط إجراءات
حصول المواطن على الخدمات
الجماهيرية التي يقدمها
الجهات الإدارية للدولة

أخي المواطن

يتيح لك هذا الدليل أسلوب الحصول على الخدمات
التي يقدمها الجهاز الإداري من خلال :-

- * التليفون
- * الفاكس
- * الإنترنت

مع تحيات
وزارة التنمية الإدارية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المواطن

تسعى وزارة التنمية الإدارية إلى تحقيق برنامج شامل وطموح
للإصلاح الإداري في مصر .. وتحديث وتطوير أداء الجهاز
الإداري للدولة .. وتهيئة المناخ الإداري الملائم لإنجاز خطط
التنمية الشاملة .

ويعد تيسير وتبسيط إجراءات حصول المواطن على الخدمات
الجماهيرية التي يقدمها الجهاز الإداري للدولة أحد المهام
الرئيسية للوزارة وذلك بهدف :-

- * توفير بيانات الخدمات الجماهيرية لخدمة المواطنين
والمستثمرين على أرض مصر وخارجها .
- * رفع معاناة المواطنين عند التعامل مع أجهزة الدولة
تقليل عدد مرات التردد على الوحدات الحكومية وتيسير
الحصول على الخدمة آتيا ومن محل إقامة المواطن .
- * إعلام المواطن مسبقا بالواجبات المرتبطة بالخدمة ومنها :-
 - * الجهة الموزنية للخدمة ومكان تواجدها .
 - * النماذج والمستندات المطلوبة .
 - * الرسوم المقررة .
 - * التوقيت الزمني للإنتهاء من أداء الخدمة .
 - * الجهة التي يتقدم إليها المواطن بشكواه .

أخي المواطن

وفقا لخدمة مصرنا العزيزة تحت قيادة
الرئيس محمد حسني مبارك

والله ولي التوفيق
مكتور محمد زكي ابو عامر
وزير التنمية الإدارية
ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

(١) خطوات للحصول على الخدمة بالتليفون

- * طلب الرقم ١٢١ في نطاق القاهرة الكبرى من أي تليفون
محمول .
- * طلب الرقم ٠٢١٢١ من خارج نطاق الجمهورية .
- * طلب الرقم ٠٢٠٢١٢١ من خارج نطاق الجمهورية .
- * أنصف أحد الأرقام التالية للحصول للخدمة المطلوبة مباشرة .

الرقم	البيان العام للخدمات
٠١	خدمات وحدات الإدارة المحلية بالمحافظات
٠٢	خدمات وزارة التربية والتعليم
٠٣	خدمات وزارة المالية
٠٤	خدمات وزارة التموين والتجارة الداخلية
٠٥	خدمات وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية
٠٦	خدمات وزارة القوى العاملة
٠٧	خدمات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
٠٨	خدمات وزارة الصحة والسكان
٠٩	خدمات وزارة الري والموارد المائية
١٠	خدمات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
١١	خدمات وزارة النقل
١٢	خدمات وزارة البيئة
١٣	خدمات وزارة الأوقاف
١٤	خدمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
١٥	خدمات وزارة للشباب
١٦	خدمات وزارة الاتصالات والمعلومات
١٧	خدمات وزارة البترول
١٨	خدمات وزارة الصناعة والتجارة للتنمية التكنولوجية
١٩	خدمات وزارة السياحة
٢٠	خدمات وزارة الكهرباء والطاقة
٢١	خدمات وزارة الثقافة

يعد الوصول للخدمة المطلوبة يمكنك :
* بالضغط على رقم (١) إعادة سماح الخدمة مرة أخرى .
* بالضغط على رقم (صفر) العودة إلى القائمة الرئيسية .

بالنسبة لخدمات وزارة العدل والدخالية فيمكنك الحصول عليها
مباشرة من خلال دليل التليفون .

(١) خطوات الحصول على الخدمة بالفاكس

أدخلت هذه الخدمة لصالح أبناء مصر المعترين فضلا عن المستثمرين ، و المولطين بالداخل .

* اطلب الرقم ١٢١ فى نطاق القاهرة الكبرى من أى تليفون عادى أو محمول .

* اطلب الرقم ٠٢١٢١ من خارج نطاق القاهرة الكبرى من أى تليفون عادى أو محمول .

* اطلب الرقم ٠٢٠٢١٣١ من خارج نطاق الجمهورية

* اضغط على الرقم (٢) للدخول فى نظام الفاكس بعد الانتهاء من سماح الخدمة .

* ادخل رقم الفاكس المطلوب استقبال نماذج الخدمة المطلوبه عليه عندما يطلب منك .

* يتم سماح صوت المتدخلة للتأكيد على رقم الفاكس المطلوب .

* اضغط للرقم (١) مرة أخرى وسوف يتم إرسال نماذج الخدمة المطلوبة على الفاكس .

(٢) خطوات الحصول على الخدمة بالإنترنت

* يتم الدخول على موقع وزارة التنمية الإدارية

www.edara.gov.eg

* من خلال تصفح موقع الوزارة ، يمكنك اختيار نظام الخدمة الحكومية المطلوبه .

* يشتمل النظام على ثلاث وسائل بحث مختلفة :

الأول : عن طريق تحديد الوزارة المطلوب عرض خدماتها .

الثانى : عن طريق تحديد المحافظة المطلوب عرض خدماتها .

الثالث : عن طريق البحث الحر

هذا ويوضح النظام إمكانية طباعة النموذج أيا .

عزيزى المواطن
سوف تتمكن وزارة التنمية الإدارية تكاليف استخدام وسائل الحصول على الخدمة تبعية ذلك فى المراحل الأولى للتشغيل.

عزيزى المواطن
سأقدم معاً فى نشر تلك المعلومات عن طريق تصويرها ونشرها على أصدقاتك ومعارك وصلاتك .

الجهاز الإدارى للدولة
لا يمارس سلطة
على المواطن
وإنما يقدم له الخدمة

لمزيد من المعلومات ، أو الاستفسار اتصل
بوزارة التنمية الإدارية
مركز المعلومات : ت ٢٦١٤٣٥٦
فاكس ٢٦١٤٣٥٦

تم الطبع بمطبعة الوزارة

وثيقة للتاريخ مبارك والإنجازات



إنجاز تحقق... ومستقبل أفضل
١٩٨١ / ١٩٨٢ حتى يناير ٢٠٠١

**إن مصر ليست مدينة لأحد ، وأنتا جميعاً مدينون لمصر
وهيا نفوس شبابنا معني الولاء للوطن .**

.. لا حاكم ولا محكوم ، فكلنا مواطنون متساوون في الحقوق
والواجبات ، لا فضل لأحدنا إلا بالتقوي والعمل الصالح ، لا عصمة لأحد من
سيف القانون القاطع الذي لا يفرق بين قوي وضعيف ، وبين غني وفقير ،
وقريب وبعيد ، ولا بد أن يشعر كل مواطن بأنه يستطيع أن يحصل علي
حقوقه دون وساطة أو شفاعاة ، وأن يؤدي ما عليه من واجبات دون ملاحقة أو
مطالبة ، لأن الجهد القومي العام هو محصلة عمل الأفراد والجماعات بكل
ما فيه من إيجابيات وسلبيات .

مشهد حسني مبارك

هما أساس النجاح والتطور والتقدم ، ومن
خلال حسابات دقيقة وبعيدة عن الأهواء ،
وفي ضوء التخطيط والبناء صنع مبارك
سياسة مصر الداخلية والخارجية .. ولعل
أروع ما فيها ذلك التوازن بين السياستين .. فلم
يطلق الحبل لأحدهما علي حساب الأخرى ..
بفكره وقيادته حافظت مصر علي استقرارها
في شتي المجالات .

.. إن الحديث عن الإنجازات التي تحققت في
عهد الرئيس مبارك بحاجة الي مجلدات ..
فمصر تشهد أزهى عصورها في عهد
مبارك .. ولا ينكر هذه الإنجازات إلا جاحد ..
فالأرقام خير شاهد علي ما نقول .

هذه الكلمات المعبرة كانت من أول خطاب
للرئيس أمام مجلس الشعب بعد أن أقسم
اليمين الدستورية في ١٤ أكتوبر ١٩٨١ .
.. عشرون عاماً مضت علي تولي الرئيس
مبارك رئاسة مصر .. كان فيها قائداً ماهراً
حكيماً .. قائداً لقضايا التنمية والبناء
والتعمير .. قائداً للمبادئ والأسس ..
للممارسات الديمقراطية .. للقيم في مجال
العلاقات العربية والدولية .. فقد تميز
الرئيس مبارك بالوفاء بالعهد .. والحكمة ..
والتريس .. والتواضع .. والخلق .. فهو رجل
المبادئ والعدالة الاجتماعية ، يدرك أن
مستقبل أمتة لا يعتمد علي الغيبيات
والتمنيات وإنما التخطيط السليم والمتابعة

إنخفاض ملموس في المعدل السنوي للزيادة في السكان

انخفض معدل النمو السكاني من ٢,٨% عام ١٩٨٦ إلى ٢,١% في يناير ٢٠٠١.
زيادة في متوسط عمر المواطن (ذكور) من ٥٨,١ عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ إلى ٦٧,١ سنة في يناير ٢٠٠١.
زيادة في متوسط عمر المواطن (إناث) من ٦٠,٦ عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ إلى ٧١,٥ سنة في يناير ٢٠٠١.

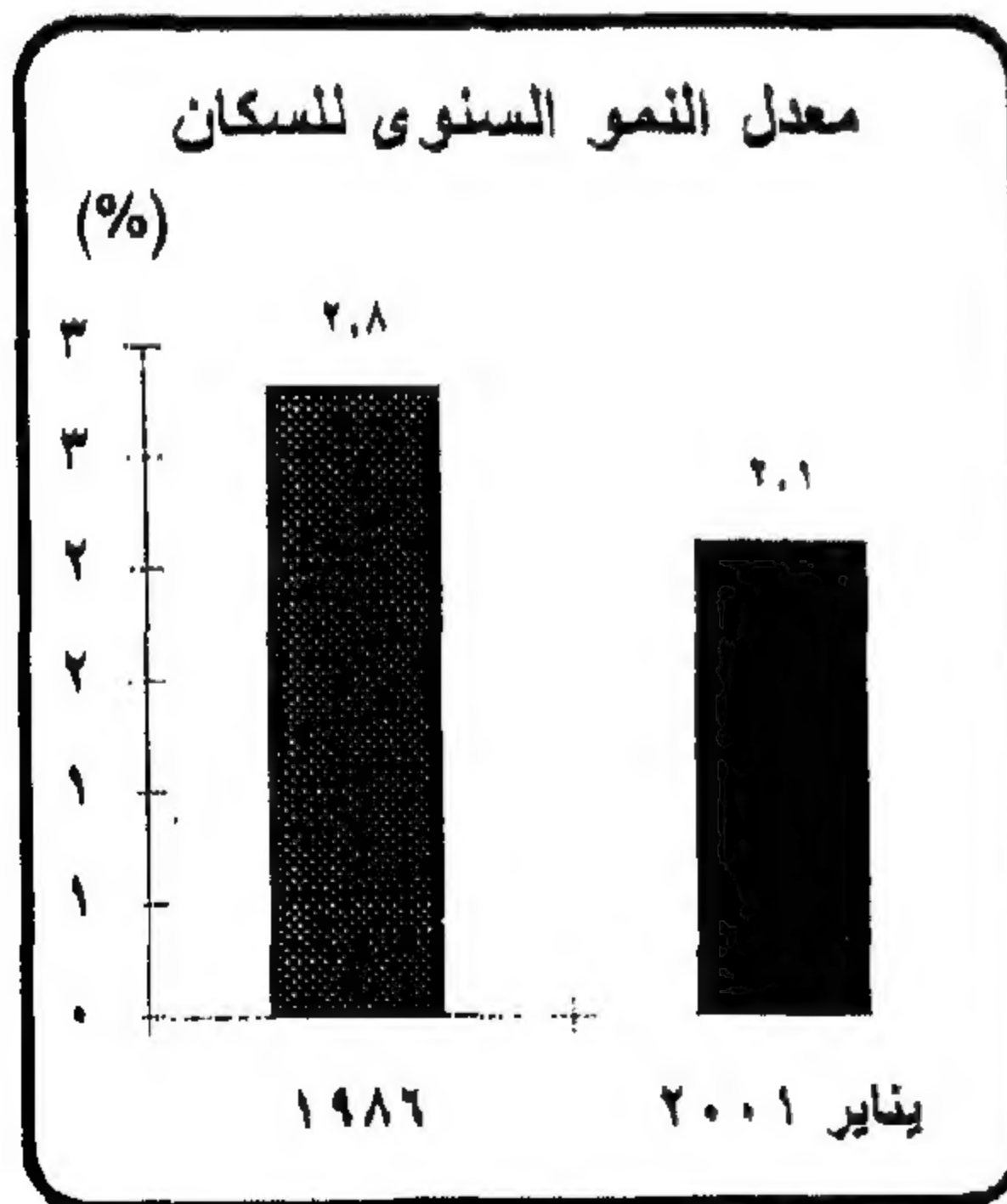
البيان	١٩٨٦	يناير ٢٠٠١
عدد السكان داخل مصر (مليون نسمة)	٤٨,٢٥	٦٤,٦٥ *
معدل النمو السنوي للسكان (%)	٢,٨	٢,١
عدد الأسر (مليون أسرة)	٩,٧٢	١٤,٢٧ **

** متوسط عدد أفراد الأسرة ٤,٥٣

* تقديري

البيان	٨٢/٨١	يناير ٢٠٠٠ *
متوسط عمر المواطن (سنة)		
ذكور	٥٨,١	٦٧,١
إناث	٦٠,٦	٧١,٥

* تقديري



المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

تحسن واضح فى مؤشرات الرفاهية للأسرة المصرية

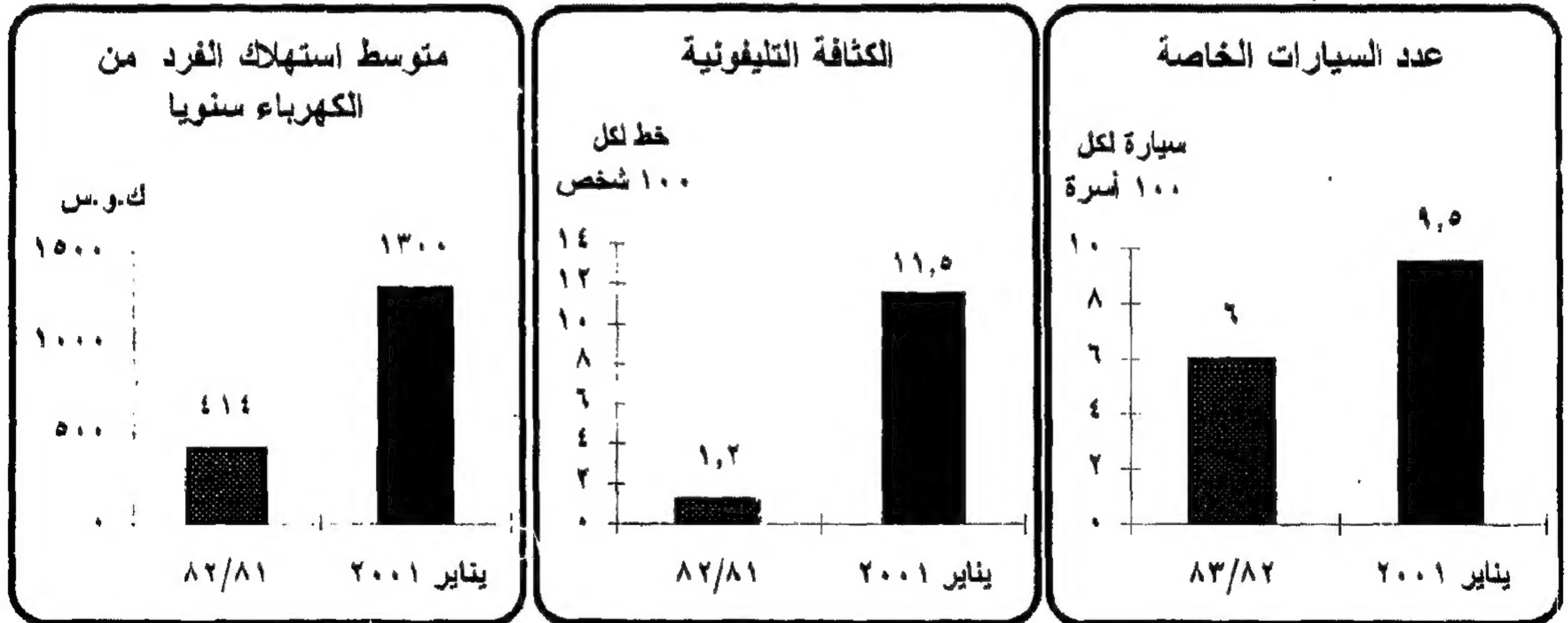
زاد متوسط إستهلاك الفرد من الكهرباء من ٤١٤ كيلووات.ساعة فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٣٠٠ كيلووات. ساعة فى يناير ٢٠٠١.

أسرة من كل أسرتين تمتلك الآن تليفون بعد أن كانت أسرة من كل ١٦ أسرة عام ١٩٨٢/٨١.

أسرة من كل ١٠,٦ أسرة تمتلك الآن سيارة بعد أن كانت أسرة من كل ١٧ أسرة عام ١٩٨٣/٨٢.

البيان	٨٢/٨١	يناير ٢٠٠١
متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء سنويا (ك.و.س)	٤١٤	١٣٠٠
الكثافة التليفونية خط لكل ١٠٠ شخص	١,٢	١١,٥
عدد السيارات الخاصة لكل ١٠٠ أسرة	٦	٩,٥

* بيانات ٨٣/٨٢



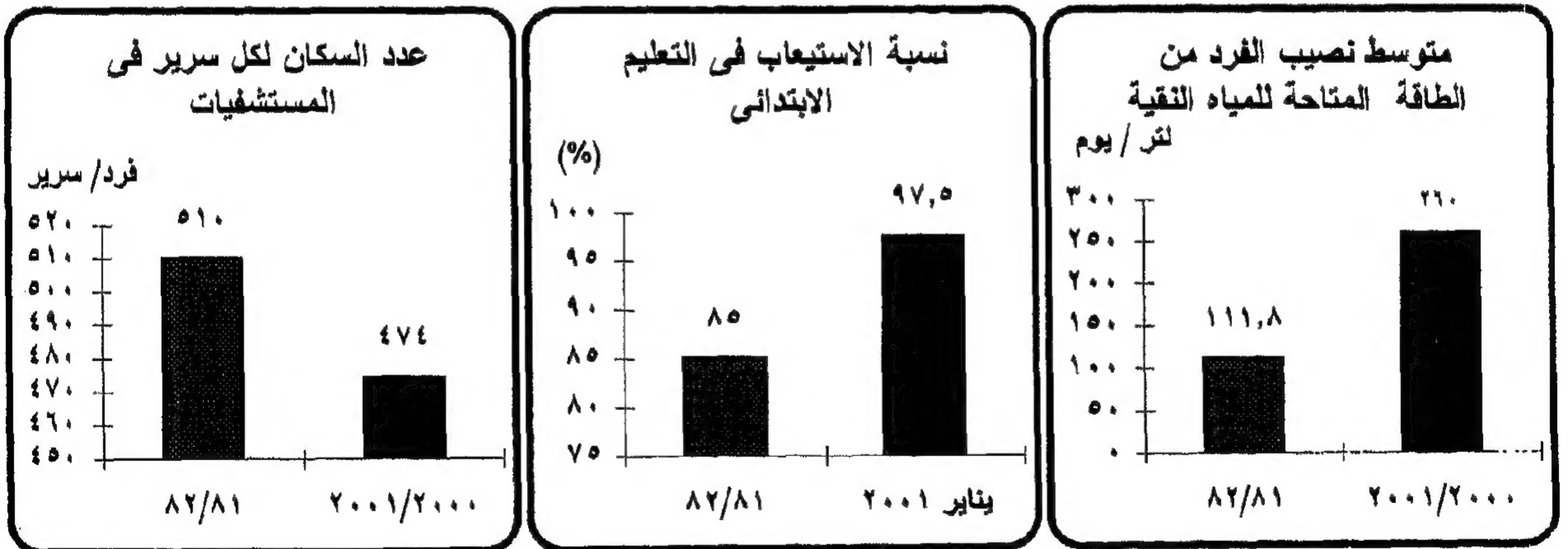
المصدر : وزارة الداخلية
وزارة الاتصالات والمعلومات
وزارة الكهرباء والطاقة

مؤشرات تمتع المواطن المصري بالمرافق والخدمات الأساسية

زاد متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة النقية من ١١١,٨ لتر/يوم في عام ٨٢/٨١ إلى ٢٦٠ لتر/يوم في يناير ٢٠٠١.
زادت نسبة الإستيعاب في التعليم الإبتدائي من ٨٥% في عام ٨٢/٨١ إلى ٩٧,٥% في يناير ٢٠٠١.

البيان	٨٢/٨١	يناير ٢٠٠١
متوسط نصيب الفرد من الطاقة المتاحة للمياه النقية (لتر / يوم)	١١١,٨	٢٦٠ *
نسبة الاستيعاب في التعليم الإبتدائي (%)	٨٥	٩٧,٥
عدد السكان لكل سرير في المستشفيات (فرد/ سرير)	٥١٠	٤٧٤ *

* متوقع ٢٠٠١/٢٠٠٠



المصدر : وزارة التخطيط

زيادة فرص العمل للشباب

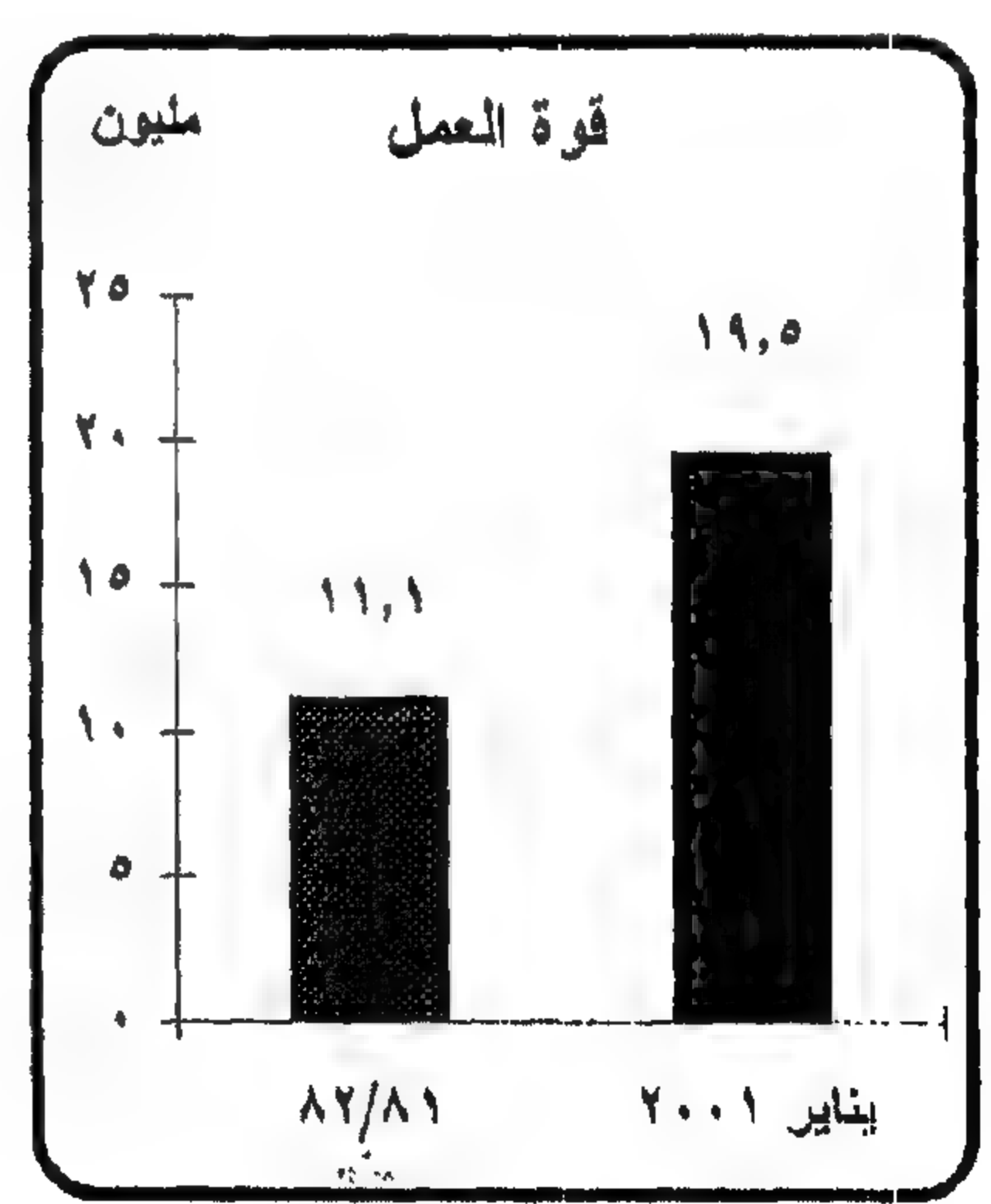
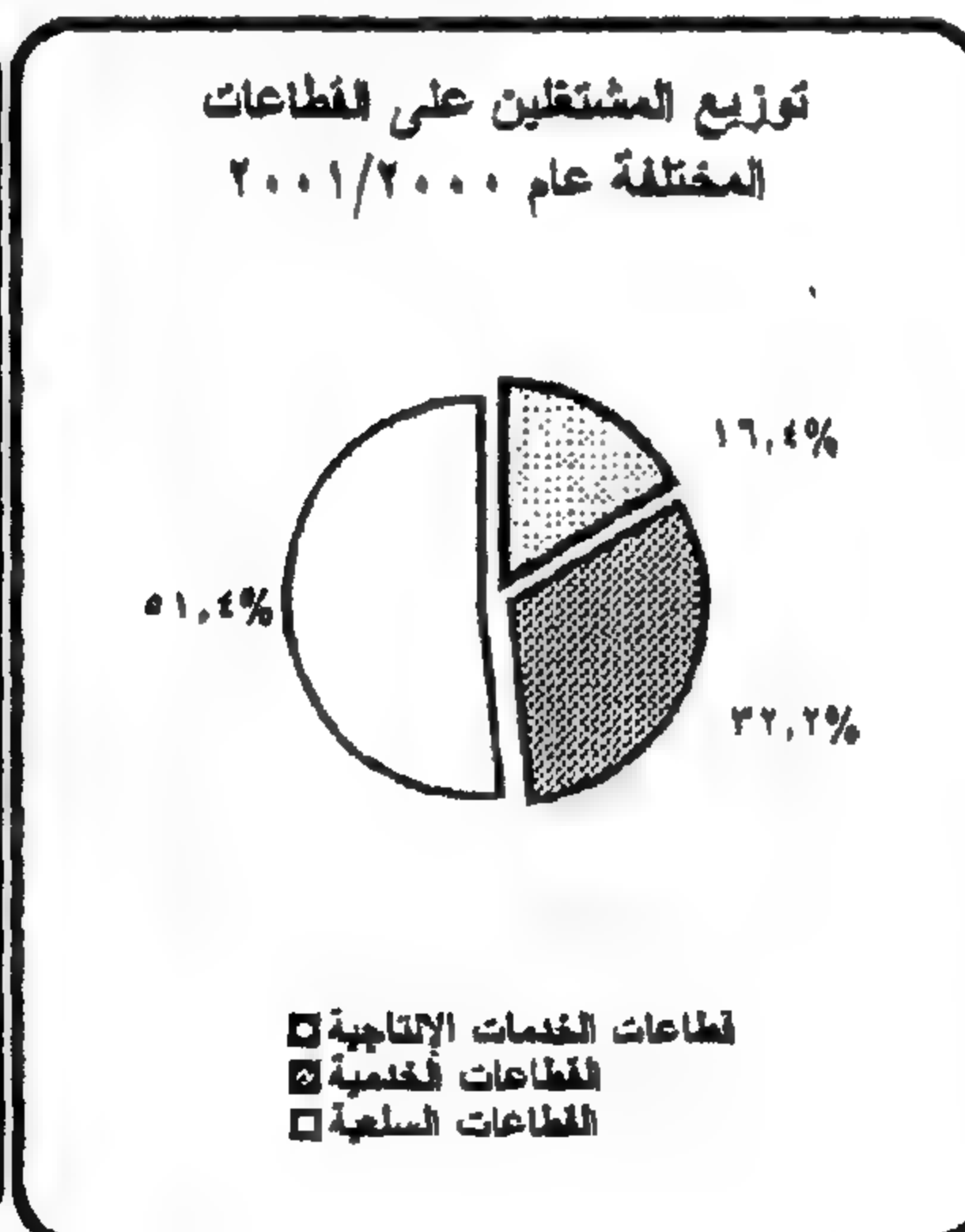
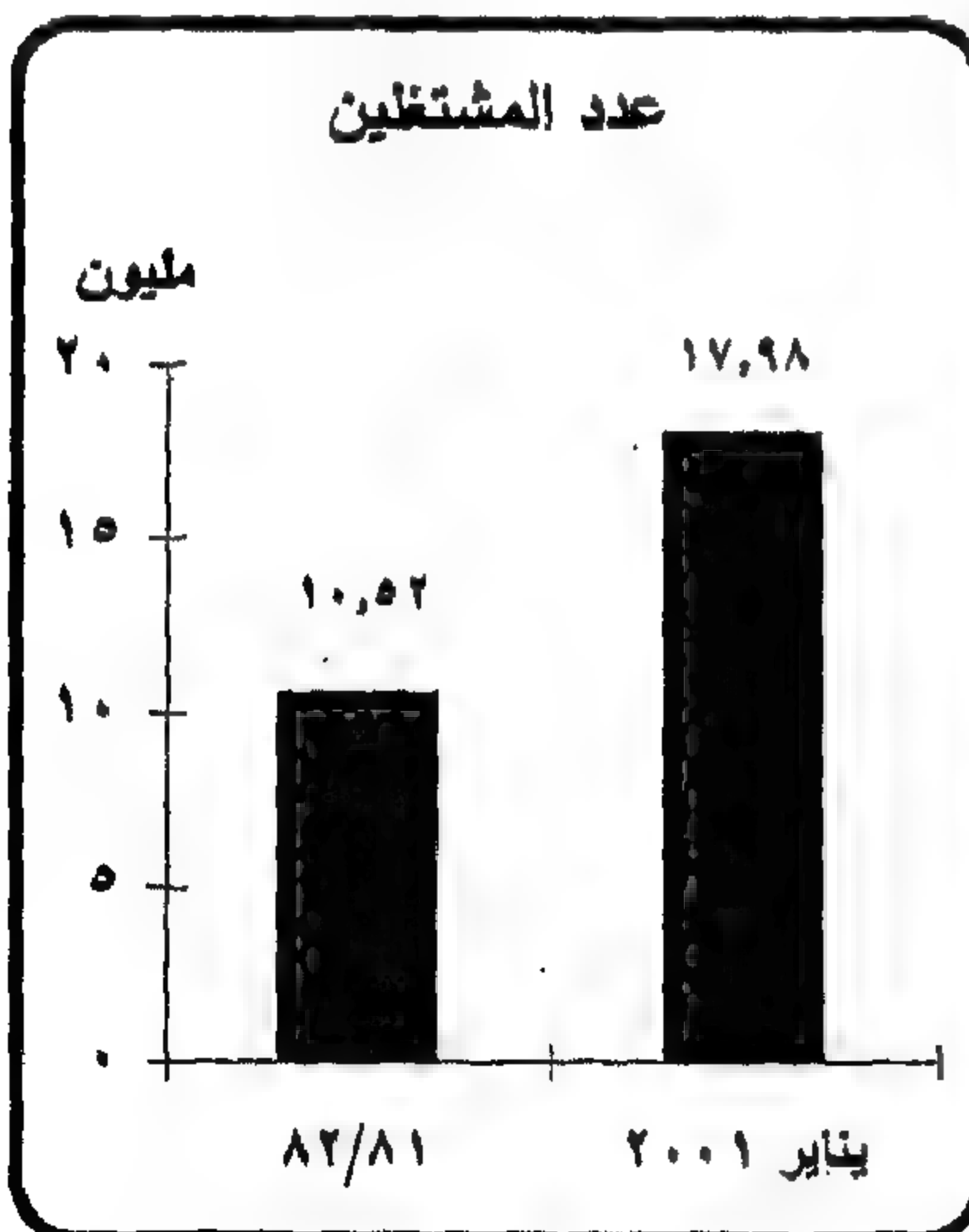
تستوعب القطاعات السلعية ٥١,٤ % من جملة المشتغلين بينما تمثل قطاعات الخدمات الإنتاجية ١٦,٤ % والقطاعات الخدمية تمثل ٣٢,٢ % في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

البيان	٨٢/٨١	يناير ٢٠٠١ *	المؤشر
قوة العمل (مليون)	١١,١	١٩,٤٦	زيادة قوة العمل إلى حوالي ١,٨ مثل ما كانت عليه عام ٨٢/٨١
عدد المشتغلين (مليون)	١٠,٥	١٨,٠	زيادة عدد المشتغلين إلى أكثر من ١,٧ مثل ما كانت عليه عام ٨٢/٨١

* متوقع ٢٠٠١/٢٠٠٠

جهود مستمرة للتصدي لمشكلة البطالة

السنة	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠
نسبة البطالة (%)	٩,٦	٩,٢	٨,٨	٨,٣	٧,٩	٧,٥	٧,٦



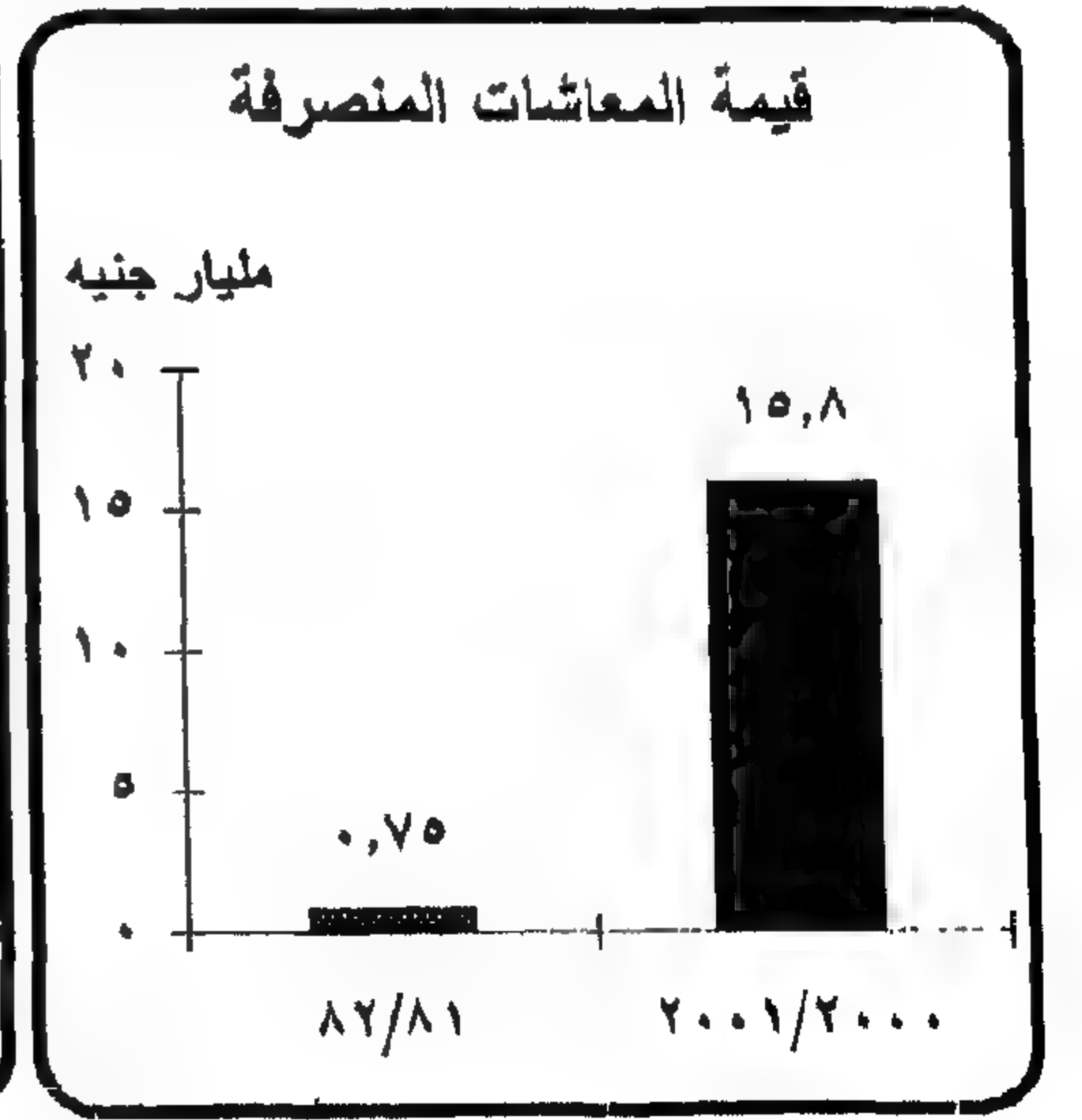
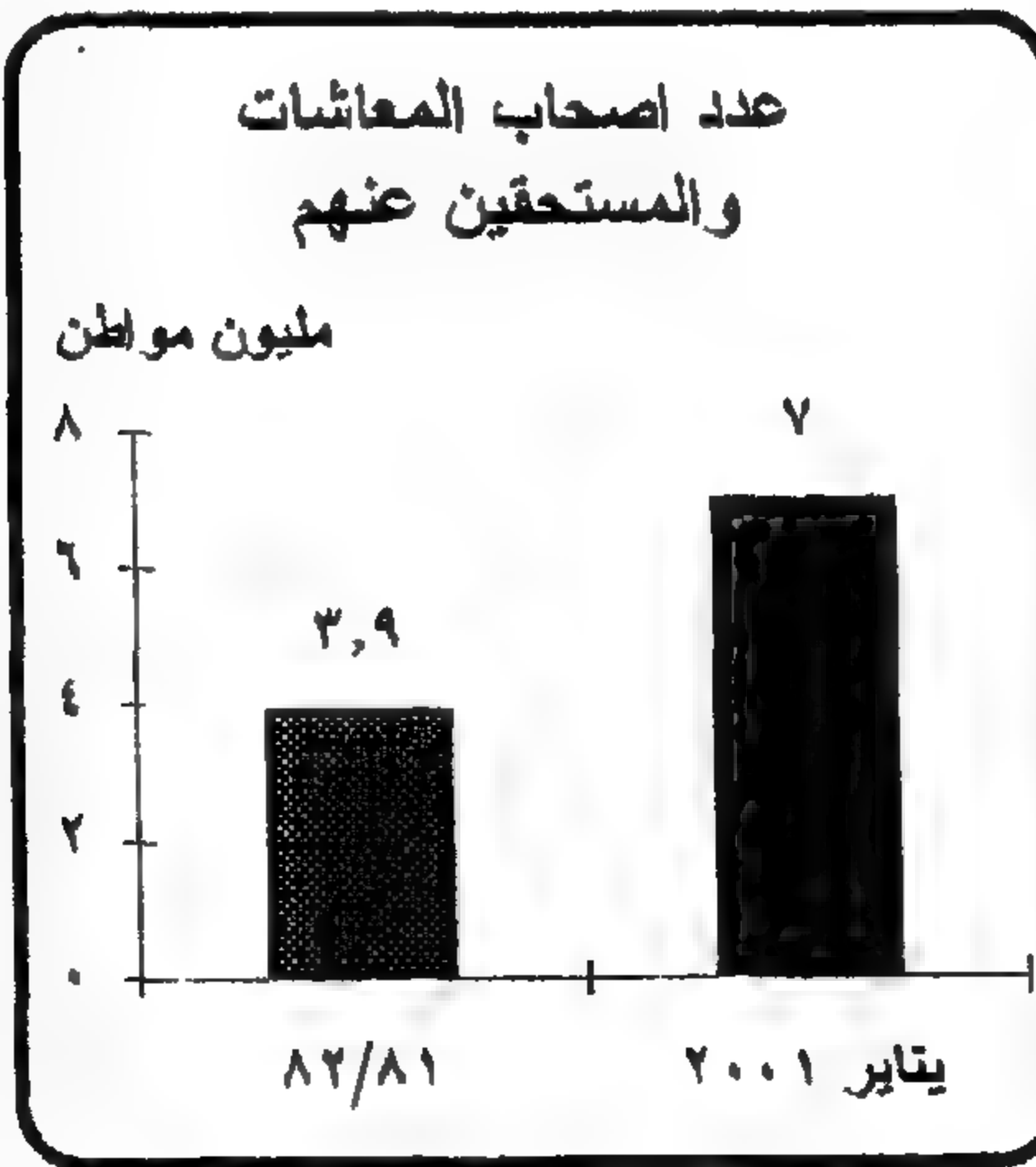
المصدر : وزارة القوى العاملة والهجرة
وزارة التخطيط

اتساع مظلة التأمينات

اتساع مظلة التأمينات لتشمل ١٧,٦ مليون مواطن.
من المتوقع زيادة قيمة المعاشات المنصرفة في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ أكثر من ٢١,١ مثل ما كان عليه عام ٨٢/٨١.

المؤشر	يناير ٢٠٠١	٨٢/٨١	البيان
زيادة عدد المؤمن عليهم إلى أكثر من ١,٦ مثل ما كان عليه عام ٨٢/٨١	١٧,٦	١٠,٧	عدد المؤمن عليهم (مليون مواطن)
زيادة عدد اصحاب المعاشات والمستحقين عنهم إلى حوالي ١,٨ مثل ما كان عليه عام ٨٢/٨١	٧	٣,٩	عدد اصحاب المعاشات والمستحقين عنهم (مليون مواطن)
زيادة قيمة المعاشات المنصرفة إلى حوالي ٢١,١ مثل ما كانت عليه عام ٨٢/٨١	١٥,٨ *	٠,٧٥	قيمة المعاشات المنصرفة (مليار جنيه)

* متوقع ٢٠٠١/٢٠٠٠



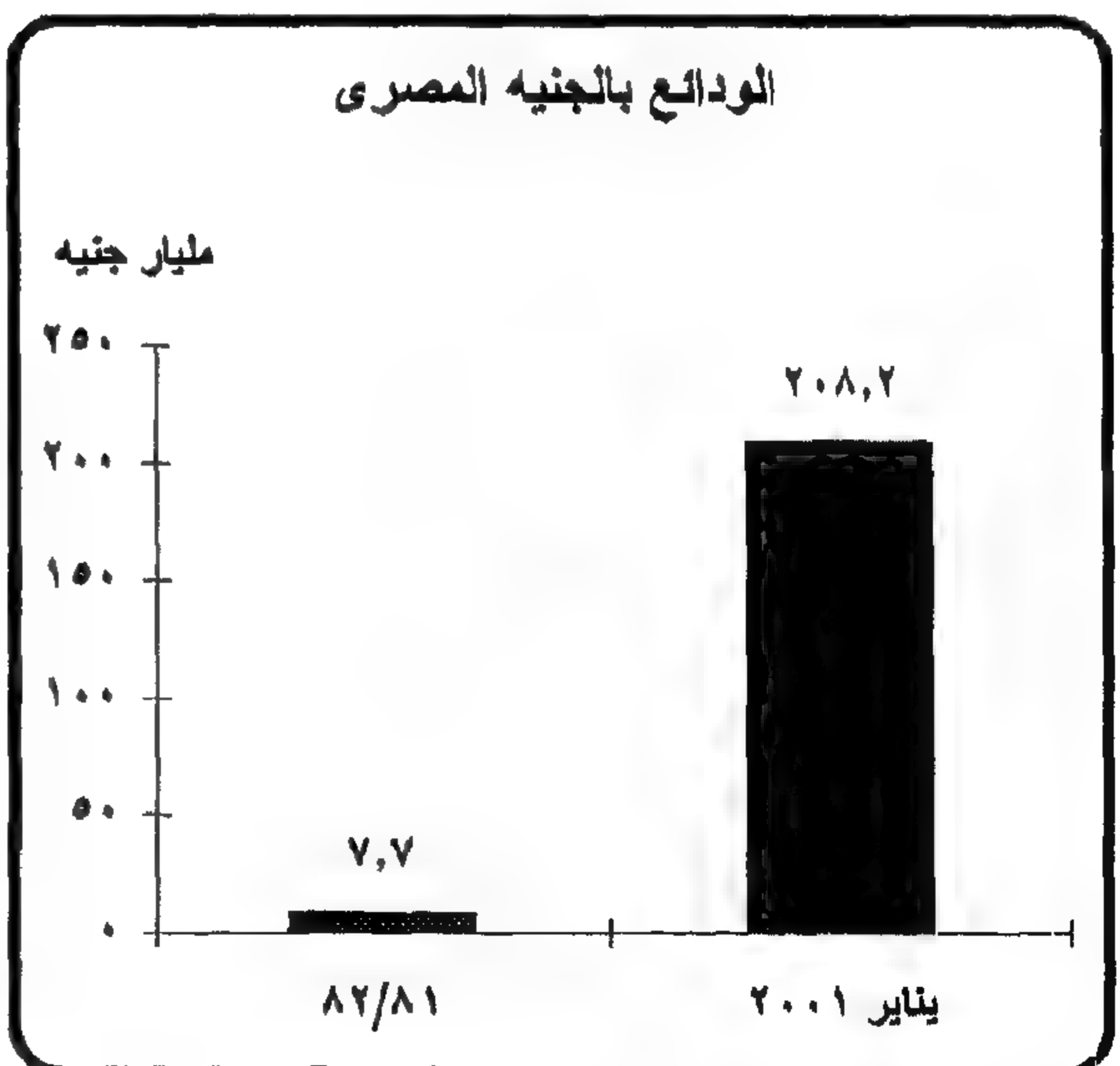
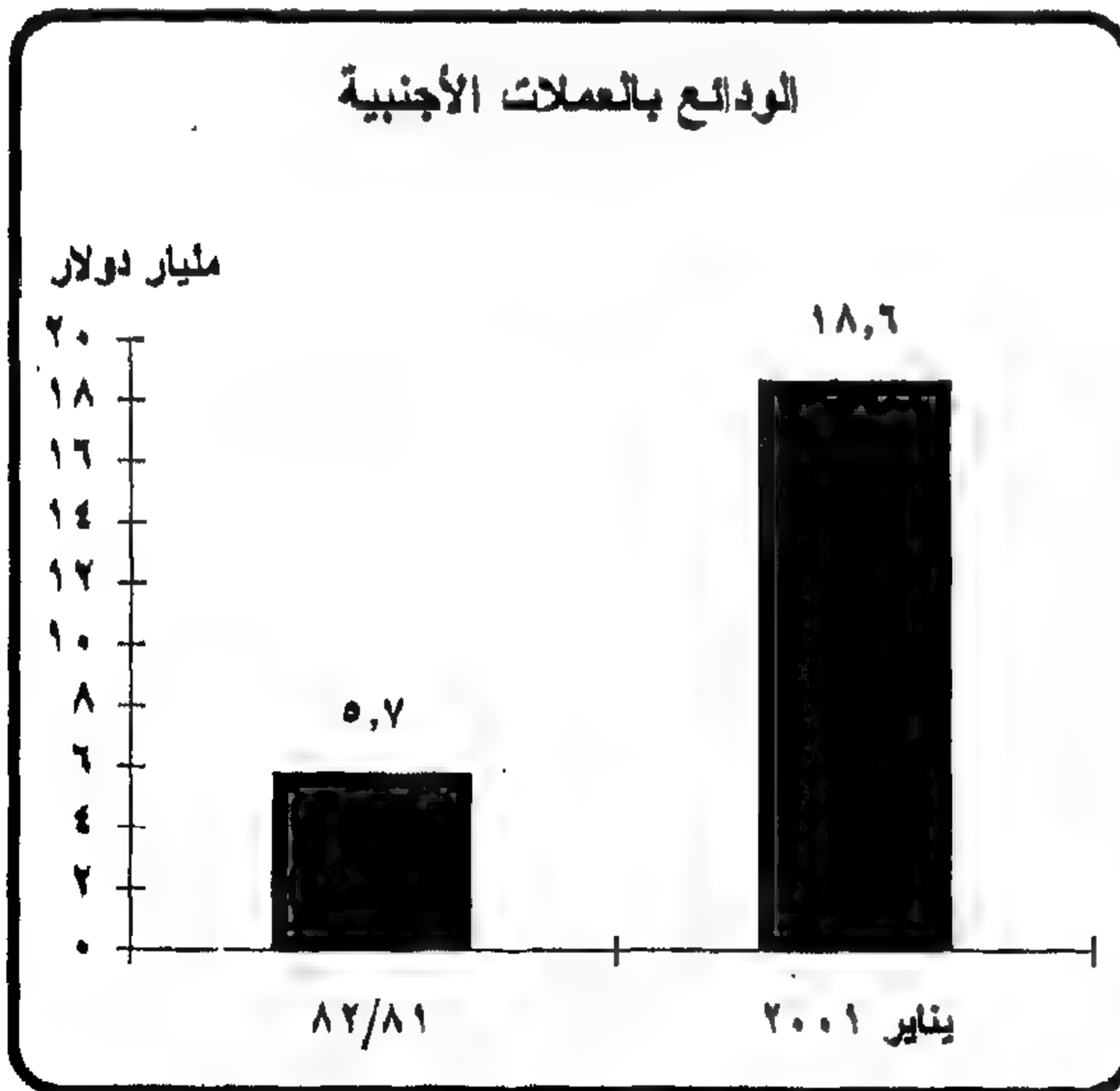
المصدر : وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية

التنمية الإدارية - ١٢

زيادة الودائع في البنوك الوطنية إلى أكثر من سبعة وعشرون مثل قيمتها في ٨٢/٨١

زيادة الودائع بالعملة المحلية من ٧,٧ مليار جنيه عام ٨٢/٨١ إلى ٢٠٨,٢ مليار جنيه في يناير ٢٠٠١،
أى بأكثر من ٢٧ مثلاً.
زيادة في حجم الودائع بالعملة الأجنبية من ٥,٧ مليار دولار في عام ٨٢/٨١ إلى ١٨,٦ مليار دولار في يناير
٢٠٠١ بما يعادل أكثر من ٣ أمثال ما كانت عليه في ٨٢/٨١.

المؤشر	يناير ٢٠٠١	٨٢/٨١	البيان
زيادة الودائع بالجنيه المصرى إلى أكثر من ٢٧ مثل ما كانت عليه عام ٨٢/٨١	٢٠٨,٢	٧,٧	الودائع بالجنيه المصرى (مليار جنيه)
زيادة الودائع بالعملة الأجنبية إلى أكثر من ٣ أمثال ما كانت عليه عام ٨٢/٨١	١٨,٦	٥,٧	الودائع بالعملة الأجنبية (مليار دولار)



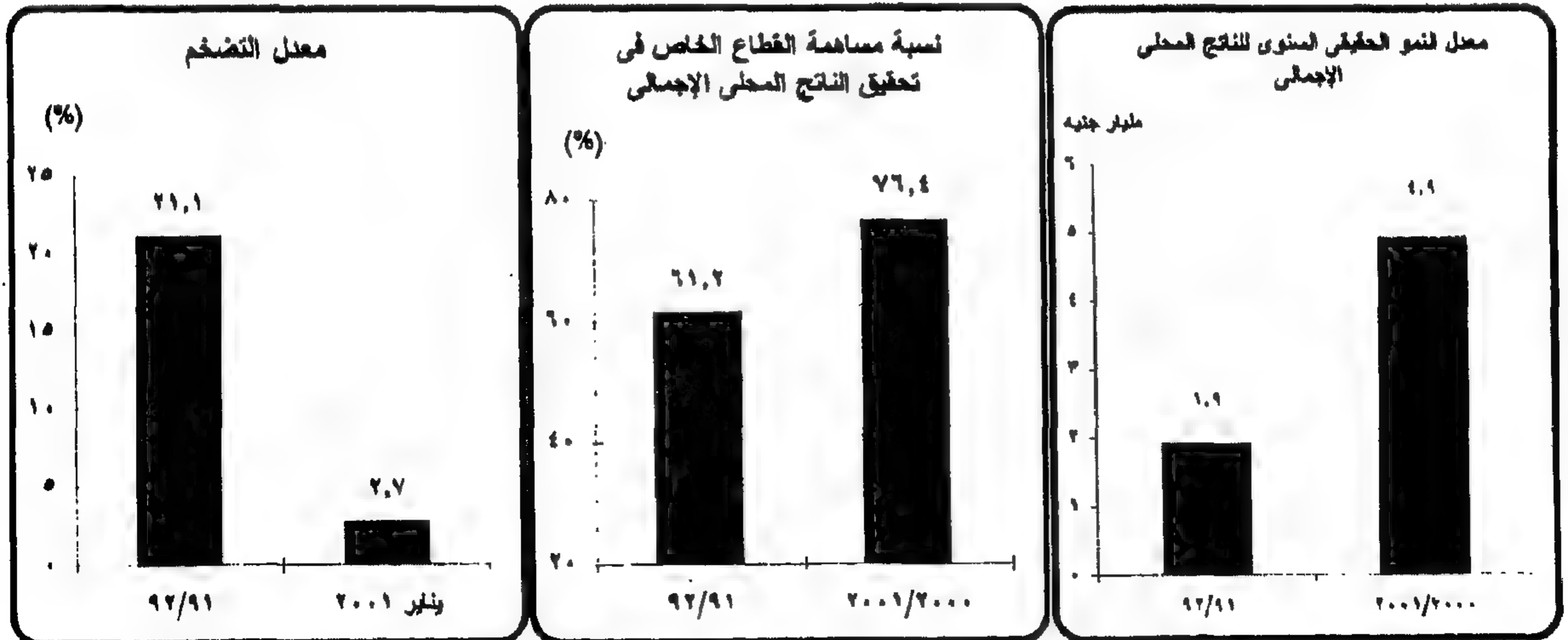
المصدر : البنك المركزى المصرى

تحسن سريع فى المؤشرات الرئيسية لأداء الإقتصاد المصرى

إنخفاض معدل التضخم السنوى من ٢١,١% عام ٩٢/٩١ إلى ٢,٧ فى يناير ٢٠٠١.
من المتوقع ارتفاع فى معدل النمو الحقيقى السنوى للنتائج المحلى الإجمالى ليصل إلى ٤,٩% فى ٢٠٠١/٢٠٠٠.
زيادة النتائج المحلى الإجمالى من ١٣١ مليار جنيه عام ٩٢/٩١ إلى ٣٦٤,٩ مليار جنيه فى يناير ٢٠٠١.

المؤشر	يناير ٢٠٠١	٩٢/٩١	البيان
زيادة معدل النمو الحقيقى السنوى للنتائج المحلى الإجمالى إلى حوالى ٢,٦ مثل قيمة فى عام ٩٢/٩١	٤,٩ *	١,٩	معدل النمو الحقيقى السنوى للنتائج المحلى الإجمالى (%)
زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص فى تحقيق النتائج المحلى الإجمالى بمقدار ١٥,٢ %	٧٦,٤ *	٦١,٢	نسبة مساهمة القطاع الخاص فى تحقيق النتائج المحلى الإجمالى (%)
زيادة النتائج المحلى الإجمالى إلى حوالى ٢,٨ مثل ما كان عليه عام ٩٢/٩١	٣٦٤,٩ *	١٣١	النتائج المحلى الإجمالى (مليار جنيه)
إنخفاض عجز الموازنة كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى إلى أكثر من ٤,٣ مثل ما كان عليه عام ٨٢/٨١	١,٢ *	٥,٢	عجز الموازنة كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى (%)
إنخفاض معدل التضخم السنوى بحوالى ١٨,٤ %	٢,٧	٢١,١	معدل التضخم السنوى (%)

* متوقع ٢٠٠١/٢٠٠٠



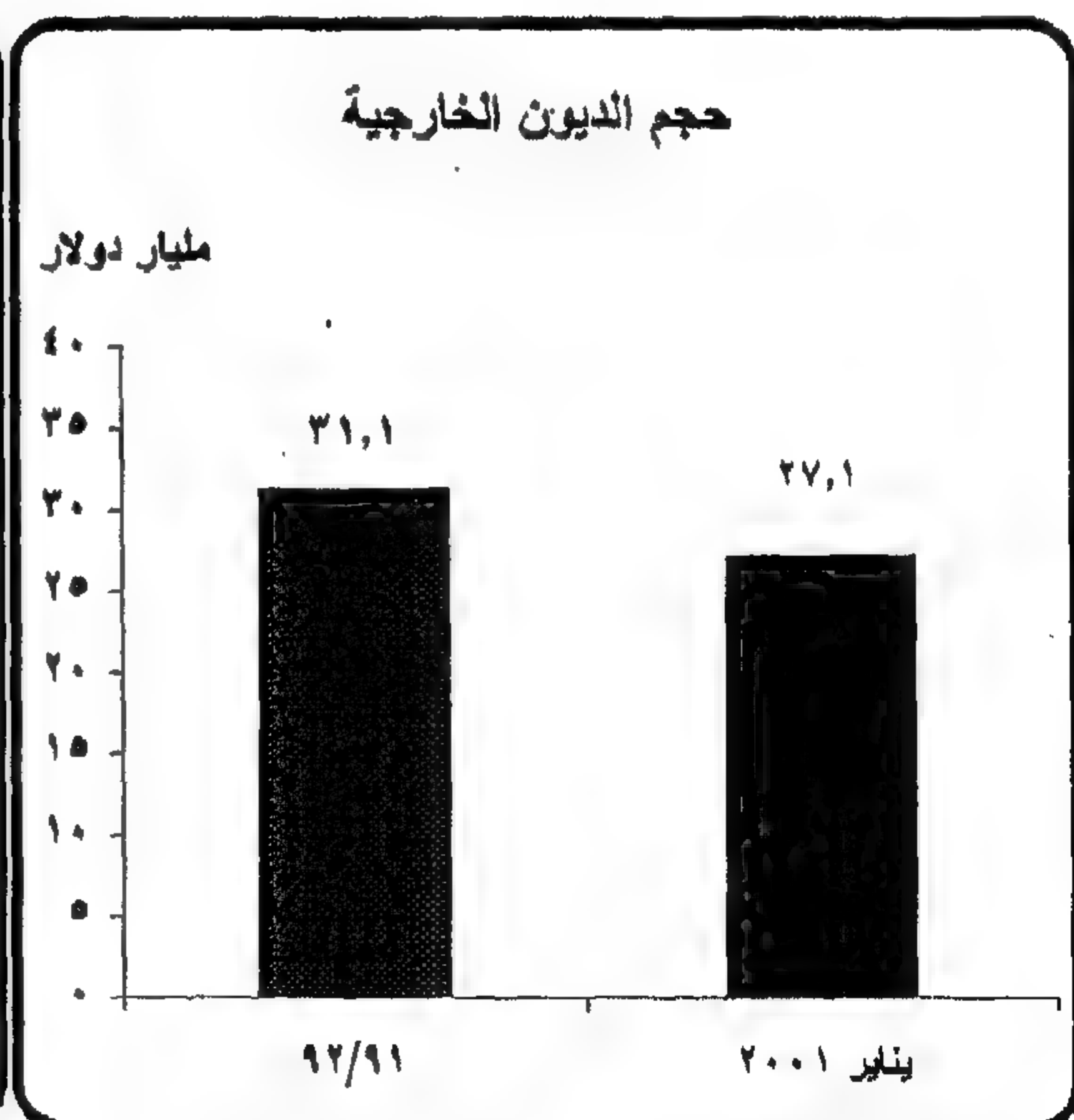
المصدر : وزارة التخطيط
البنك المركزى المصرى
وزارة المالية

إستقرار نسبى فى حجم مديونية مصر الخارجية خلال التسعينات

إنخفاض حجم الديون الخارجية من ٣١,١ مليار دولار عام ٩٢/٩١ إلى ٢٧,١ مليار دولار فى يناير ٢٠٠١.
زيادة الإحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى من ١٠,٦ مليار دولار عام ٩٢/٩١ إلى ١٤,٤ مليار دولار
فى يناير ٢٠٠١.

البيان	٩٢/٩١	يناير ٢٠٠١
حجم الديون الخارجية (مليار دولار)	٣١,١	٢٧,١
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات (%)	٢٠,٨	٨,٦
إحتياطى العملات الأجنبية لدى البنك المركزى (مليار دولار)	١٠,٦	١٤,٤
رصيد ميزان المعاملات الجارية والتحويلات (مليار دولار)	٢,٧	-٠,٠٣*

* متوقع ٢٠٠١/٢٠٠٠



المصدر : البنك المركزى المصرى

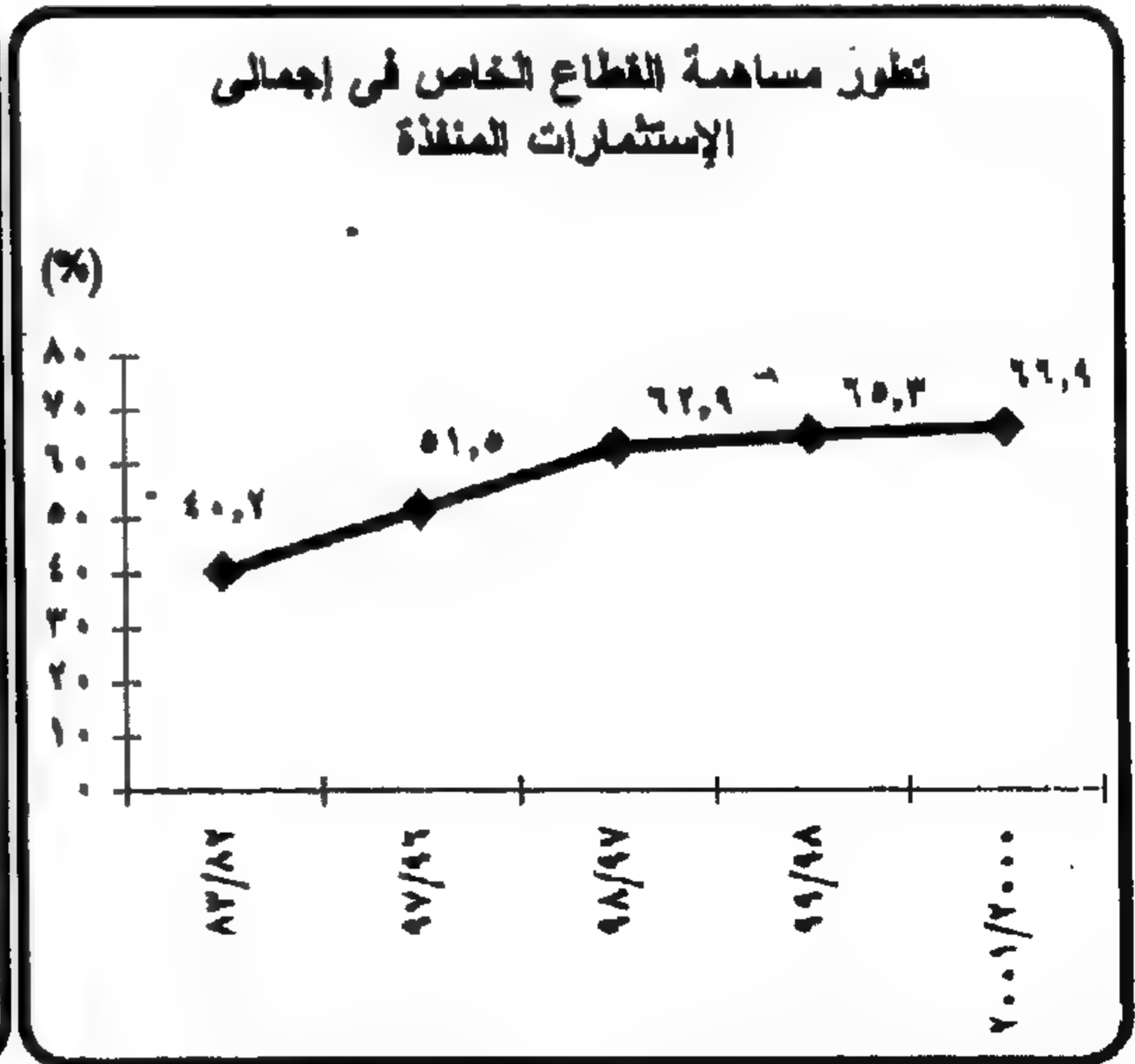
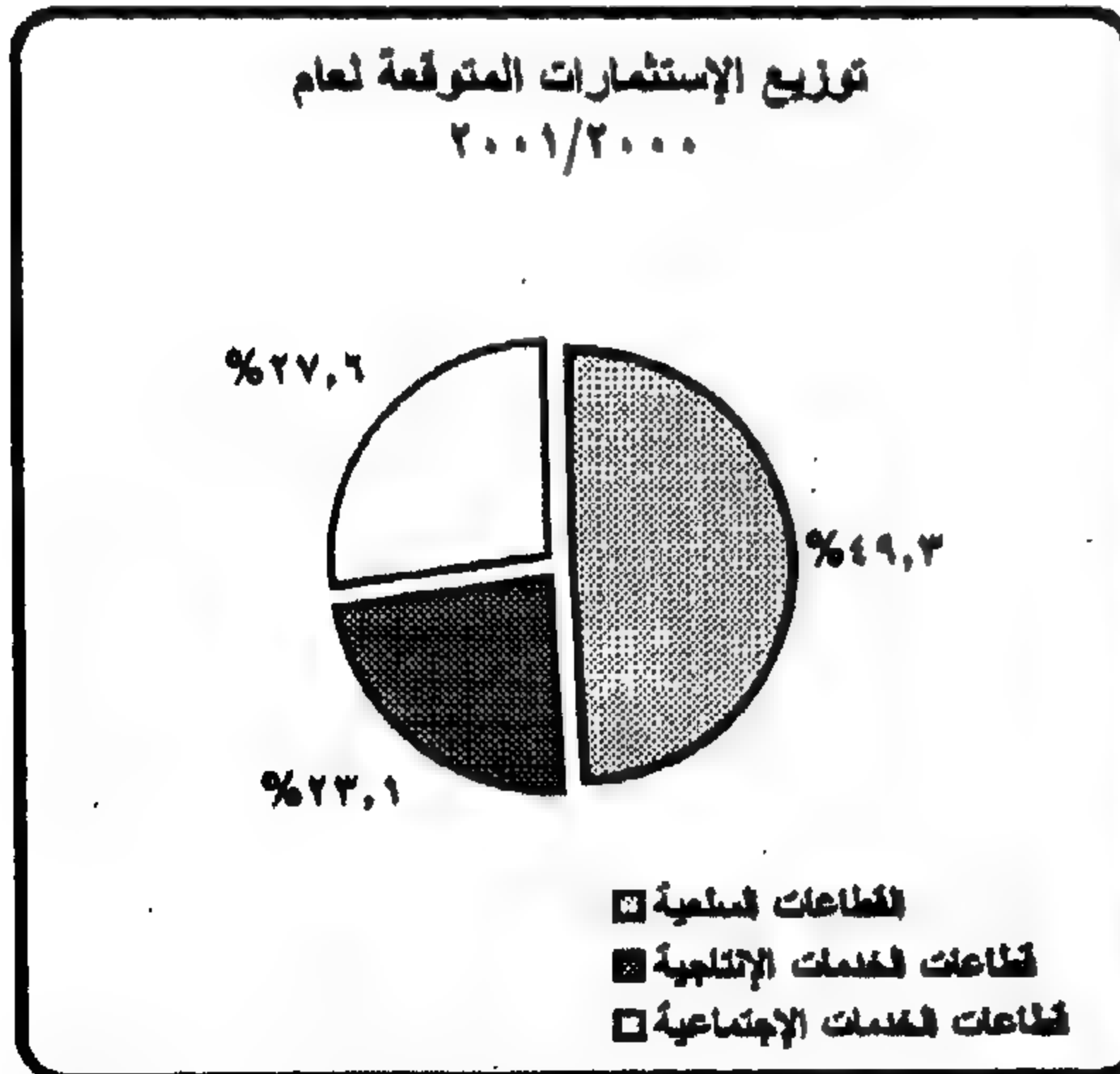
طفرة في حجم الإستثمارات المنفذة

* الإستثمارات الإستثمارية خلال ١٩ عاماً

البيان	القيمة (مليار جنيه)
الخطوة الأولى (٨٧/٨٢)	٥٦,٢
الخطوة الثانية (٩٢/٨٧)	١٢٥,١
الخطوة الثالثة (٩٧/٩٢)	٢٠٣,٩
الخطوة الرابعة (٢٠٠٢/٩٧)	٣٩٩,٥

* تزايد مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الإستثمارات المنفذة

البيان	٨٣/٨٢	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠١/٢٠٠٠
مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الإستثمارات المنفذة (%)	٤٠,٢	٥١,٥	٦٢,٩	٦٥,٣	٦٦,٩



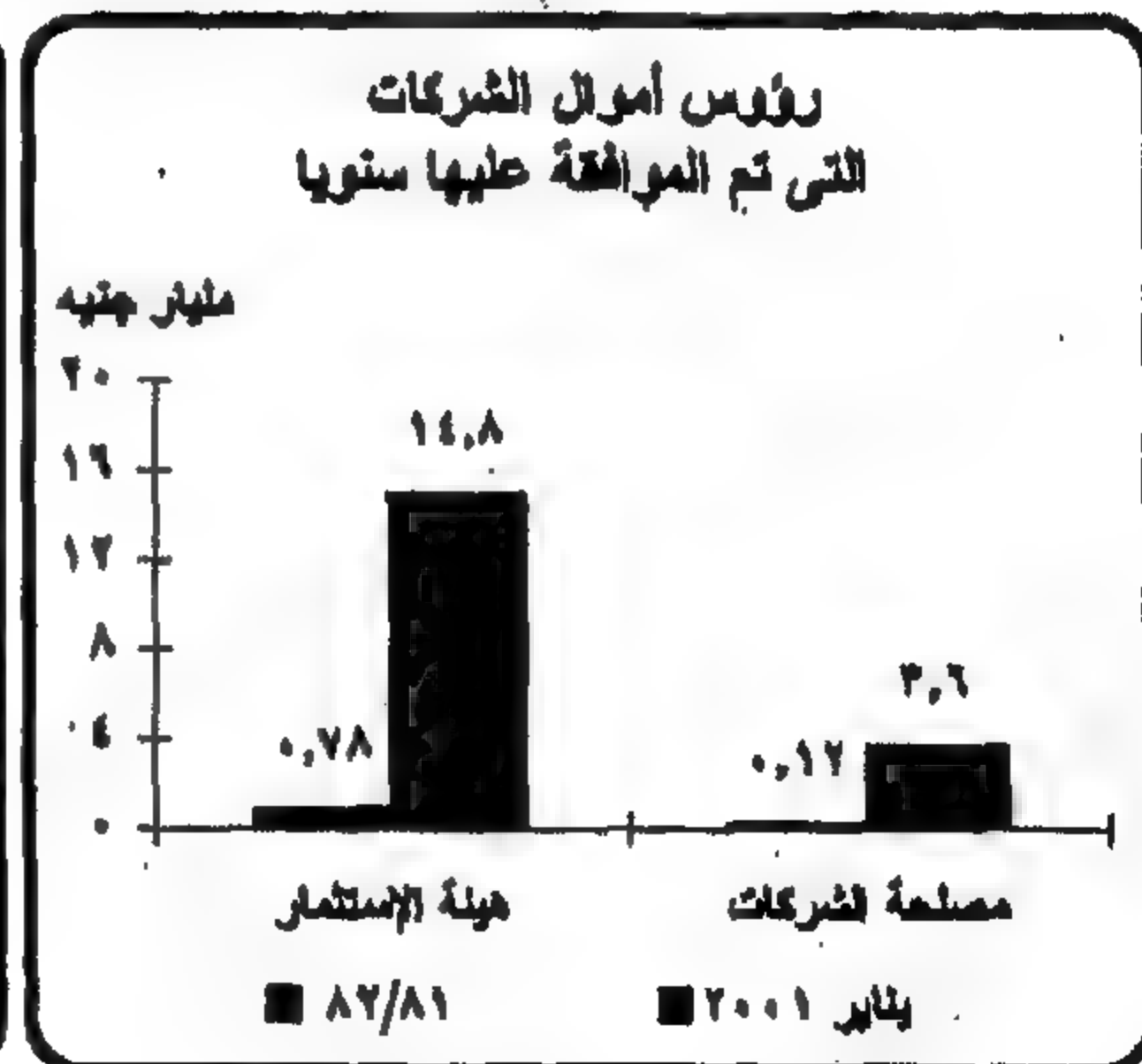
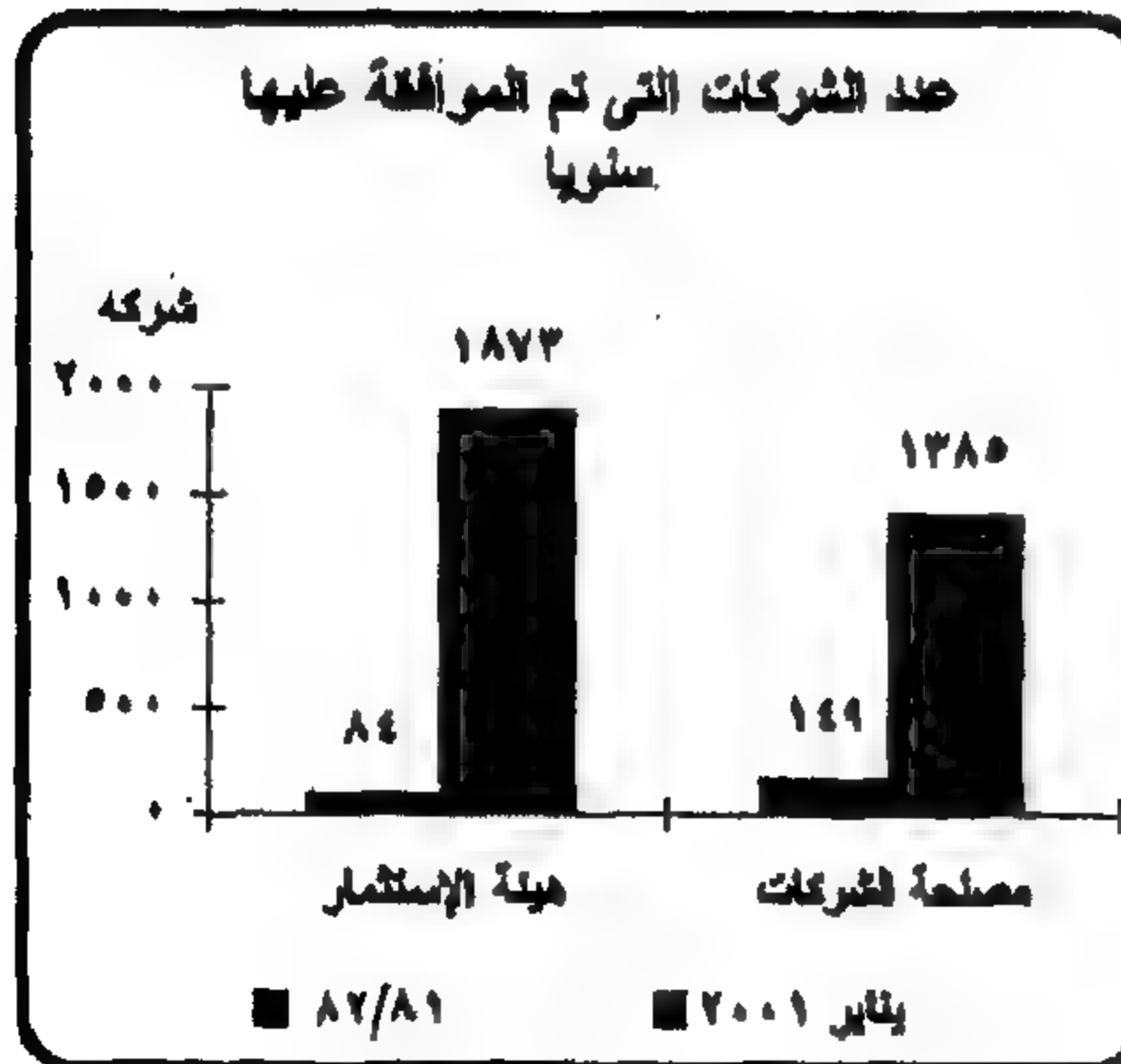
المصدر: وزارة التخطيط

زيادة في أعداد الشركات الجديدة نتيجة لتحسن في مناخ الإستثمار

زيادة عدد الشركات التي تم الموافقة عليها بمعرفة هيئة الإستثمار إلى أكثر من ٢٢ مثل ما كانت عليه عام ٨٢/٨١.
زيادة عدد الشركات التي تم الموافقة عليها بمعرفة مصلحة الشركات إلى أكثر من ٩ أمثال ما كانت عليه عام ١٩٨٣.

المؤشر	يناير ٢٠٠١	٨٢/٨١	البيان
زيادة عدد الشركات إلى أكثر من ٢٢ مثل ما كانت عليه عام ٨٢/٨١	١٨٧٣	٨٤	عدد الشركات التي تم الموافقة عليها خلال العام بمعرفة هيئة الإستثمار (شركة)
زيادة رؤوس الأموال إلى حوالي ١٩ مثل ما كانت عليه عام ٨٢/٨١	١٤,٨	٠,٧٨	رؤوس أموال الشركات التي تم الموافقة خلال العام عليها بمعرفة هيئة الإستثمار (مليار جنيه)
زيادة عدد الشركات إلى أكثر من ٩ مثل ما كانت عليه عام ١٩٨٣	١٣٨٥	١٤٩	عدد الشركات التي تم الموافقة عليها خلال العام بمعرفة مصلحة الشركات (شركة)
زيادة رؤوس أموال الشركات الموافق عليها سنويا إلى أكثر من ٣١ مثل ما كانت عليه عام ١٩٨٣	٣,٦	٠,١٢	رؤوس أموال الشركات التي تم الموافقة عليها خلال العام بمعرفة مصلحة الشركات (مليار جنيه)

* بما في ذلك الزيادة في رؤوس الأموال المصدرة.
** ١٩٨٣ (انضمت أول لجنة للموافقة على الشركات في ١٩٨٢/١١/٣)

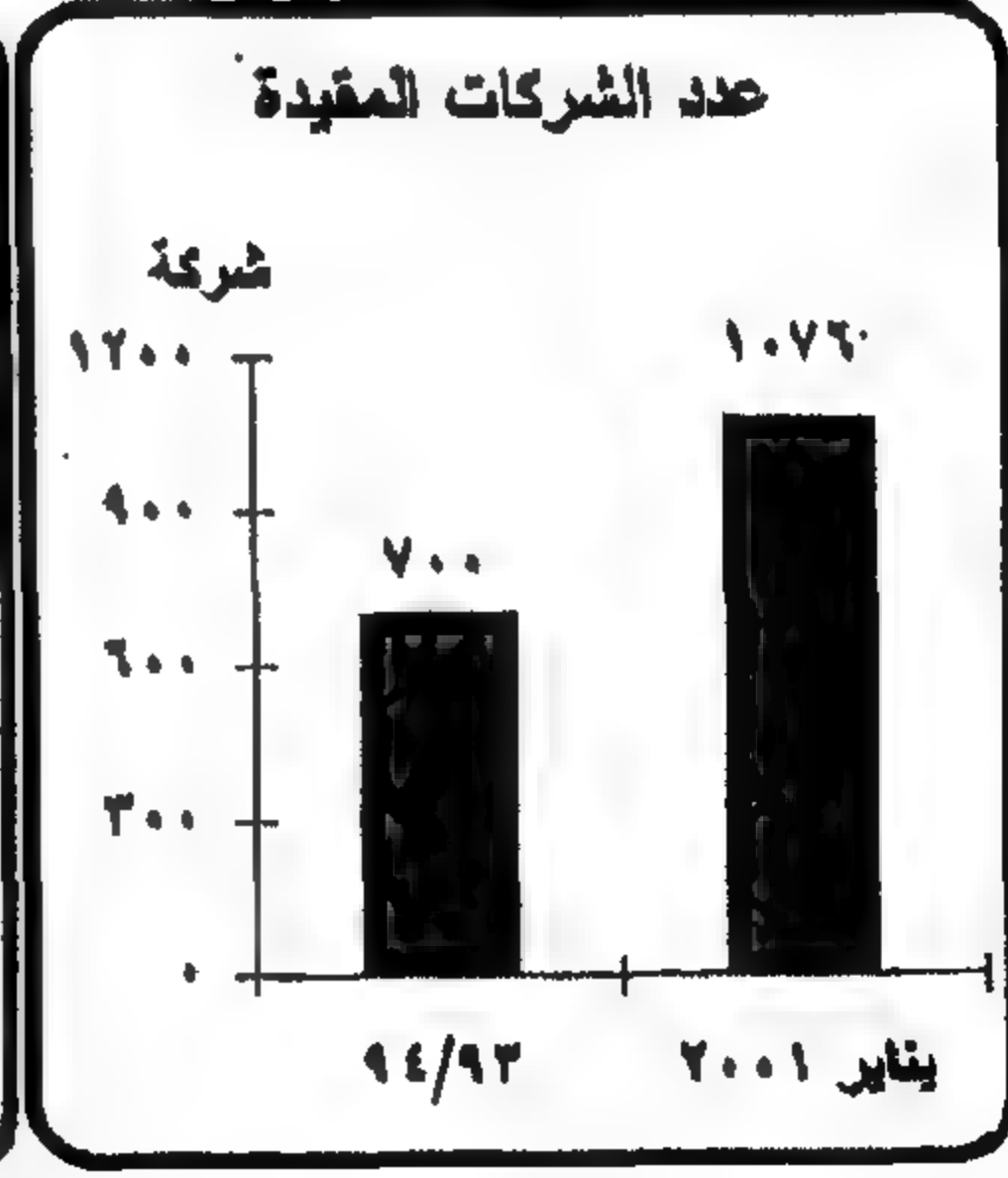
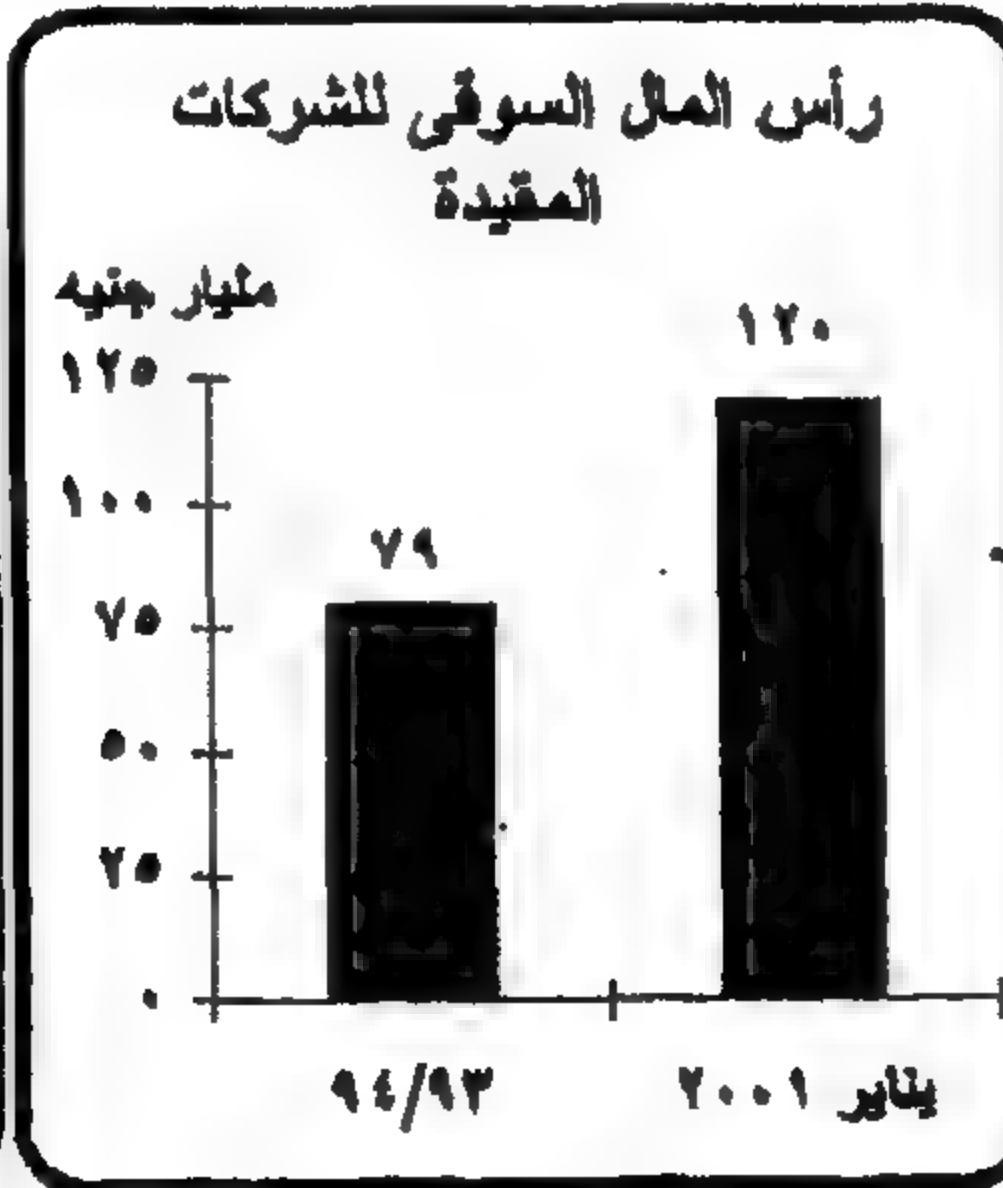


المصدر : مصلحة الشركات
الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

نشاط متزايد لسوق رأس المال في جذب الاستثمارات

البيان	٩٤/٩٣	يناير ٢٠٠١
قيمة الإصدارات الجديدة في الأوراق المالية (مليون جنيه)	٤٥٢٥	٢٠٤٥٣
متوسط قيمة التداول اليومي بالبورصة (مليون جنيه)	٢,٧	١٩٩,٦
متوسط عدد الأوراق المالية المتداولة (مليون ورقة)	٠,٠١	٤,٢٠
عدد الشركات المقيدة (شركة)	٧٠٠	١٠٧٦
رأس المال السوقي للشركات المقيدة (مليار جنيه)	٧٩	١٢٠

البيان	٩٧/٦/٣٠	٩٨/٦/٣٠	٩٩/٦/٣٠	٢٠٠٠/٢١/٣١
المؤشر العام لسوق المال (نقطة)	٣٤٨,٤	٣٦٣,٩	٤٨٠,٣	٦٢٦,٢



المصدر: الهيئة العامة لسوق المال

.. إن الإنجازات التي تحققت في عهد الرئيس مبارك لمصر والعالم العربي يحصد ثمارها أبناء مصر والأمة العربية .. فقد ضرب سيادته المثل والقُدوة أمام المواطن المصري والعربي في كيفية خدمة الوطن وإنكار الذات.

.. فأعماله تعد نموذجاً لتجسيد مفهوم الجدية في تحقيق آمال وانتصارات الوطن .. إننا لسنا في حاجة إلي حناجر تهتف بل نحن في حاجة إلي عقول وأيادي تعمل فالأمانة والصدق والمصارحة أساس العمل الناجح ولا مكان للكذب والوعود البراقة .. كما أن التخطيط والتنظيم الجيد يؤديان إلي النجاح .. والرئيس مبارك اعتاد مصارحة الشعب فهو لا يخشي في الحق لومة لائم .. فلا محسوبية ولا مجاملة لأحد في مصالح الشعب .. بل تصدي للفساد بكل أشكاله .. وعلي مستوى القضايا العربية كان دوماً القائد والزعيم الذي يكظم غيظه عفيف اللسان نقي القلب يفتح قلبه لكل من يرغب في العودة لأحضان الأمة العربية فهو كلمة

طيبة بين كل زعماء الأمة العربية بل شقيقاً يقدم النصيحة بكل إخلاص وله في قلوب أبناء الأمة العربية مكانة خاصة لمواقفه تجاه القضية الفلسطينية والتعنت الإسرائيلي فمواقفه تؤكد أنه قائد أ يتميز ببعد النظر في كافة القضايا .. ولهذا فإن ما سبق ذكره من إنجازات في عهد الرئيس مبارك يعد بمثابة نقطة في بحر أعماله وذلك من خلال أرقام حقيقية أمدنا بها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء الذي يعد رمزاً للتطور التكنولوجي في القضية الثالثة ونقطة انطلاق للثورة المعلوماتية في مصر في عهد مبارك .. وسنوالي نشر الإنجازات في كافة القطاعات في الأعداد القادمة لتكون وثيقة للتاريخ.

.. وأسرة تحرير مجلة التنمية الإدارية تنتهز هذه الفرصة وتتمني لسيادة الرئيس مبارك مزيداً من العمر وموفوراً من الصحة آمالين الخير لمصرنا الحبيبة تحت قيادته الحكيمة الرشيدة.

القيادة

لواء أركان حرب
مصطفى ماهر

القيادة مسألة مهمة وحيوية في الحياة الإنسانية، وضرورة حتمية لتنظيم المجتمعات البشرية.. فلا يمكن أن نتصور مجتمعاً حضارياً بدون سلسلة من القيادات تقود هذا المجتمع وتوجهه لتحقيق أهداف تطوره وارتقاؤه. ويقاس نجاح أى مجتمع بنجاح قياداته وقدرتها الدائمة على دفعه للأمام، والتصدي بحزم وشدة لحزب أعداء النجاح الذين يحاولون تعطيل المسيرة التقدمية للمجتمع وإعادةه للتخلف والفوضى، والقيادة فن مقوماته كثيرة ومتعددة ومبنية على أسس علمية.. والقائد في عمل ما.. فى أى قطاع كان.. سواء كان سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو

رياضياً أو دينياً يجب أن يكون قادراً على اتخاذ قرارات صحيحة فى أى وقت، وأن يتصف بالشجاعة فى تنفيذ هذه القرارات، وأن يكون لائقاً صحياً وبدنياً ونفسياً.. كما يجب أن يكون مؤهلاً علمياً فى موضوع قيادته.. وأن يكون قد صعد السلم درجة.. درجة.. بناء على تصاعد كفاءته وخبرته.. وليس لعوامل شخصية أو شللية بحيث يكون متفهماً لجميع دقائق وتفصيلات أعمال القيادة أو الإدارة أو القطاع الذى يقوده.. كذلك يكون قد حصل على عدة دورات تدريبية خلال ارتقاؤه ترفع من مستوى علمه المقرون بالتطبيقات العملية.. فكلما زادت خبراته العملية كلما

تحسن وارتفع مستوى أدائه. وينبغي على القائد أو المدير أن يعرف ما الذى يريده هو نفسه، ويجب أن يرى هدفه بوضوح ثم يسعى لتحقيقه وبلوغ هذا الهدف وعليه أن يجعل مرءوسيه على علم بما يريده، وأن يتعرفوا على النقاط الأساسية فى سياسته وأن يوجههم توجيهاً حاسماً.. وأن تكون قيادته واضحة المعالم كما عليه أن يخلق ما يمكن أن نسميه «جواً» من الثقة بينه وبين مرءوسيه.. وجواً من الحب والتفانى فى العمل بإخلاص.. وأن يكون هناك نوع من الولاء للعمل الذى يقومون به.

ولا بد أن يتحلى القائد أو المدير بصفة الإقدام فى إنجاز

الأمور، والمبادأة في اتخاذ القرارات، وليس معتمداً على تنفيذ تعليمات الرؤساء الذين يكبرونه وأن تتوفر لديه الشخصية والمقدرة اللتان تؤديان إلى زرع الثقة في نفوس مرءوسيه، كما ينبغي أن تكون لديه - قبل كل شيء - الشجاعة الأدبية والحزم والتصميم.. وهي الصفات التي ستمكنه من الصمود عندما تتأرجح الأمور والأحداث بين كفتي ميزان.

ولكى يضع القائد أو المدير فلسفته موضع التنفيذ بين كافة الذين يعملون تحت قيادته.. ينبغي عليه أن يراقب بدقة حالته المعنوية.. هو نفسه.. فالعمل صراع بين إرادتين.. النجاح أو الفشل.. فإذا بدأت شجاعته تخونه.. رجحت كفة الفشل.. وإذا تمسك بشجاعته وتصميمه على تحقيق الأهداف المطلوب منه تحقيقها رجحت كفة النجاح وفي النجاح فوائد كثيرة له شخصياً.. وللعاملين معه.. وقد ينجم هذا النجاح في صورة ترقية أو صرف حوافز ومنح إنتاج.. مما يعود عليه وعلى العاملين معه بالخير..

والإدارة وظيفة أساسية في كل مجتمع، ضرورة لاستغلال موارده، مهمة لتحقيق رفاهيته وتقدمه، فالمجتمع لديه وفرة في موارد الإنتاج.. ولا فائدة منها إلا بتجميعها معاً وتوجيهها واستغلالها الاستغلال الأمثل لصالح المجتمع.

ووظيفة الإدارة هي تجميع عوامل الإنتاج المختلفة من رأس مال، وقوى عاملة، وآلات، وموارد طبيعية والتأليف بينها لاستغلالها بأكبر كفاءة.. أي استخدامها بالطريقة التي تكفل الحصول على أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف..

وعوامل الإنتاج الأربعة السابقة مهمة وضرورية لكل مشروع ولكن من المتفق عليه أن العامل الإنساني هو أهم هذه العوامل بالنسبة للإدارة، وعليه يتوقف نجاح الإدارة أو فشلها في تحقيق أهدافها، فلا يمكن للإدارة رفع الكفاءة الإنتاجية مهما كانت الأموال كافية، والمواد المستخدمة ملائمة والآلات مناسبة والنظم سليمة، إذا لم يكن لدى الأفراد الذين يقومون

بالتنفيذ من القدرة والرغبة ما يكفل القيام بالعمل على خير وجه.

والمدير الناجح هذا الذي يضع العوامل الإنسانية لمرءوسيه نصب عينيه، فيجب أن يكون على بينة من المشاكل التي تقابلهم.. سواء كانت في العمل أو مشاكل خاصة فإن التدخل الناجح للمدير أو القائد في حل هذه المشكلات يؤت أفضل الثمار.. ويكون له وقع السحر على نفسية وتصرفات وأداء المرؤسين.

الأمر الذي يجعلهم يتفانون في العمل.

ويتبع ذلك إشاعة جو من العدل.. فالمدير أو القائد العادل يفرض احترامه وحبه على الجميع بالعدل بين العاملين.. والعدل في الثواب والعقاب.. يجعل المرؤسين تثق في مديرهم ثقة عمياء.. الأمر الذي سينعكس على تنفيذهم لكل أوامره وتعليماته بمتى الدقة والأمانة.. الأمر الذي سيرفع من معدلات الأداء ويقرب المدير أو القائد من تحقيق الأهداف المطلوب تحقيقها.. والإدارة بصفاتها المهمة على جزء من موارد الإنتاج

والمسئولة عن توجيهها واستغلالها عليها واجبات تجاه أطراف عدة، فعليها مسئوليات وواجبات تجاه أصحاب رأس المال، وتجاه المجتمع بوجه عام كما أن عليها واجبات تجاه عملاء المنشأة والعاملين بها.

ويمكن تحليل عناصر القيادة أو الإدارة في النقاط التالية:

١ - تحديد الهدف الرئيسي للمنشأة وتحديد الأهداف الفرعية للمراكز الإدارية المنبثقة عن المنشأة.

٢ - التخطيط: فلقد أصبح وضع الخطط لتنفيذ الأعمال قبل البدء فيها أمراً حيوياً خاصة بعد اتساع نطاق المشروعات وزيادة العاملين بها. ووضع الخطط يمكن المنشأة من تطبيق أفضل النظم الإدارية وأكثرها كفاية، كما يسهم التخطيط في تحقيق عنصرى التنسيق والرقابة ويؤدي التخطيط السليم إلى الاقتصاد في الوقت والاقتصاد في الأجور وتكلفة المشروع.

٣ - التنظيم: والتنظيم يشمل العناصر التالية:

(أ) تقسيم العمل حتى لا يحدث ازدواج في إنجاز بعض أجزاء العمل أو إهمال جزء.

(ب) تحديد السلطة والمسئولة.

(ج) تحديد العلاقات التي تمكن أفراد الجماعة من العمل في انسجام تام.

٤ - تجميع الموارد المتاحة لتنفيذ المشروع والعمل على تدبير الموارد الغير متاحة.

٥ - التوجيه: السليم للعاملين بكيفية تنفيذ الأداء بدون أخطاء.

٦ - التنسيق: بين الإدارات المختلفة العاملة بالمشروع لضمان سير وانتظام العمل وعدم تكراره في أكثر من إدارة الأمر الذي يرفع التكاليف وتزيد من زمن التنفيذ.

٧ - الرقابة: على حسن سير وتنفيذ العمل ومكافأة الممتازين ومعاقبة المهملين.

ويجب أن يكون الثواب والعقاب على قدر الفعل بدون تجاوزات غير عادية.. فالتجاوز يؤتى بآثار عكسية.

ومن الأمور الهامة أن القائد أو المدير يكون قادراً على الإشادة بنجاحات

مرؤسيه لدى رؤسائه ويضعهم في الصورة اللائقة بهم.. ويكون قادراً على تصوير ما فعلوه بدقة..

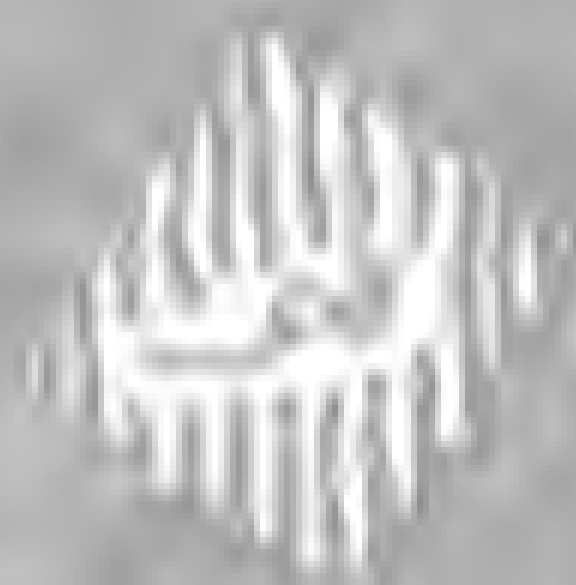
وعلى القائد أو المدير أن يتحلى بالصدق والأمانة عند كتابته تقارير مرؤسيه.. وعليه أن يتذكر الله في ذلك.. وعليه أن يترك اعتباراته وآرائه الشخصية ويجنبها.. وأن يكتب ما يمل به عليه ضميره وأن يعد عن الأهواء الشخصية.. فإن هذه التقارير قد ترفع إنساناً وتخط من شأن إنساناً آخرين.. والشعور بالظلم هو إحساس قاسى بالنسبة للمرؤسين..

وفي النهاية.. فإن القيادة مرتبة سامية.. وعالية.. وعلى من يتولاها أن يتصف بالسمو عن الصغائر.. وأن يراعى الله وضميره في معاملته لمرؤسيه.. بالإضافة إلى أنها موهبة من الله عز وجل لا يمنحها لكل عباده.. فعلى من اختص الله بها أن ينميها ويهذبها ويستغلها أحسن استغلال لرفعة شأنه.. ورفعة شأن معاونيه ومرؤسيه.

شركة مصر للغزل والنسيج - بالمحلة الكبرى



لدى القطاعين العام والخاص



جولة فى فكر عاشق سيناء

الصيحة التى أطلقها الرئيس مبارك بتنمية سيناء هى
الركيزة القوية لنهضةٍ مصريةٍ كبرى.

د. حسن كامل راتب

إعداد

سمير عبد الوهاب يحيى خير الله



.. وللدكتور حسن راتب رجل الأعمال فكر
متميز فى تناول الموضوعات الإستثمارية
والصناعية والإقتصادية .. فقد عرف بأنه
عاشق لسيناء .. وهو يؤكد دائماً بأن
الرئيس مبارك هو أكثر المصريين معرفة
بالدور الحيوى والأهمية الإستراتيجية
التي تمثلها بالنسبة لمصر.

.. فهو أول مستثمر على أرض شمال سيناء عندما أقام قرية سما العريش لتكون مضيقة رواد سيناء
وبوابة رجال الأعمال والمستثمرين لشمال سيناء .. لذلك يدعو الى التحضير لاقامة مؤتمر سنوى (سيناء
مبارك ٢٠٠٢ - تنمية وتطوير الوسط) كما يطالب بتشكيل لجنة وزارية خاصة بتنمية شمال سيناء ..
وصندوق لدعم الوسط وتطويره .. وفتح باب التبرعات أمام رجال الأعمال والمؤسسات الكبرى لتطوير
الحياة فى هذه المنطقة وتشجيع المستثمرين ورجال الأعمال لجذبهم للإستثمار فى الوسط
وذلك برفع الميزات النسبية للإستثمار .. ولأن د. حسن راتب عاشق لسيناء وأهلها فهو يطالب بضرورة
تنمية الموارد البشرية لسكانها وهم عملة نادرة يمكن الإعتماد عليهم والإستفادة بخبراتهم ويطالب أيضاً
بضرورة تعظيم أمثلة القدوة بين بدو سيناء الذين بذلوا دماءهم من أجل مصر فى الحروب المتوالية ..
ويرى ضرورة تشجيع المراكز البحثية ودفعها بعمل دراسات وأبحاث حول المنطقة وتطويرها والإرتقاء بها
واستغلال مناجمها ووضع تصورات علمية تساعد على تنميتها .. والتحاور مع فكر عاشقاً لسيناء يحتاج
الى حالة من المصارحة لما يتمتع به الدكتور حسن راتب من شفافية ونزاهة ودمائة فى الخلق فهو قليل

الكلام دائم التفكير كثير العمل لديه أفكار تجعل من شمال سيناء محافظة جاذبة للسكان والاستثمارات المحلية والدولية .. فهو دائماً يؤكد بأن تنمية الوسط ضرورة قومية ويعلق على ذلك بأنه لا شك أن الصراع العربى الإسرائيلى بصفة عامة والصراع الفلسطينى الإسرائيلى بصفة خاصة قد مر بمراحل مختلفة ومتعددة .. والباحث فيها والمتابع لها يدرك أنه صراع كبير .. وحاكم ومتعدد .. وطويل ومهما اختلفت اشكال هذا الصراع من عسكرى وسياسى .. أو اقتصادى .. أو اجتماعى فالشئ الحاكم أنه صراع أيديولوجى متعدد الجوانب وطويل الأمد أصاب أجيال سابقة ويلحق بأجيال لاحقة .. الأمر الذى يتطلب فهم كامل لطبيعة هذا الصراع وإدراك واعى بحجمه وجوانبه المتعددة واستيعاب النظرية الإستراتيجية التى تخطط لكل أنواع هذا الصراع ومراحله المختلفة ورؤيا تستشرق المستقبل بما فيه من متغيرات متصارعة ومحمومة مدركة لعبر الماضى ومآسيه .. فهو يثق فى قدرة الرئيس مبارك فى تخطى كل الصعاب بل ويشيد بدور الرئيس فى حسم الصراع العربى الإسرائيلى ويؤكد :ـ حسن راتب بأن المشروع القومى لتنمية سيناء هو أول الإستراتيجيات التى تحقق أهداف المواجهة فى هذا الصراع ومن هنا نبدأ .. ذلك أن تنمية سيناء وزرعها بكثافة بشرية عالية تقدر بـ ٣ مليون نسمة هو بمثابة الدرع الواقى الذى يحقق الإستراتيجية الأمنية على أرض سيناء ولعل صحيفة معاريف الإسرائيلىة كانت محقة عندما ذكرت أن توطين ٣ مليون نسمة على أرض سيناء هو أقوى من البرنامج النووى الإسرائيلى وبعد أن انتهت الحرب أوزارها فمن هنا يبدأ صراعا جديدا اقتصاديا يفرض واقعا جديدا فى المنطقة يتطلب نوعا من الاستقرار لأن التنمية الإقتصادية تقفوا أثر الاستقرار فلا ينمو الإقتصاد ويزدهر إلا فى مناخ مستقر وما يحدث الآن من صراعات قد تبدوا انها تمثل اضطرابات شديدة انما هى مقدمة لحالة جديدة من الاستقرار النسبى فى المنطقة ربحاً من الزمان يحمل فيها صراعا آخر هو الصراع الاقتصادى الذى ينبغى أن يجهز انفسنا له ذلك ان هذا الصراع أكثر ضراوة وأشد جهداً لأنه صراع مجتمع بأكمله وليس صراع فئة بعينها ويؤكد :ـ حسن راتب بأن ترعة السلام تلك المنظومة السكانية الكبيرة التى على ضفافها سيتم زراعة أكثر من ٤٠٠ ألف فدان وتوطين أكثر من ٣ مليون نسمة مع خطوط السكك الحديدية التى ستصل الوادى بالحدود المصرية فى رفح مارا ببالوطة ورمانة ويتر العبد والعريش والشيخ زويد .. تلك المناطق التى ستشهد صياغة جديدة يعاد فيها رسم شكل الحياة بأسلوب حضارى يتناسب بتأهيل المجتمع الذى يعيش فيه لحجم وشكل الصراع الجديد فى المنطقة .. كل هذه الإنجازات التى تحدث فى عهد مبارك تؤكد أنه قائداً وزعيماً يدرك أهمية سيناء كما أن شرايين الحياة التى يتم الإنتهاء

منها الآن من خلال كوبرى الفردان والقنطرة وخط السكة الحديد وترعة السلام سيجعل من شمال سيناء منطقة حضارية جديدة مؤهلة لهذا الصراع شريطة أن يتم هذا التشكيل وهذا التكوين وفقاً لمعايير إنشاء المجتمعات الحديثة مراعيًا الظروف المستقبلية حتى لا ننشأ مجتمعات فى مهب رياح المدافع كما ان **الدكتور حسن راتب** وجهة نظر خاصة بالنسبة لمنطقة الوسط فرغم انها منطقة طاردة للسكان وليست جاذبة رغم انها موقع استراتيجى فى غاية الأهمية **الدكتور حسن راتب** له دور كبير فى تطوير مشروع الوسط نظرا لما يراه من أهمية قومية تتمثل فى تنمية الوسط .. أن وسط سيناء والذى يشمل مركزى الحسنة وفضل يمثل ثلثى مساحة محافظة شمال سيناء وبخط مواجهة ١٨٠ كم تمثل ٨٢٪ من طول الحدود الشرقية الاستراتيجية لمصر ولا يزيد تعداد سكانه عن ٣٨ ألف نسمة بما لا يتجاوز ١٠٪ من تعداد سكان شمال سيناء ويؤكد أن النظرة الى وسط سيناء مازالت أكثر حاجة للتنمية الحقيقية وأنه الأكثر عطاء بموارده وثرواته .. ولقد أثلج المشروع القومى لتنمية شمال سيناء صدورنا عام ١٩٩٤ ، حيث كان له شخصياً شرف المشاركة فى تطوير هذا المشروع فمثلاً عن القطاع الخاص مع وزارة التخطيط عام ١٩٩٤ ويقول بأن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة وهما مصدر توفير الاستقرار الذى يؤدى بدوره الى الاستثمار فى أى تفكير أو تخطيط يفصل بين التنمية فى وسط سيناء وأمن مصر وهو تفكير لم يستوعب عبرة الماضى وسيكتب عليه مواجهة العثرات **الرئيس مبارك** كرجل عسكرى وتنموى يدرك ذلك بل ويقدم يد العون لكل رجال الأعمال والمستثمرين من أجل تعمير وتنمية سيناء .. فهو بحق رجل التنمية والاستقرار فى عصرنا هذا .. **الدكتور حسن راتب** أراء يجب أن توضع موضع الاعتبار نظراً إلى ما له من خبرة كبيرة فى مجال الإستثمار فهو له بعد نظر يشهد به العامة قبل الخاصة من المستثمرين ويؤكد بأن تنمية وسط سيناء ضرورة قومية تستوجب سرعة التحرك فى عدة اتجاهات يرى أن أهمها ما يلى:

أولاً : إن دفع عملية السلام بوسط سيناء يستحق أن يشكل له لجنة وزارية خاصة تتولى التعامل معه كمشروع قومى له أولويته فى خطط التنمية حتى يتحقق له نفس القدر والإهتمام الذى توليه الدولة لمشروعات خليج السويس وشرق بورسعيد وغيرها من المشروعات القومية التى كان للجان الوزارية دور كبير فى دفع تنفيذها.

ثانياً : إنشاء صندوق تنمية الوسط بصورة عاجلة حتى يتولى تقديم المعونة اللازمة لقبائل البدو وخاصة فى مجال توفير المياه وتطوير مستوى المعيشة وتحقيق تنمية الموارد البشرية فى الوسط من خلال

اقامة مراكز تدريب تؤهل أبنائه للعمل فى المجالات الصناعية القائمة والمنتظر قيامها على أن يتم دعمه من جهات الدولة العاملة فى مجال الخدمة الاجتماعية مثل الصندوق الاجتماعى ويفتح باب التبرعات لرجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية الكبرى.

ثالثاً : رفع الميزات النسبية للاستثمار فى وسط سيناء عن طريق تحديد قيم رمزية لأسعار الأراضي والتركيز على دفع مشروعات البنية الأساسية فى وسط سيناء وتخصيص مزايا مماثلة للاستثمار فى توشكى وجنوب الوادى.

رابعاً : دفع المراكز البحثية وعلى رأسها جامعة قناة السويس العاملة بالمنطقة وجامعة القاهرة الى تكثيف الدراسات البحثية فى منطقة وسط سيناء وخاصة فى مجالات الانثربولوجى فى سبيل وضع تصورات علمية مرتبطة بالواقع العملى لتكوين مجتمعات عمرانية جديدة ترفع الكثافة بوسط سيناء فى ظل علاقات متوازنة بين واقداً له آماله وطموحاته ومقيم له عاداته وتقاليده.

خامساً : إنشاء مناطق صناعية تقوم على الصناعات الصغيرة لرفع كثافة المناطق الاستراتيجية مثل منطقة أبو عجيل تقوم على الحرف البيئية وتصنيع الأحجار الكريمة على أن تقوم كيانات اقتصادية كبيرة بتوفير احتياجاتها من المواد الخام وتسويق منتجاتها فى الداخل والخارج على غرار التجارب الناجحة لسنغافورة فى هذا المجال.

سادساً : الاسراع باستكمال ترعة السلام.

سابعاً : تعظيم القدوة بين بدو سيناء واظهار القصص البطولية لتأكيد مشاعر الانتماء والوطنية خاصة أن هناك العديد من النماذج الوطنية التى أدت أدواراً بطولية خلال فترات الاحتلال.

ثامناً : مشاركة القوات المسلحة فى تحقيق التنمية على أرض الوسط لما لها من قدرات وإمكانات.

تاسعاً : التحضير لإقامة مؤتمر سنوى (سيناء مبارك ٢٠٠٢).

.. ما سبق كان جولة فى ذاكرة ووجدان رجل الأعمال د. **حسن كامل راتب** فهو مصرى

حتى النخاع من أفكاره تشعر بحبه لمصر ومن كلماته تجس بالانتماء .. مشاريعه التى أقامها

فى سيناء وخاصة شركة أسمنت سيناء تحظى بتقدير واحترام كل العاملين فى هذا المجال

لما تقدمه من جودة وإنتاج وفير يساهم فى مسيرة التنمية .

والتى يوليها الرئيس أولى اهتماماته لتكون مصر برجال أعمالها وتحت قيادة رئيسها

المحبوب محمد حسنى مبارك منارة فى العالم أجمع.

حول فعاليات المؤتمر العلمى السنوى الثانى والعشرون للاقتصاديين المصريين تحت عنوان التنمية البشرية فى مصر

مقدمة

التنمية البشرية فى مصر ما زالت تحتاج جهود كبيرة وصحمة على الرغم مما بذل على مدى السنوات الماضية. هذا ما أكدته الخبراء على مدى ٣ أيام مثالية من المناقشات الجادة بالمؤتمر السنوى الـ ٢٢ للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاقتصاد والتشريع. فى الفترة من ٢٣ - ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٢.

وقد تعرض الخبراء فى أبحاثهم المقدمة لعدد من الموضوعات التى تتناول بالتفصيل محاور التنمية البشرية.

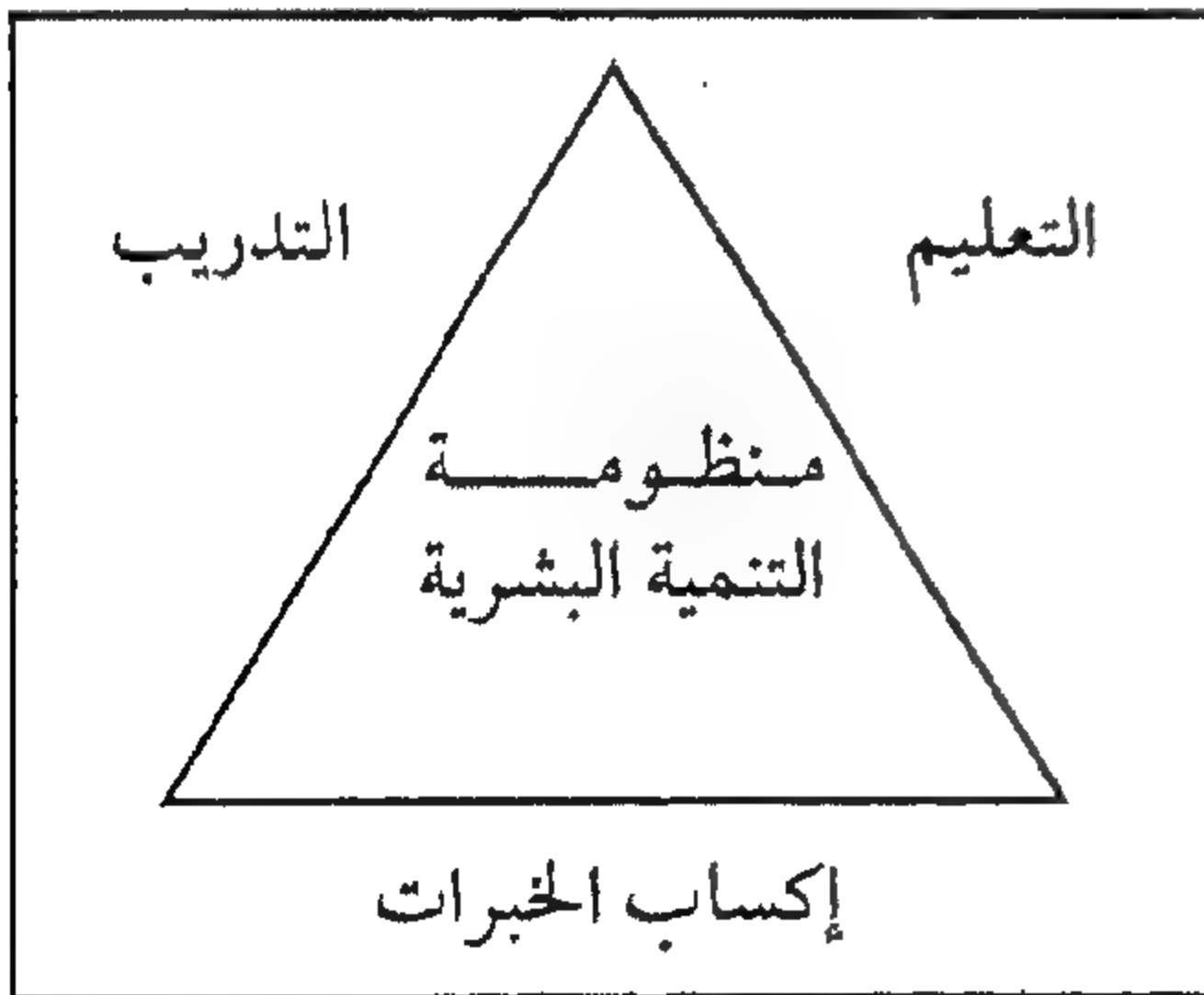
وفى عدد من الحلقات سوف نستعرض أهم الأبحاث التى أثبتت حول كيفية تحقيق التنمية البشرية ودفع معدلات النمو الاقتصادى.

فالإنسان سيظل دائماً هو حجر

بقلم: الين سعد يعقوب

الزاوية لحركة التطور فى كل زمان

ومكان وحركة التطور هذه تتطلب إنساناً قادراً على التعامل مع متغيرات العصر واعياً بأدواته يصنعه التعليم وينميه التدريب وتصلقه الخبرة والممارسة والبحث وبدون هذه المنظومة التى تشمل (التعليم - التدريب - اكتساب الخبرة) تصبح محاولة البناء أو استراتيجية التنمية البشرية فاشلة.



* لا جدال أن عملية التنمية الإدارية فى عالم يعيش متغيرات متلاحقة باتت عملية حكيمة وضرورية لإحداث التقدم والتنمية الشاملة. ولقد اهتمت مصر فى

١. تطوير السياسة العامة

لإدارة التنمية البشرية

كمدخل للتنمية الاقتصادية.

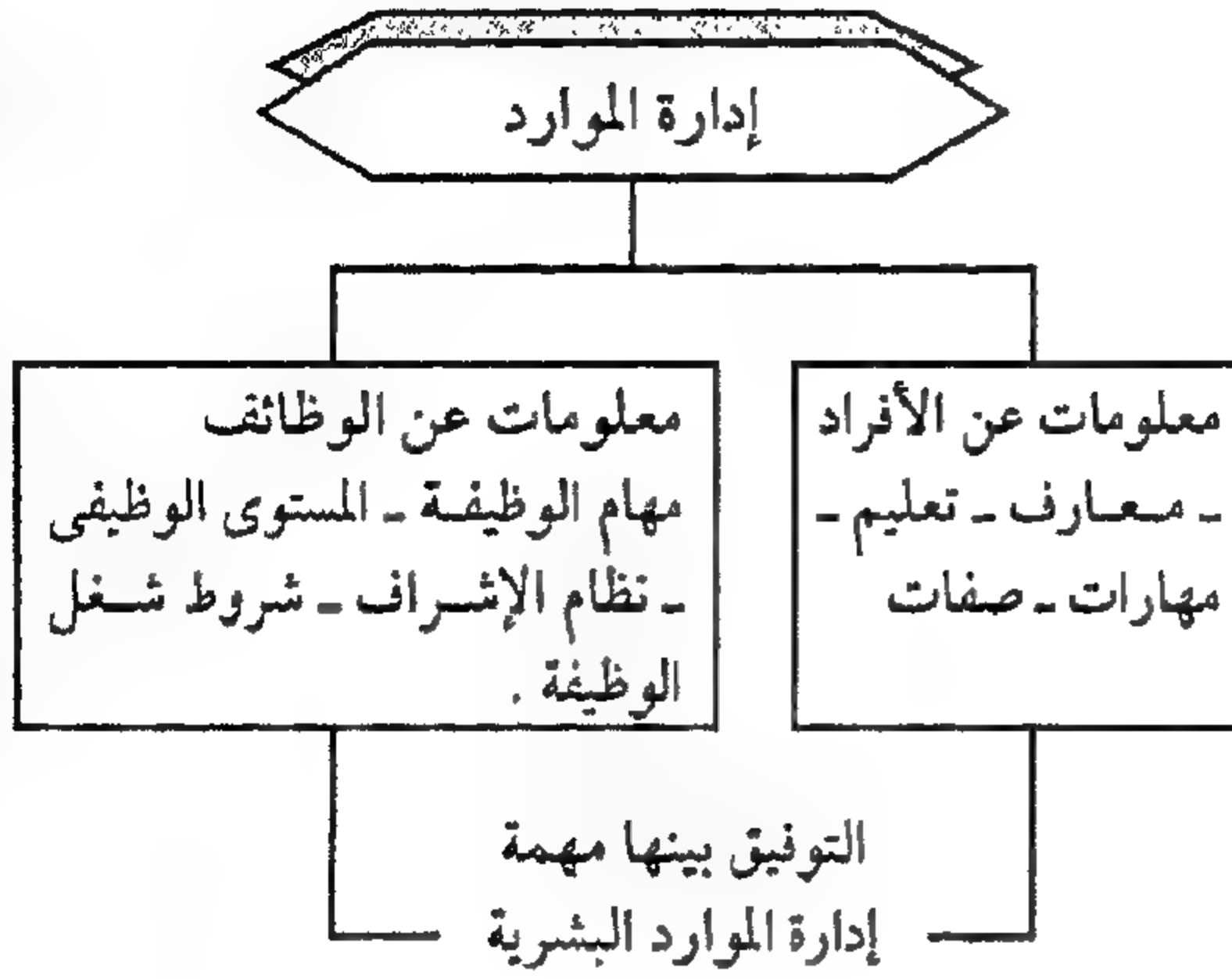
د/منى شفيق جندى

* تأتى أهمية هذا البحث من ضرورة وحتمية التنمية البشرية كمدخل أساسى للتنمية الشاملة خاصة التنمية الاقتصادية وفى ظل التوجه العالمى لاستثمار العنصر البشرى وإعداده وتأهيله ليتلاءم مع متغيرات العصر.

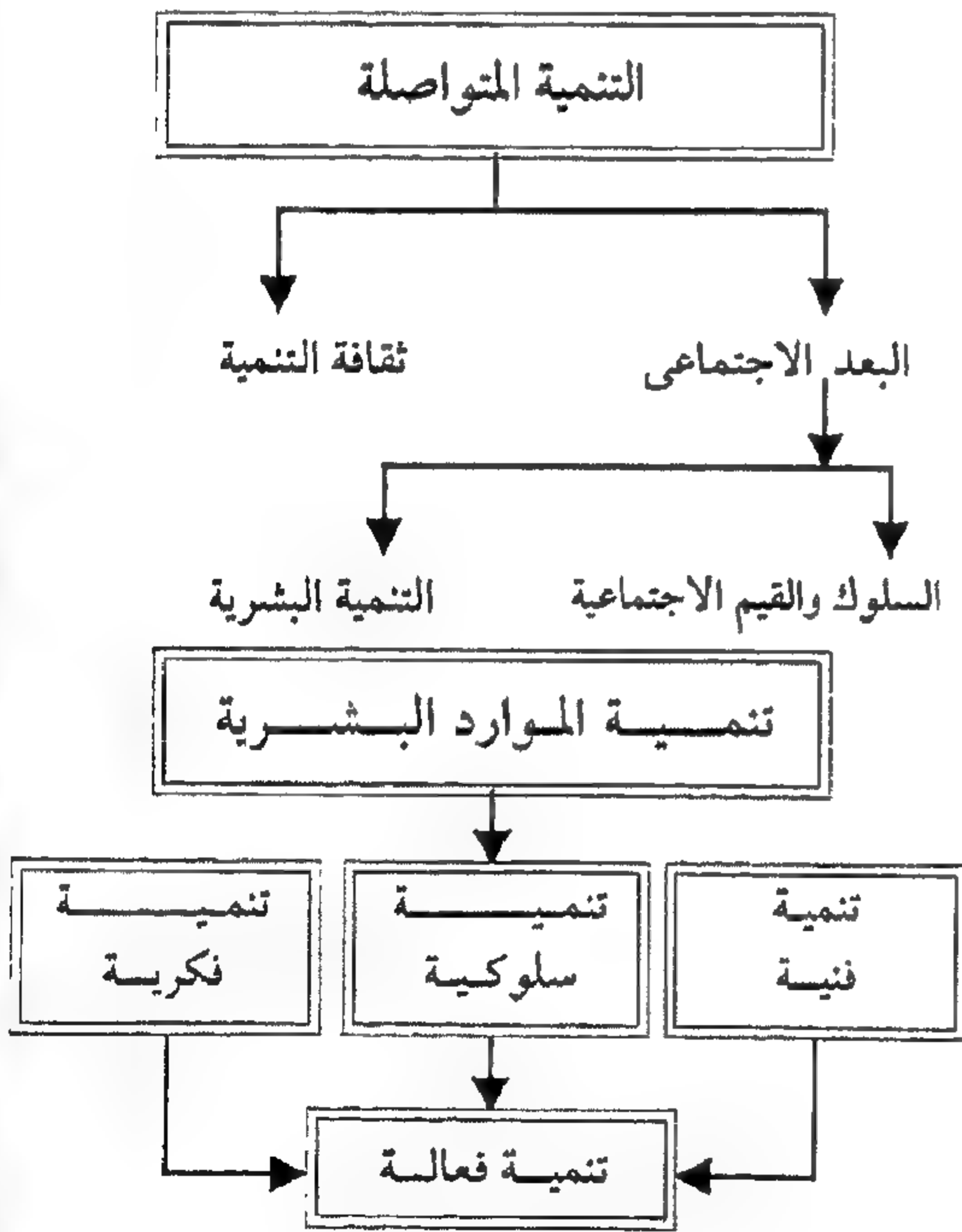
* ويقوم البحث على فرضية أساسية هى أن السياسة العامة للتنمية البشرية يجب أن تتغير لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن عوائد التنمية الاقتصادية استثمارها يؤدى إلى تحقيق معدلات عالية للتنمية الاجتماعية.

* تشير ملامح القرن ٢١ إلى أن التسابق فى الاستثمار بين الدول سيكون بالتنمية البشرية خاصة فى ظل حاجة المجتمع الإنسانى إلى بلورة حديثة لإنتاج المعرفة بحيث تصبح المعرفة الشاملة هى أساس اتخاذ القرارات، ولذلك يوصف الاقتصاد المعاصر المتطور باستمرار أنه اقتصاد المعرفة.

* التقييم المستمر للأداء.



وحيث أن الهدف من إدارة الموارد البشرية هو رفع كفاءة وفاعلية استخدام العنصر البشري بمعنى أن يكون هناك تعاون كبير بين إدارة الموارد البشرية وباقي المديرين في كل مواقع العمل.



- تطور السياسة العامة للتنمية البشرية:

* نشأت السياسة العامة لإدارة الموارد البشرية وتنميتها متأثرة بالفكر الاشتراكي والسياسات الاشتراكية التي يقوم عليها التوجيه المركزي والتخطيط الشمولي الذي أرسى مجموعة من المبادئ والبرامج والتوجهات

السنوات الأخيرة بعملية التنمية الإدارية، وذلك لإدراكها أهمية العلاقة بين التنمية الإدارية والتنمية الاقتصادية ابتداء من توفير العناصر البشرية المؤهلة والمدرّبة والقادرة على المنافسة لأنها الأساس الذي تقوم عليه عملية التنمية الشاملة خاصة التنمية الاقتصادية.

* إن عملية التنمية الإدارية لها عدة مفاهيم تعكس محور الاهتمام والتركيز في تحقيق التنمية الإدارية، حيث تعرف التنمية الإدارية بأنها عملية تغيير موجه ومنظم وهادف إلى زيادة معرفة القيادات الإدارية لمساعدتها على حل المشكلات الإدارية وهذا المفهوم يركز على تنمية الأفراد. كما أن علوم الإدارة الحديثة وعلوم إدارة الموارد البشرية هي أهم أدوات التقدم الاقتصادي لقدرتها على إحداث نهضة في مجالات الصناعة والزراعة وسواء كان المنتج سلعة أو خدمة فإن مؤسسات التعليم من أهم المؤسسات التي تلعب دوراً عاماً في غرس بذور الثقافة الإدارية العصرية في مراحل التعليم المختلفة.

- مفهوم التنمية الإدارية:

تنمية الموارد البشرية هي تلك العملية المتكاملة موضوعياً القائمة على معلومات صحيحة وهادفة إلى زيادة ثقافة القوى العاملة وتنمية قدراتها العقلية والفكرية والبدنية والمهارية إلى جانب تنمية الشعور بالولاء والانتماء وذلك لجعلها أكثر قدرة على التكيف مع البيئة المحيطة بها ومتناسبة مع متطلبات العمل أي أن عملية تنمية الموارد البشرية تهدف إلى إيجاد قوى عاملة قادرة على العمل والرغبة فيه ولكي يتحقق ذلك هناك العديد من الأنشطة المرتبطة بتنمية الموارد البشرية.

* التعليم بمراحله المختلفة.

* التدريب بكافة أشكاله (تدريب إداري - مهني -

قيادي - تحويلي - قصير المدى - متوسط - طويل المدى).

* الرعاية الصحية والاجتماعية.

* نظام التحفيز السائد.

* الأجور والمرتبات.

ومع بداية الثمانينات بدأ تشجيع الفكر المنظمى والذى يعنى ضرورة تغيير توجيهات السياسة العامة الخاصة بإدارة الموارد البشرية، وتشجيع الأفراد على المبادرة وإنشاء المشروعات الخاصة وتأهيلهم لهذا الفكر الاقتصادى القائم على المبادرة والابتكار والإنتاج والقائم على أساس الاستثمار ودراسة العائد والتكلفة. وكذلك تشجيع إقامة وتمليك المشروعات الخاصة وتأهيلهم لهذا الفكر الاقتصادى القائم على المبادرة والابتكار والإنتاج والقائم على أساس الاستثمار ودراسة العائد والتكلفة. وكذلك تشجيع إقامة وتمليك المشروعات الخاصة، على أن يتم تعديل اللوائح والقوانين الخاصة بالمشروعات الصغيرة.

١- التنمية البشرية كمدخل للتنمية الاقتصادية.

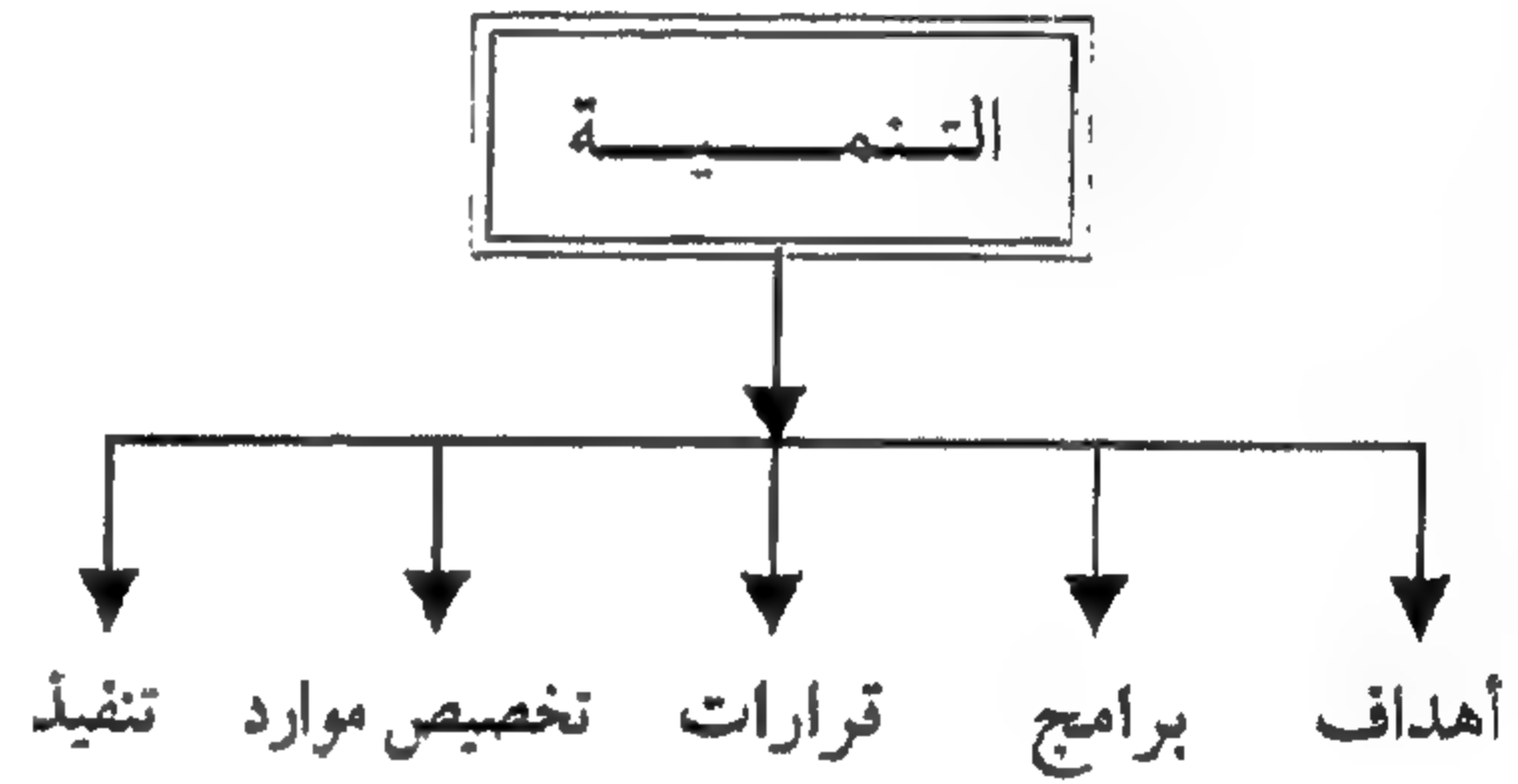
* يعد تقرير التنمية البشرية الذى يصدره البرنامج الإنمائى منذ ١٩٩٠ وثيقة بالغة الأهمية لمناقشة الإطار الفكرى لقضية التنمية، بالإضافة لمساهمته فى تحديد وقياس مشكلات التنمية وعناصر الاستراتيجيات الملائمة وسياسات وبرامج تحقيقها.

والمتابع لسلسلة تقارير التنمية البشرية يمكن أن يلحظ أن هدف التنمية لم يعد مجرد النمو الاقتصادى أو تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة متوسط دخل الفرد، كما أن المقارنة بين الدول لا تتوقف على مستوى الدخل القومى وحده وإنما يتم ترتيب الدول حسب موقعها على سلم التنمية البشرية فترتيب مصر يجرى فى المرتبة ١١٩ من بين ١٧٤ دولة بينما يكون ترتيبها ١٠٩ من بين هذه الدول بحسب دخل الفرد، كما أن مصر قد انتقلت من مجموعة الدول منخفضة المستوى إلى مصاف الدول متوسطة المستوى إذ ارتفع دليل التنمية من ٠٤٣٠ ر فى سنة ١٩٧٥ إلى ٠٦٢٣ ر فى سنة ١٩٩٨ بنسبة زيادة قدرها ٤٥٪ خلال تلك الفترة.

التي لا تتلاءم مع العصر الحالى بمتغيراته المتعددة حيث نظام السوق المفتوح وتعدد المنافسة.

* ومن هنا قامت السياسة العامة لإدارة الموارد البشرية على فكر وظيفى حكومى تمثلت فى توظيف أعداد هائلة فى الأجهزة الحكومية دون أى دراسة لرغبة المسئولين فى الحكومة وبالتالي تضخم الهيكل التنظيمى الذى نعانى منه الآن.

* وبداية نشير إلى أن السياسة العامة هى مجموعة خطط وبرامج تحقق مجموعة من الأهداف، كما أن هذه الخطط لها توجهات سياسية والتنظيم الحكومى هو أهم وسيلة لتنفيذ تلك الأهداف والخطط والبرامج.

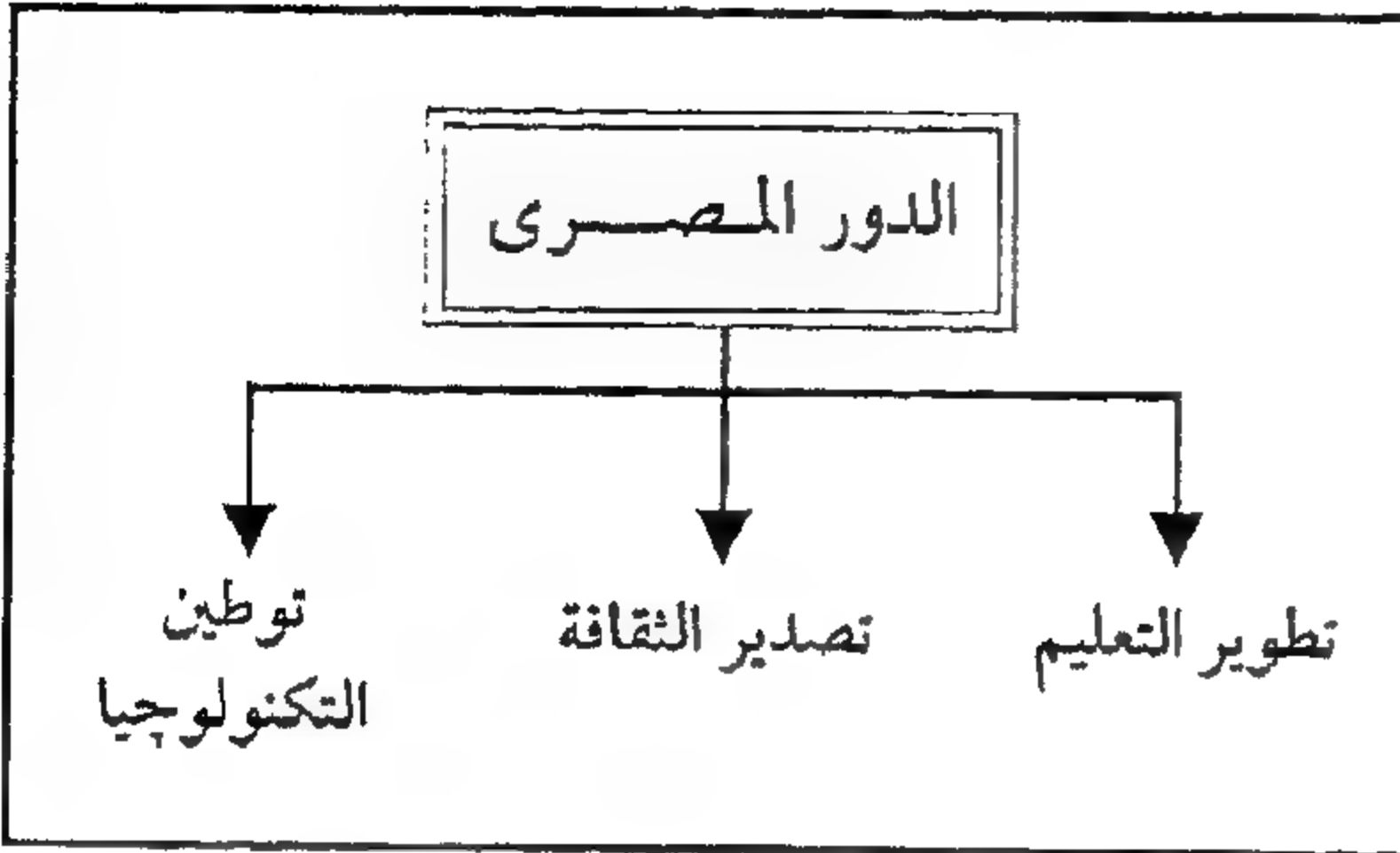


تعتبر السياسة العامة أهم مدخل للإدارة العامة المطالبة أثناء التنفيذ أن تحقق الرضاء العام، ومن أمثلة السياسات الناجحة والتي أساء الجهاز الإدارى تنفيذها لسبب أو لآخر سياسات الانفتاح الاقتصادى.

وكما أشرنا سابقاً نشأت هذه السياسة العامة لإدارة الموارد البشرية على فكر وظيفى حكومى قائم فى ظل السياسات الاشتراكية التى قامت على التوجيه المركزى والتخطيط الشمولى الذى أرسى مجموعة من المبادئ والبرامج والتوجيهات والتى أصبحت السمة المميزة لهذه السياسة العامة لإدارة الموارد الحكومية هى الإقبال على الوظائف الحكومية وبهذا حدث تضخم لأعداد الموظفين الحكوميين على حساب انخفاض من يريدون إنشاء مشروعات خاصة بهم أو ما يطلق عليهم (المُنظمين Enterepreneurs).

حول فعاليات المؤتمر العلمى السنوى الثانى والعشرون للاقتصاديين المصريين .. تحت عنوان التنمية البشرية فى مصر

فإن هذا لن يتأتى إلا من خلال عناصر ثلاثة هى: التعليم - تصدير الثقافة - توطين التكنولوجيا.



من النموذج السابق الإشارة إليه يعتبر مكون التعليم هو المشكلة الأساسية والسبب الرئيسى لانخفاض قيمة دليل التنمية البشرية فى مصر وتخلفها عن الترتيب بين دول العالم، فمثلاً مؤشر الأمية فى مصر ٥٤٪ وبمقارنة هذه النسبة يتضح لنا لماذا تسبق هذه البلدان مصر فى الترتيب رغم تقارب مستويات دخل الفرد.

- نتائج الدراسة:

١. ضرورة تطوير السياسة العامة لتنمية الموارد البشرية وتحويلها من الفكر الوظيفى الحكومى إلى الفكر المنظمى (الأعمال الحرة) واهتمامها بإعداد وتأهيل المنظمة لكى تتلاءم مع التحول الاقتصادى والسياسة الاقتصادية القائمة على نظام السوق المفتوح.
٢. ضرورة الاهتمام بتطوير أساليب التنمية البشرية لكى تتلاءم مع المتغيرات العالمية فى عصر العولمة.
٣. إنشاء مؤسسات وأجهزة منوط بها التنمية البرشية تشارك فيها المؤسسات الحكومية.
٤. الاهتمام باستثمار عوائد النمو الاقتصادى فى تحقيق معدلات عالية فى التنمية الاجتماعية.
٥. الاتصال والتعاون مع المنظمات العالمية أو البرنامج الإنمائى التابع للأمم المتحدة من أجل اكتساب الخبرات المتعلقة بالتنمية البشرية.
٦. ضرورة مشاركة رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية فى إعداد السياسة العامة الخاصة بالتنمية البشرية.

إن ترتيب أى دولة فى قائمة التنمية البشرية يكتسب مغزاه الحقيقى من بيان المكانة النسبية للدولة بين مختلف دول العالم.

* إن العلاقة الديناميكية أى علاقة التأثير بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية هى فى حد ذاتها ضرورة حتمية لكلا الجانبين فالأمر البديهي أن إعداد وتأهيل العنصر البشرى هو المحور الأساسى لتحسين الأداء الاقتصادى ومن ثم تحسين ورفع معدلات النمو الاقتصادى، وفى نفس الوقت استثمار عوائد النمو الاقتصادى يطرح آثار متعددة على المؤشرات الاجتماعية (تعليم - صحة - إسكان...).

* أكد مؤتمر جنيف لمتابعة تعهدات كوبنهاجن حول التنمية الاجتماعية وما توصى به تقارير التنمية البشرية أنه يجب على خطة التنمية أن تستكشف الفجوات التى تحول دون الارتقاء بمستوى السياسات والبرامج التى تسرع خطى تحقيق الأهداف وهى أعمق وأشمل من زيادة الدخل وحدها.

* بالنسبة لأهم مؤشرات التطوير فى السياسة العامة للتنمية البشرية فقد كانت بسبب اهتمام القيادة السياسية وخاصة الرئيس حسنى مبارك بضرورة تكوين كوادى بشرية مؤهلة لقيادة المجتمع فى القرن الحادى والعشرين، كما أنشئت الحكومة مجلساً أعلى للتنمية البشرية تابعاً لوزارة القوى العاملة منوطاً به وضع الاستراتيجية القومية للنهوض بالعنصر البشرى ووضع السياسات والبرامج الخاصة بتطوير الموارد البشرية وتنميتها من خلال نظم تدريب حديثة.

* لما كانت التنمية البشرية والنمو الاقتصادى من أهم المحاور التى يقوم عليها الدور المصرى فى سعيه نحو تفعيل مكانة مصر على المستوى الإقليمى والعالمى

١٩٩٢ بأن متوسط الدخل السنوى للفرد ٤٠٠ دولار فى عام ١٩٩٠ وبما يوازىها من دولارات حتى عام ٢٠٠٠ وهذا يعنى حسب ما جاء بالتقرير أن مجموعات السكان التى يبلغ دخلها بالنسبة للفرد أكثر من دولار يومياً ليست فقيرة، وهذه المنهجية تقلل عدد الفقراء وتعتبرهم أقلية تمثل ٢٠٪ من سكان العالم وهى بذلك تفض النظر عن الظروف الفعلية للبلدان وقيمة العملة فى دولة عن أخرى. ومن خلال الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء يمكن تعريف الفقر بأنه الحالة الاقتصادية التى يفتقد فيها المرء إلى الدخل الكافى لحصوله على مستويات دنيا من الغذاء والرعاية الصحية والملبس وكافة الضروريات. وبتعبير آخر يعرف الفقر بأنه فقدان القدرات الإنسانية عن تحقيق مستوى من الرفاهية الإنسانية المستحقة للإنسان ومنها الاستمتاع باحترام الذات وضمنان حقوق المواطنة من خلال المشاركة الفاعلة فى المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقدرة على التأثير فيها.

١ / ٢ - حجم الفقر - قياسه وشده:

يتضح من واقع الأرقام بأن أكثر من ٢٠٠ دولة ذات سيادة تعيش حالة عدم التوازن الاقتصادى إذ أن ٨٤٪ من السكان تقتسم ١٩٪ فقط من الدخل العالمى.

أ - الفقر النسبى: يعتبر البنك الدولى أن الفقراء هم كل الفقراء الذين يقل دخلهم السنوى عن ثلث المتوسط القومى لدخل الفرد فى ذلك البلد. وبذلك يختلف الفقر من دولة لأخرى تبعاً للتغيرات فى الدخل القومى.

ب - الفقر المطلق: يقصد به وجود قدر من الدخل لا يسمح بالحصول على الحد الأدنى من السلع الغذائية التى تلزم للإنسان فى الظروف العادية.

١ / ٣ - مسببات الفقر وخصائص الفئة الفقيرة:

أ - مسببات الفقر:

- الاستخدام الرديء للموارد الاقتصادية:

يظهر تخلف الدول النامية من وجود موارد اقتصادية لديها ولكنها لا تستفيد منها بشكل فعال ويدخل ضمن

٧. التنسيق بين أجهزة ومؤسسات التدريب فى كافة القطاعات وونقل الخبرات والمساهمة من رجال الأعمال والمنظمات الأهلية فى تطوير وتحديث نظم التدريب ومراكز البحوث.

٢ - استراتيجية لتحسين التنمية البشرية فى مصر من خلال القضاء على الفقر:
باحث / مصطفى محمود.

يعنى مفهوم التنمية البشرية زيادة الخيارات المطروحة على الناس ومستوى ما يحققونه من رخاء، وتحدد عناصرها الثلاثة الأساسية كما أوضحها البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى:

- حياة طويلة وصحة جيدة.
- اكتساب المعرفة.
- التمتع بفرص للحصول على الموارد اللازمة للعيش.

ولأن هذه التنمية يجب أن تشمل كل المجتمع فإنها لا تتأتى فى دولة يعانى أفرادها مرارة الفقر البشرى والحرمان حيث يعتبر الفقر أهم معوقات التنمية البشرية. والفقر البشرى لا يعنى فقر الدخل حيث هجر الاقتصاديون مؤشر متوسط الدخل وأخذوا مفهوماً بديلاً هو نوعية الحياة وبالتالى فإن مفهوم الفقر وفقاً لذلك هو حرمان من الخيارات والفرص فى العيش حياة محتملة ومقبولة.

المبحث الأول: الإطار النظرى لمشكلة الفقر:

يعيش ١.٥ مليار نسمة على دخل يقل عن دولار واحد فى اليوم، ويفتقر ٦٠٪ من السكان إلى وسائل الصحة العامة الأساسية، ويتراوح عدد الأشخاص وأغلبهم من الأطفال الذين يموتون بسبب الجوع من ١٣ - ١٨ مليون شخص.

١ / ١ - المفاهيم المختلفة للفقر:

يعرف حد الفقر بأنه الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للغذاء، وقد حدد البنك الدولى هذا الحد للفقر فى تقريره السنوى عن التنمية الصادر عام

حول فعاليات المؤتمر العلمى السنوى الثانى والعشرون للاقتصاديين المصريين .. تحت عنوان التنمية البشرية فى مصر

الاستخدام الرديء مشكلة البطالة كسبب ونتيجة للفقر والتى تعنى فقدان مورد المعيشة الأساسى بل والوحيد فى الدول النامية وأيضاً الحرمان من رؤوس الأموال المختلفة ووسائل الإنتاج.

- سوء توزيع الموارد عالمياً:

هناك تفاوتاً هائلاً فى توزيع الثروة والغذاء، وفى الوقت الذى يعانى مليار نسمة فى العالم الجوع، نجد أن هناك صعوبة متزايدة لدى بلدان الشمال فى تصريف فائض إنتاجها الغذائى الأمر الذى يؤدى هبوط أسعار بعض السلع الرئيسية بالنسبة لاقتصاديات بعض الدول النامية.

ب - خصائص الفئة الفقيرة:

* انخفاض مستوى التعليم لدى الفقراء وارتفاع نسب التسرب لعدم وجود عدد كاف من المدارس الحكومية فى الأحياء الفقيرة وأيضاً ارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة إلى موازنة الأسرة الفقيرة.

* انخفاض قدرة الفقراء للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية لارتفاع تكلفتها.

* حرمان الفقراء من المشاركة الفاعلة فى المؤسسات الاجتماعية والسياسية والقدرة على التأثير فيها.

١ / ٤ - التنمية البشرية والفقر فى مصر:

فى دراسة هامة عن الفقر فى مصر وتوزيع الدخل توصلت إلى أن ٥٤.٥٪ على الأقل من الأسر المصرية تعيش تحت خط الفقر، أما تقرير التنمية الشاملة فى مصر عام ١٩٩٨ فقد اعتمد على التصنيف المكانى وقدر نسبة الفقراء فى المناطق الحضرية بـ ٣٥.٨٪ والمناطق الريفية بـ ٣٤.١٪، وفى دراسات أخرى قدرت نسبة الفقراء بثلاث السكان تقريباً.

وتتلخص مؤشرات التنمية البشرية فى مصر فى الآتى:

١ - تشير الأرقام الواردة بتقرير التنمية إلى ارتفاع فى نسب الالتحاق بالتعليم الأولى إلا أن ارتفاع نسبة الأمية ٥٢٪ تهدد عملية التنمية البشرية، وأن الإنفاق على العملية التعليمية يبدو متواضعاً بالمقارنة بسنة ١٩٨٠ حيث كان الإنفاق يمثل ٧.٥ من الناتج الإجمالى.

٢ - وبالنسبة لمؤشر الصحة فإن مؤشرات المياه المأمونة والصرف الصحى - ما زالت أرقامها متواضعة للغاية ترتبط بنوعية الإسكان وكثافة الإسكان العشوائى، بالإضافة لوجود ٦.٢ مليون معاق بنسبة ١٠٪ من السكان.

٣ - تقترب مؤشرات التدهور البيئى فى مصر كثيراً مع مثيلتها من الدول النامية التى تخطو بخطوات سريعة نحو التصنيع. وهذه النسب المرتفعة فى التلوث تمثل ضريبة فادحة على صحة الإنسان.

٤ - بالنسبة لمؤشر القيد على الحياة فهناك تحسن ملحوظ فى ارتفاع العمر وانخفاض معدلات وفيات الأطفال.

المبحث الثانى: الحلقة المفرغة للفقر:

يعتبر الفقر مشكلة معقدة متعددة الأبعاد ذات جذور ضاربة على الصعيد المحلى والإقليمى والدولى، ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التعرف على مصطلح الحلقة المفرغة أو دائرة الفقر والبيئة، ثم تحديد العلاقة الارتباطية بين دائرية الفقر والبيئة، وارتباط الفقر بفساد السلطات. وأخيراً نوضح علاقة الفقر والعمالة.

- دائرية الفقر:

المقصود بالحلقة المفرغة للفقر هى تلك الحلقة التى يترتب على كل نقطة عليها مزيداً من الآثار السلبية على مستويات المعيشة والإنتاج والاستثمار والدخل... وتعد أهم حلقة فى هذه المجموعة الدائرية هى حلقة رأس المال، حيث تعاني الدول المتخلفة من انخفاض معدلات

حول فعاليات المؤتمر العلمى السنوى الثانى والعشرون للاقتصاديين المصريين .. تحت عنوان التنمية البشرية فى مصر

المحاسبة والشفافية، وبذلك يعتبر الفساد تحد متواصل للتنمية. والدول الصناعية ليست محصنة ضد ممارسات الفساد وإن كانت أضراره أكبر بالنسبة للدول النامية خاصة إذا كان هناك تواطؤ بين شركات ضخمة وصانعى القرارات فى الدول النامية.

- العولة والفقير:

تعرف العولة على أنها إكساب الشئ طابع العالمية وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً فمن خلال العولة أمكن إدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التى تتحكم فيها القمم الاقتصادية متخطية الحدود والقيود مستندة إلى قوى السوق بإشراف مؤسسات العولة الثلاثة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية. ومن خلال العولة الاقتصادية تواجه المنتجات التى تخص الجنوب عوائق تحول دون وصولها إلى أسواق الشمال على شكل التكتلات الاقتصادية والنزعات الحمائية مما يمثل احتكاراً عالمياً لدول الشمال وهبوطاً اقتصادياً واسعاً لدول الجنوب وبذلك يكون الاقتصاد العالمى أحادى الجانب وأصبحت التجارة الدولية تتم بصورة غير متكافئة، فالدول النامية التى تمثل ٧٧٪ من سكان العالم لا تحصل إلا على ١٥٪ من الدخل العالمى، ويبلغ الناتج القومى الإجمالى للفرد فى بلدان الشمال نحو ١٨ ضعف نظيره فى بلدان الجنوب.

ومن ثم فإن العولة الاقتصادية تساهم فى تعميق الهوة بين الشمال والجنوب وزيادة حجم الفقراء وارتفاع معدلات البطالة بم يحتم على الدول النامية أن تتكامل وتعامل مع الواقع الجديد لمواجهة هذه التحولات الاقتصادية فى العالم لسد الفجوة الواسعة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف والتعامل مع الواقع بنوع من الإدماج الوقائى مع ظاهرة العولة.

الادخار كنتيجة حتمية لانخفاض التكوين الرأسمالى ويستتبع ذلك انخفاض الدخل الحقيقى للسكان إلى انخفاض القدرة الشرائية لهم مما يقلل من الحافز للاستثمار ولذا يقل الطلب على رؤوس الأموال للاستثمار.

ويؤدى انخفاض مستوى الدخل الحقيقى إلى انخفاض مستويات التغذية والصحة وينعكس ذلك على انخفاض مستويات الإنتاجية مما يتسبب ذلك فى انخفاض مستويات الدخل. أيضاً انخفاض مستوى التعليم يؤدى إلى انخفاض مستوى المهارة الفنية وبالتالي انخفاض مستوى الدخل ويسمى هذا الوضع بمصيدة التخلف وهو وضع يحكم حلقاته حول المجتمع إن لم ينحدر به إلى مستويات أدنى فى قاع التخلف حيث يوقف نمو هذه الدول ويمنع تقدمها.

- دائرة الفقر والبيئة :

هناك ارتباط وثيق بين البيئة والتنمية، وبأن التنمية لا يمكن أن تستمر على قاعدة موارد بيئية متدهورة، وبالتالي فالبشرية تحتاج إلى تنمية شمولية متواصلة ترتبط خطط التنمية فيها بهذا المحيط.

ولا تخص السياسات البيئية الدول الفقيرة فقط بل تشمل الدول المتقدمة أيضاً فالدول الصناعية لوثت مياهاها واستخدمتها بإسراف، أيضاً الدول الفقيرة يدفعها الفقر لتدمير وسائل معيشتهم فى كثير من المناطق. وبالتالي فليس النموذج الفقير وحده هو المسئول عن تدمير البيئة، ولكن النموذج الغنى والمتقدم له دور هام فى هذا التدمير فالاستغلال الجائر للمصادر الطبيعية زاد معه أخطار التلوث فى المياه والأرض والهواء وألحق بالضرر الشديد على أشكال الحياة على هذا الكوكب.

- الفقر وفساد السلطات:

يستشرى الفساد فى البلدان النامية كأحد نتائج الفقر وتصبح هذه الدول مرنع للفساد حيث تفتقر إلى



من القلب

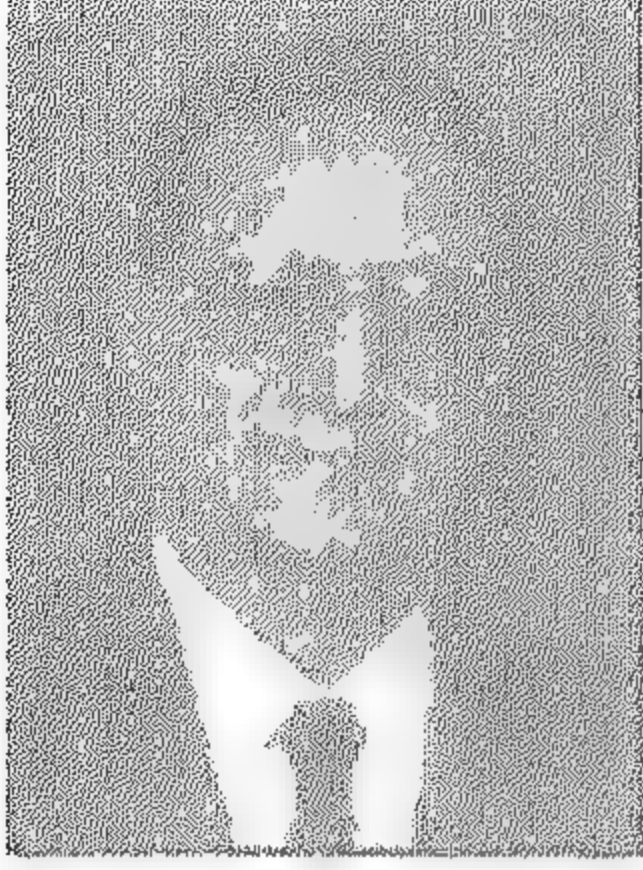
للمرئيس مبارك

بقلم : د . عبد الفتاح زيدان

.. إنها كلمة شكر وعرفان بالجميل للقائد والرئيس محمد حسنى مبارك ومهما كتبت فلن أوفيك حقك نظراً لما قدمته لمصر والأمة العربية من أعمال ومآثر خالدة علي مدار عشرين عاماً .. فقد لمسنا فيك الأب .. الأخ .. الصديق .. رجل المبادئ .. والشفافية وإنكار الذات .. وفي عهدك عاشت مصر أزهي عصورها وشعر أبنائها بالفخر والانتماء .. بل تحققت بك الآمال .. فكنت وما تزال وستظل رجل الموقف .. وبفضل إيمانك بأن الديمقراطية والاستقرار هما أساس التنمية الاقتصادية لتحقيق الرفاهية لكل المصريين إنطلقت مصر بقيادتك في طريق الاستقرار ترعاها ويرعاك الله .. في عهدك جني أبناء مصر ثمار جهدهم بفضل مساندتك ورعايتك لهم والمحافظة علي حقوقهم .. حققت مصر نجاحات غير مسبوقة .. شعر المواطن بحرية الكلمة واحترام الرأي والرأي الآخر .. تحقق للإقتصاد المصري ما لم يتحقق خلال قرن من الزمان .. أصبحت القوات المسلحة المصرية درعاً واقياً لمصر والأمة العربية والسلام في العالم أجمع .. وبالنسبة لما يحدث علي الساحة العالمية من أحداث يرثي لها كان لك دوماً مواقف شجاعة رفعت بها رأس مصر .. وأصبح لمصر مكانة علي الخريطة الدولية .. وكلمة يحترمها الأعداء قبل الأصدقاء نعم مصر مبارك .. مصر الكلمة والوقوف بجانب الحق .. عاشت مصر الأمن والأمان والسلام .. بارك الله لنا في عمرك ومنحك الصحة والعافية .. وجعل مصر دوماً تحت قيادتك زاخرة منتصرة .. عشت لمصر وعاشت بك مصر دوماً كنانة الله في الأرض.

بنك فيصل الاسلامى المصرى

رائد العمل المصرفى الاسلامى فى السوق المصرية



عبد الحميد أبو موسى
محاظف البنك



صاحب السمو الملكى
الأمير / محمد الغيصل آل سعود
رئيس مجلس الإدارة

- عبد الحميد أبو موسى فى حوار شامل ؛
- المصارحة والشفافية سياسية الرئيس مبارك التى نجحنا معها فى العبور الاقتصادى.
- ارتفاع جملة أصول البنك من ٨٧ الى ٩١٢٧ مليون جنيه بزيادة ١٠٣٩١ %.
- ٤٠٠ مليون دولار استثمارات عربية وإسلامية اجتذبتها البنك لمشروعات التنمية فى مصر.
- ٧٧ مليون جنيه موارد صندوق الزكاة أنفقت فى مصارفها الشرعية.
- ٩٦ ألف عملية تمويل أنجزها البنك داخل السوق المصرية.
- ٥٠٠ مليون جنيه لتمويل أصحاب المشروعات الصغيرة والحرفيين.
- بطاقة «فيزا إليكترون» وفقاً للقواعد الشرعية يتيحها البنك للعملاء.

يحتفل بنك فيصل الإسلامى المصرى بمناسبةيتين مهمتين .. الأولى مشاركة شعب مصر فى الاحتفال بقائده وإنجازات عشرين عاماً من التنمية ، والمناسبة الثانية الاحتفال بعيد تأسيس البنك العشرين : منذ قام صاحب السمو الملكى الأمير محمد الفيصل آل سعود بتأسيس البنك عام ١٩٧٩م ، ومع بداية تولى الرئيس مبارك المسئولية ، كان بنك فيصل الإسلامى المصرى يخطو أولى خطواته فى السوق المصرية منافساً لبنوك قوية كبيرة ، ومحققاً لإنجازات غير مسبوقه ليكون رائداً للعمل المصرفى الإسلامى فى مصر ولعل من حسن الطالع أن يكون الرئيس مبارك بنفسه موقعاً على إتفاقية تأسيس البنك ليكون شاهداً على حجم الانجاز الذى حققه فى مصر ، حيث ارتفعت جملة أصول البنك من ٨٧ إلى ٩١٢٧ مليون جنيه ، كما قدم ١,٨ مليار جنيه استثمارات فى مجال الإسكان ليقوم لأبناء مصر أكثر من ١٢ ألف وحدة سكنية ، كما اجتذب للسوق المصرية نحو ٤٠٠ مليون دولار استثمارات عربية وإسلامية وأنشأ ٤٧ شركة برؤوس أموال تصل إلى ٣,٧ مليار جنيه تتيح ١٢ ألف فرصة عمل .. ومع ما تحقق من إنجازات .. كان لنا هذا الحوار مع السيد / عبد الحميد أبو موسى محافظ بنك فيصل الإسلامى المصرى.

●● بداية كيف ترون حجم الانجاز فى الاقتصاد المصرى على مدى عشرين سنة ؟

* ما تحقق للاقتصاد المصرى لا يمكن مقارنته بتجارب أخرى لأن التجارب التى مرت بها مصر فى تاريخها الحديث أيضاً لا يمكن مقارنتها بتجارب أخرى ، وقد بدأ الرئيس مبارك عهده برفع شعار التنمية قولاً وعملاً ولعل السمة المميزة لسياسة الرئيس مبارك فى إدارة عملية الإصلاح الاقتصادى هو تمسكه بالمصارحة والشفافية مع الشعب فكان هذا هو المنهج الذى حقق التواصل والثقة بين الرئيس وشعبه فكان الإصلاح وكانت ثماره .

●● عشرون عاماً هى عمر بنك فيصل فى السوق المصرية فكيف كانت البداية ؟

** بنك فيصل الإسلامى المصرى أحد أهم البنوك العاملة فى السوق المصرية وهو رائد الصيرفة الإسلامية بهذه السوق وثالث أكبر البنوك الإسلامية على مستوى العالم أجمع ، افتتح أبوابه للعمل رسمياً واستقبل عملاءه فى ١٩٧٩/٧/٥م ، وبالرغم من أن هذا التاريخ يمثل بداية النشاط إلا أن البداية الحقيقية للبنك جاءت خلال عقد الثمانينيات ، وبالتالى توافقت الى حد كبير مع بداية عهد الرئيس مبارك .. وقد تأسس البنك - بالقانون الخاص رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٧ الذى أقره مجلس الشعب المصرى فى حينه - كمؤسسة اقتصادية تأخذ شكل شركة مساهمة مصرية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة ، ويتمثل الغرض الأساسى من إنشاء البنك فى القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية وأعمال الإستثمار وإنشاء مشروعات التنمية الاقتصادية والعمرانية والمساهمة فيها ، فضلاً عن اداء الخدمات الاجتماعيه المختلفه عن طريق صندوق الزكاة بالبنك ... ويعد بنك فيصل الإسلامى المصرى أحد ثمار التعاون المشترك بين القطاع الخاص المصرى ورأس المال الأجنبى

ممثلاً في الاستثمارات العربية الوافدة إلى الاقتصاد المحلي بحثاً عن فرص الإستثمار الواعد والآمن ، وقد هدف مؤسسو البنك منذ البداية أن تكون المؤسسة نموذجاً يحتذى به في البلاد العربية والإسلامية الأخرى نظراً لما تتمتع به مصر من مركز مرموق يقودها لتلعب دوراً رائداً في العالمين العربي والإسلامي بل وعلى مستوى الدول النامية .

وتلاقى أنشطة البنك وخدماته وأعماله جميعها منذ البدايات الأولى إقبالاً كبيراً داخل المجتمع المصري ، فعند طرح أسهمه للاكتتاب وصلت المبالغ المكتتب فيها حال التأسيس إلى أكثر من (٢٠) مليون دولار أمريكي في حين أن رأس المال كان محدداً بمبلغ (٨) ملايين دولار فقط ، لذا تم تعديل رأس المال أكثر من مرة حتى وصل الآن إلى (٥٠٠) مليون دولار أمريكي كرأسمال مرخص به مقابل (١٣٢) مليون دولار كرأسمال مصدر ومدفوع بالكامل ، تمثل حصة المصريين فيه (٤٣,٥٤٪) وحصة المستثمرين العرب والمسلمين (٥٦,٤٦٪) ، كما تصاعد حجم الأعمال لتبلغ جملة الأصول والموجودات أكثر من مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى إدارة ما يجاوز نصف مليون حساب استثماري لعملاء البنك .

●● ما هي الإنجازات التي حققها البنك خلال العشرين عاماً الماضية ؟

**** حفلت مسيرة البنك في السنوات الماضية بالعديد من الإنجازات لعل أهمها التطور الإيجابي لأنشطته ونتائج أعماله لترتفع على إثر ذلك حصته في السوق المصرفية المصرية بما أهله لكي يحتل مكانة مرموقة سواء على مستوى البنوك المصرية والبنوك العربية أو على مستوى البنوك الإسلامية**

*** فقد تضاعف إجمالي الأصول على مدى السنوات المذكورة بأكثر من (١٠٥) مثل ليصل في ٢٠٠٠/١٢/٣١م إلى (٩١٢٧) مليون جنيه مقابل (٨٧) مليوناً فقط في نهاية عام ١٩٧٩م محققاً نمواً خلال الفترة معدلها (١٠٣٩١٪) ومسجلاً زيادة سنوية على مدى الفترة مقدارها (٤٣٠,٥) مليون جنيه.**

*** تصاعدت ودائع العملاء من (٥٣) مليون جم في نهاية عام ١٩٧٩م إلى (٧٦٠١) مليوناً في ٢٠٠٠/١٢/٣١م محققة زيادة إجمالية قدرها (٧٥٤٨) مليون جم معدلها (١٤٢٤٢٪) وتتوزع الزيادة سنوياً في المتوسط إلى (٣٥٩,٤) مليوناً ويلاحظ تصاعد الوزن النسبي لهذا البند في إجمالي الميزانية على امتداد الفترة من (٦٠,٩٪) عام ١٩٧٩م إلى (٨٣,٣٪) في ٢٠٠٠/١٢/٣١م ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى عدد الحسابات الذي تصاعد من (٥٤٦٤) حساباً في نهاية عام ١٩٧٩م إلى (٤٦١) ألف حساب في ٢٠٠٠/١٢/٣١م ولعل تلك الأرقام توضح بجلاء أن الأوعية الادخارية الإسلامية التي طرحها البنك بما لها من مزايا قد لاقت قبولاً وتجاوباً كبيراً من جمهور المتعاملين في مصر والعالم الإسلامي ، كما تؤكد هذه الأرقام النجاح في تنفيذ مهمة تجميع الودائع وتنمية المدخرات باعتبارها الركن الأساسي للوظيفة الاستثمارية التي تمثل بدورها كيان العمل المصرفي الإسلامي ، ويقف وراء هذا النجاح العديد من المزايا أهمها الصيغة الإسلامية التي تشكل الإطار الرئيسي للأنظمة الادخارية بالبنك فضلاً عن تنوع هذه الأنظمة لتشمل الحسابات الجامعية والحسابات الائتمانية العامة سواء بالجنه المصري والعملاء الاجنبيه بالإضافة إلى حسابات الاستثمار الخاصة لمدة سنتين بالجنه المصري وشهادات الادخار الثلاثية بالجنه المصري ذات العائد المتغير وقد جذب البنك عن طريق المزايا التي تتمتع بها أوعيته الادخارية شرائح من المدخرات لم تكن متاحة من قبل في السوق المصرفية المصرية وعجزت البنوك الأخرى عن اجتذابها للقنوات الشرعية .**

*** وصل إجمالي الموارد الذاتية للبنك في ٢٠٠٠/١٢/٣١م إلى (٩٦٧) مليون جم أي أن هذا الإجمالي تضاعف لأكثر من (١٢٠) مثلاً خلال الفترة المذكورة وجاء متوسط الزيادة السنوية لهذا البند بأكثر من (٤٥) مليون جنيه .**

*** سجلت جملة أرصدة التوظيف والاستثمار خلال السنوات المشار إليها نمواً كبيراً بلغ أكثر من (٧٨١٦) مليون جنيه ، إذ تصاعدت تلك الأرصدة من (٥٤) مليوناً عام ١٩٧٩م إلى (٧٨٧٠) مليون جنيه في ٢٠٠٠/١٢/٣١م مسجلة معدل زيادة بنحو (١٤٣٧٤٪) ، وعلى هذا يصل متوسط الزيادة السنوية إلى أكثر من (٣٧٢) مليون جنيه .**

وتتعدد أوجه التوظيف لدى البنك لتشمل التمويل بالمشاركة والمضاربة الشرعية وبيع المربحة والإتجار المباشر وكذا تأسيس الشركات والمساهمة في رؤوس أموالها ، وهي تمثل أهم الأساليب الشرعية للتمويل في ظل النظام المصرفي الإسلامي ، والنجاح في مجال تجميع الودائع وتنمية المدخرات وزيادة الموارد المتاحة للتوظيف ساعد على تحقيق المزيد من الإنجازات في مجال التوظيف والاستثمار ... حيث ارتفع الوزن النسبي لأرصدة التوظيف والاستثمار في إجمالي الميزانية من (٦٢,٩٪) عام ١٩٧٩م إلى (٨٦,٢٪) عام ٢٠٠٠م .

كما تطورت العمليات المنفذة ضمن هذا النشاط بالسوق المحلي تطوراً إيجابياً فيما بين تاريخي المقارنة ، حيث بلغ عدد

العمليات فى العام الأول للبنك نحو (٢٣٠) عملية ولكنه ارتفع ليصل الى (٩٥٩٦٣) عملية فى ٢٠٠٠/١٢/٣١ م ويبلغ التمويل المقدم من البنك لهذه العمليات ما يعادل (٢٥٧٦٤) مليون جنيه ، جميعها وجهت لدعم القطاعات الإنتاجية والحيوية داخل الإقتصاد المصرى عن طريق توفير الاحتياجات من المعدات والآلات والمباني والأراضى ومستلزمات الإنتاج ، وتستوعب قطاعات الصناعة والزراعة والأدوية والرعاية الطبية والخدمات الأساسية والنشاط العقارى أكثر من (٦٥٪) من إجمالى قيمة وعدد العمليات ، أما الباقي فهو موزع على عمليات تجارية فى سلع استراتيجية وقطع غيار ومواد ومعدات تخص القطاعات الإنتاجية ... ويشكل كبار عملاء البنك فى هذا المجال حالياً مجموعة من أهم الشركات العاملة فى السوق المصرية ، بدأت تعاملاتها معه منذ استهلال نشاطه ونشاطها وتطورت معه لتصل الآن إلى ما وصلت إليه بفضل دعمه ومساندته المستمرة . وتحقيقاً للأهداف التى يسعى بنك فيصل الإسلامى المصرى إلى الوصول إليها فى مجال التنمية العمرانية والمساهمة فى حل مشكلة الإسكان ، فإنه لم يأل جهداً فى توجيه اهتماماته لهذا القطاع الهام فكان له فى هذا المجال تجارب رائدة حيث تم استثمار شريحة كبيرة من موارد متعاوناً فى ذلك مع بعض عملائه المتخصصين أصحاب الخبرات الطويلة فى مجال البناء والتشييد مركزاً على إنشاء مشروعات إسكانية عملاقة ومدن سكنية متكاملة أسهمت بشكل كبير فى حل مشكلة الإسكان حيث انتفع بها مجموعة كبيرة من المواطنين بمختلف مستوياتهم وبمعظم أرجاء الجمهورية ، ومن أمثلة هذه المشروعات مشروع مدينة بنك فيصل الإسلامى بالأسكندرية لذوى الدخل المتوسطة وتبلغ مساحتها (٤٤) فداناً وقوامها (٨٦) عمارة سكنية وتحتوى على (٨٢٠٠) وحدة سكنية .. وكذا مشروع أبراج النيل بأغاخان بإجمالى (٦٦٠) وحدة سكنية ومدينة فيصل السكنية بشارع الملك فيصل بالهرم وتتكون من (٥٥٧) وحدة سكنية .. وتتركز مشروعات البنك فى هذا المجال فى الإسكان المتوسط وفوق المتوسط لتخدم أغراض الشريحة الأكبر داخل المجتمع المصرى .. وقد بلغ المستخدم من التمويل فى هذا القطاع حتى الآن (١٨٠٣) مليون جنيه مصرى .

ويضع البنك نصب عينيه الإهتمام بالصناعات الصغيرة والحرفيين باعتبار هذا النشاط طريق التنمية الشاملة حيث أنشئت إدارة متخصصة له ، ويستفيد منه قطاع كبير من أرباب الأعمال الصغيرة رجالاً ونساء ، وتقدر التمويلات التى منحت لهم بنحو (٥٠٠) مليون جم ويتراوح متوسط قيمة التمويل ما بين ألف وعشرة آلاف جنيه مصرى ممنوحة لأنشطة قائمة بالفعل تغطى (١٣٠) حرفة ، ويصل الرصيد القائم حالياً للتسهيلات الممنوحة فى هذا المجال إلى (١٢٠) مليون جم .

يضاف إلى ذلك أن البنك قد أسهم بتقديم نحو (٥١٥) مليون جم كتمويل لتغطية احتياجات المهنيين من الأطباء والصيادلة والمهندسين والتطبيقيين لتجهيز وإعداد مقار أعمالهم بالاحتياجات اللازمة ... وقد ساهم هذا الإتجاه فى تنشيط السوق .

●● شارك البنك فى عملية التنمية فى مصر من خلال إنشاء العديد من الشركات فى مختلف المجالات فهل يمكن أن تحدثونا عن ذلك ؟

**** يتولى البنك بنفسه التأسيس والمساهمة فى الكثير من الشركات والمشروعات ، حيث بلغ عدد شركات البنك نحو (٤٧) شركة تغطى معظم أوجه الأنشطة الإقتصادية ، وتصل جملة رؤوس أموالها إلى ما يعادلها (٣٦١١) مليون جم حصة البنك فيها بنحو (٣٢٢) مليون جم فضلاً عن الأرصدة القائمة لتمويل هذه الشركات والبالغة ما يزيد عن (٣٠٠) مليون جم .. ويبلغ عدد فرص العمل التى أضافها البنك وشركاته إلى سوق العمل المصرى نحو (١٢) ألف فرصة عمل .. ويعمد البنك فى هذا المجال إلى تأسيس المشروعات والشركات والإضطلاع بتقديم الدعم المناسب لها حتى تقف على قدميها وتغزو منتجاتها الأسواق وتحقق أرباحاً مناسبة ، وفى هذه الحالة إذا كانت هناك فرصة للبنك كى يتخارج منها فإنه لا يألوا جهداً فى سبيل تحقيق ذلك حتى يتمكن من تأسيس شركات أخرى تخدم أهداف التنمية الإقتصادية ويستطيع فى ذات الوقت تدوير موارده المتاحة للتشغيل بصورة أكثر كفاءة .**

ومن أمثلة المشروعات الناجحة التى أقامها البنك ثم باعها بعد الإطمئنان على مسيرتها وجودة أدائها شركة فاركو وراميدا لإنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية ومصر إكريليك لإنتاج البانيوهات ، كما قام ببيع جزء من مساهماته فى بعض الشركات الأخرى مثل سيلتال لإنتاج الثلجات والغسالات وإيكوباك وإيجيراب لإنتاج مواد التغليف وطباعتها ، وجميعها حققت أرباح ... حيث بيعت بعضها بقيمة تتراوح بين ثلاثة أمثال إلى عشرة أمثال القيمة الإسمية مما عاد بربح جيد على المستثمرين بالبنك ودعم موقفه المالى وساعد على إعادة ضخ وإستثمار هذه الأموال فى شركات أسست حديثاً لخدمة الإقتصاد القومى المصرى .

وكان لحرص البنك على إقامة عدد كبير من مشروعاته وشركاته فى المدن العمرانية الجديدة (بلغ عددها ١٥ شركة)

إسهاما كبيراً منه فى تنمية هذه المجتمعات ، كما كان للأداء الجيد لمعظم هذه الشركات مردوداً إيجابياً على البنك من خلال حصوله على عوائد سنوية مناسبة وأرباح رأسمالية نتيجة ارتفاع قيمة أسهمها .. وتغطى شركات البنك فى الوقت الحالى كافة الأنشطة الاقتصادية المؤثرة.

●● قدمت خدمات مصرفية متميزة.. فما هى؟

* فى سبيل إتاحة خدمات مصرفية راقية لعملائه أدخل البنك تقنيات متطورة وأساليب حديثة ، حيث تم التحول الكامل من نظام العمل اليدوى الى نظام العمل الآلى على مستوى جميع فروع البنك .. وتشمل الخدمات الإلكترونية القائمة حالياً النظم المستحدثة بالنسبة لمضاهاة التوقيعات والصارفات الآلية والبنك الصوتى والتحصيل الالكترونى للشيكات ورصد دار دفاتر الشيكات والسويقت المحلى والنولى والاستعلام عن أحكام البروتستو والإفلاس فضلاً عن غرفة التداول فى الأوراق المالية ونظام رويتر.

●● تميز بنك فيصل بخدماته الاجتماعية المرتبطة بصناديق الزكاة ، فما هى هذه الخدمات ودورها فى المجتمع المصرى؟

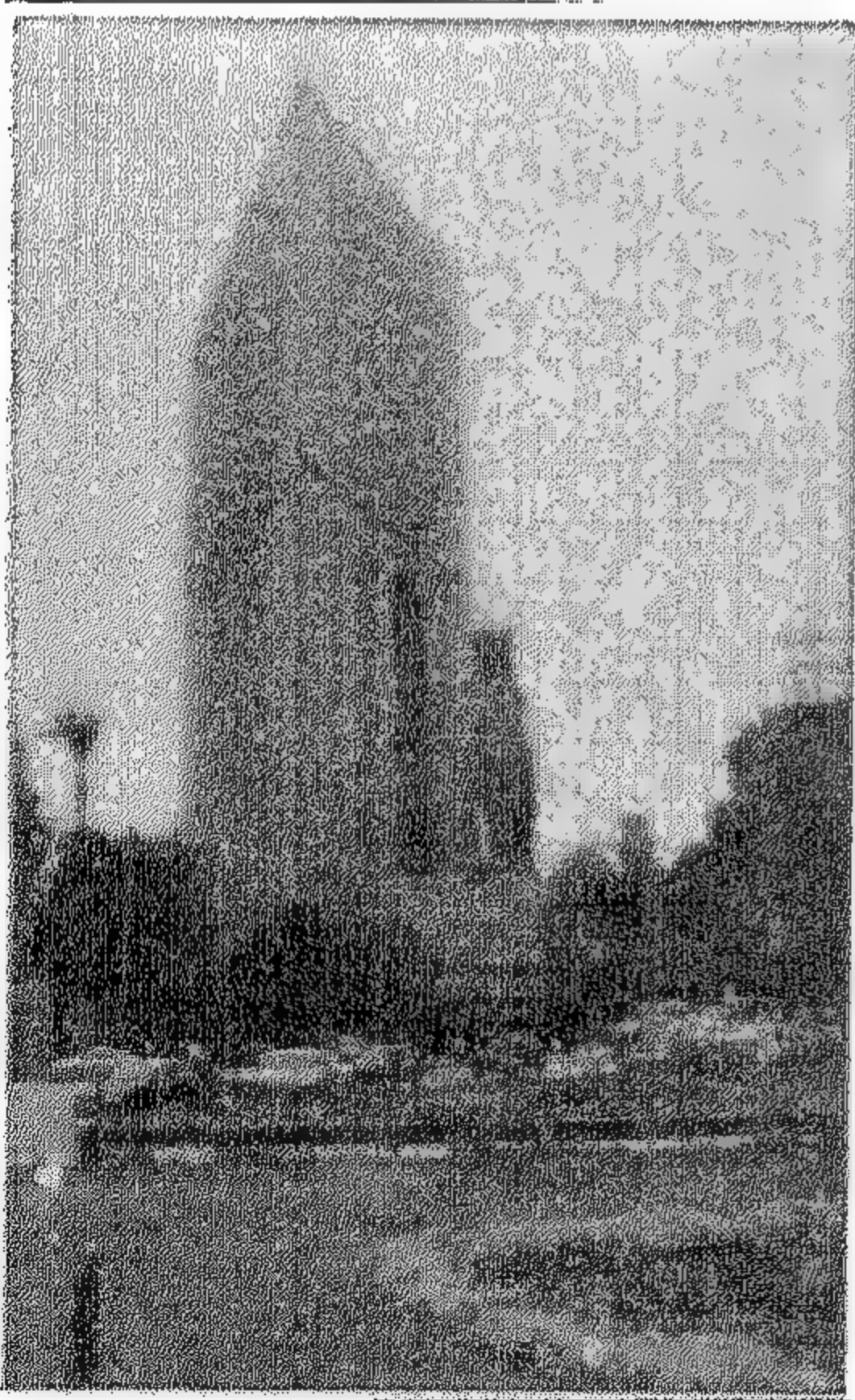
* تتركز الخدمات الاجتماعية للبنك فى صندوق الزكاة الذى يعد أحد الأجهزة الرئيسية به وهو يهدف أساساً إلى إحياء فريضة الزكاة بالمجتمع إسهاماً منه فى دعم التكافل الاجتماعى بين الأفراد رعاية للمستحقين وتطهيراً لأموال من يجب عليهم أداء الزكاة ، وقد نمت موارد الصندوق بصورة مطردة وبمعدلات متزايدة خلال السنوات الماضية لتصل جملة تلك الموارد فى ٢٠٠١/٩/٣٠م إلى (٧٧) مليون جم أنفقت جميعها فى مصارفها الشرعية ، حيث استوعبت المساهمات للهيئات الطبية والجمعيات الخيرية والعيادات الطبية بالمناطق الشعبية نحو (١٣,٣) مليون جنيه ، كما اتجه نحو (٥) مليون جم للإسكان الطلابى الخيرى بجامعات الأزهر وأسيوط والدقهلية والمنوفية ، وخص مشروعات التدريب المهنى أكثر من (٣) ملايين جنيه استخدمت فى تنمية قدرات وطاقات وإمكانات مستحقى الزكاة من خلال مركز التدريب المهنى بالزيتون لتأهيل هؤلاء الأفراد للعمل بحرفة أو مهنة لإعالة أنفسهم وذويهم ، وحصل مشروع دار الأيتام الخيرى الذى يتم إنشاؤه حالياً بمنطقة المقطم على (٢,٧) مليون جم ويهدف هذا المشروع إلى رعاية الأطفال اليتامى رعاية كاملة من سن الحضانه حتى المرحلة الثانوية متضمنة الإقامة والإعاشة والتعليم.

* استحدث البنك نظام الحسابات الخيرية ليكفل لجمهور المسلمين تحقق أمرين أساسيين ، أولهما ضمان توافر دخل مستمر يوجه لأوجه البر والخير وثانيهما إعمال أسلوب ميسر للصدقة الجارية ، وقد بلغت أرصدة هذه الحسابات نحو (٢٣) مليون جم مودعة فى نحو (٧٠٠) حساب.

* يمنح البنك قروضاً حسنة لذوى الاحتياجات والظروف الطارئة وتُرد دون زيادة على قيمتها ، ويبلغ الرصيد القائم لهذه القروض الآن نحو نصف مليون جم ، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا النظام أكثر من عشرة آلاف شخص حصلوا على أكثر من (٥) مليون جم كقروض حسنة.

●● لديكم خطة للتوسع الجغرافى وإنشاء فرع رئيسى جديد للبنك ، فهل تلقون الضوء على هذه الخطة؟

* بدأ البنك نشاطه عام ١٩٧٩م بفرع وحيد هو فرع القاهرة ، إلا أنه سرعان ما أضاف إلى شبكته الداخلية ثلاثة فروع أخرى فى العام القالى مباشرة هى فروع أسيوط والأزهر والإسكندرية ، وأخذ البنك فى افتتاح المزيد من الفروع حتى يبلغ عددها الآن (١٥) فرعاً تنتشر فى أنحاء الجمهورية ، وهو يعتزم استكمال مرحلة التفرع والانتشار الجغرافى من خلال افتتاح فرع جديد ببرج فيصل عند كوبرى الجلاء متواكباً مع انتقال فرع القاهرة الرئيسى الى مقره الجديد بقلب العاصمة فى شارع ٢٦ يوليو (مبنى شيكوريل سابقاً) ، كما يجرى فى الوقت الحالى استكمال التشطيبات النهائية للمركز الرئيسى الجديد بمبنى البنك بميدان الجلاء كمقر عصرى يتلائم مع وضع البنك ووزنه فى السوق المصرى.



بسم الله الرحمن الرحيم

رأس المال المصدر والمدفوع
١٣٢ مليون دولار أمريكي



رأس المال المرخص به
٥٠٠ مليون دولار أمريكي

بنك فيصل الاسلامى المصرى

رائد العمل المصرفى الإسلامى

يقدم

أوعية ادخارية متعددة تناسب كافة الرغبات

• شهادات الإدخار بالجنيه المصرى ذات العائد التفاضلي

- مدة الشهادة (٣) سنوات قابلة للتجديد.

- تصدر الشهادة بصفة ٥٠٠ جنيه مصرى ومضاعفاتها.

- عائد ربع سنوى وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .. مع فرصة لأداء العمرة

فى السحب الذى يجرى به البنك مرتين فى العام.

- الشراء من جميع فروع البنك بدون حد أقصى للمصريين وغيرهم من

الجنسيات الأخرى.

بالإضافة إلى

• حسابات الاستثمار العام بالجنيه المصرى والعملات الأجنبية.

• حسابات الاستثمار الجمد (سنتين) بالجنيه المصرى التى تجدد تلقائيا.

فروع البنك:

المركز الرئيسى وفرع القاهرة: ١١١٣ ش. كورنيش النيل - فروع: الأزهر - غمرة - مصر الجديدة - الدقى - أسسوط -
سوهاج - الإسكندرية - دمنهور - طنطا - بنها - النصورة - المحلة الكبرى - السويس - الزقازيق



الجمهورية العراقية
وزارة التعليم والبحث العلمي

مجلة السواد الجنوبي

العدد ١٠٠ - سنة ٢٠٠٠

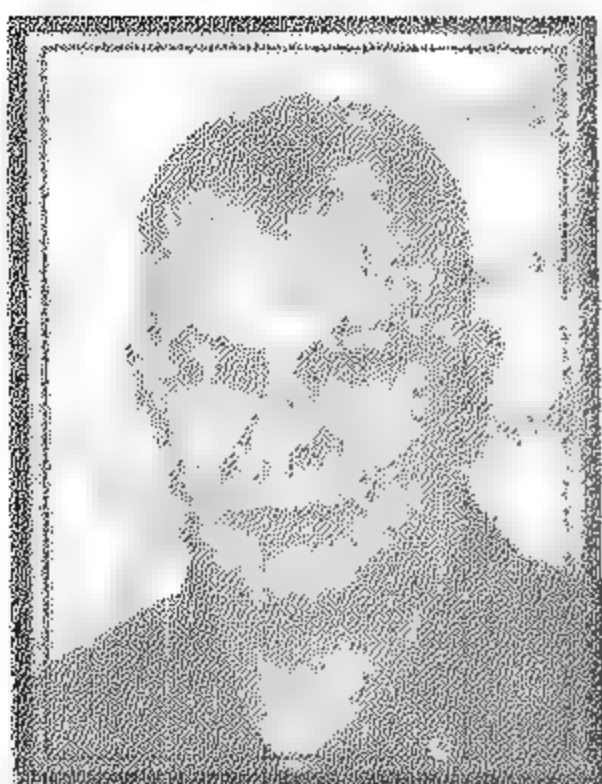
المجلد ١٠ - العدد ١٠٠

الطبعة الأولى - سنة ٢٠٠٠

الطبعة الثانية - سنة ٢٠٠٠

الطبعة الثالثة - سنة ٢٠٠٠

المجلد ١٠ - العدد ١٠٠
الطبعة الأولى - سنة ٢٠٠٠
الطبعة الثانية - سنة ٢٠٠٠
الطبعة الثالثة - سنة ٢٠٠٠



الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية (الأسماك غذاء هام لكل المواطنين)



قبل إنشاء الهيئة عام ١٩٨٣ كان إنتاج مصر من الأسماك ٢٠٠ ألف طن
ومتوسط استهلاك الفرد ٤ كم تقريبا
وبعد إنشاء الهيئة تزايد الإنتاج ليصبح في عام ٢٠٠١ م (٧٢١ ألف طن)
ومتوسط استهلاك الفرد من الأسماك عام ٢٠٠١ م وصل إلى ١١ كجم من المنتج المحلي

وهذه الطفرة سببها عمل الهيئة في ٣ محاور :

- ١ - تطوير المتاح من الموارد الطبيعية (بحار - بحيرات - نيل)
- ٢ - الصيد لدى دول الجوار بالاتفاقيات كاليمن وأريتريا .
- ٣ - الإستزراع السمكى .. وهو أسرع الطرق وأكثرها فاعلية

★ لقد بدأناه قريبا منذ ٢٠ سنة وأصبح يحتل الآن أكثر من ٤٠% من الناتج القومى فى مصر من الأسماك
★ مفرخات الهيئة .. تنتشر فى كل أنحاء الجمهورية فى الوجه البحرى والقبلى تنتج من (صغار أسماك
المبروك - البلطى .. الخ) ما يكفى مزارعها بل وتعطى للقطاع الخاص احتياجاته أيضا .. كذلك مصانع
اعلاف الهيئة .

★ مزارع إرشادية فى برسيق (البحيرة) المنزلة - الزاوية (كفر الشيخ)

★ ورغم إنتاجها المتقدم فهى تستخدم أيضا مزارع إرشادية وتعليمية للمزارعين .. حيث أصبح الآن لدينا
١٥٠ ألف فدان مزارع سمكية فى مصر للقطاع الخاص .

★ ومازال أمامنا الإستزراع البحرى - التفريخ البحرى - الإستزراع المكثف (٣٠٠ طن / فدان)

وتسير مسيرة هيئة الثروة السمكية من تقدم إلى تقدم وتطوير
كل عام من أجل المواطنين

شركة المقاولات المصرية

"مختار إبراهيم"



تعتبر شركة المقاولات المصرية بحق من النماذج للرائدة التي لرست فوق أرض مصر وعلى مدى سنوات عديدة دعائهم قوية في مجالات التشييد والتعمير ويحوى تاريخها صفحات مجيدة من النماذج تبدو واضحة في العديد من المشروعات العملاقة خلال سنوات من العمل المتواصل داخل البلاد وخارجها حتى أصبحت قلعة شامخة.

أهداف الشركة :

تهدف الشركة إلى المشاركة في تنمية الإقتصاد القومى فى إطار السياسة العامة للدولة فى مجالات التعمير والتشييد كما تسعى الشركة دائما إلى توسيع أنشطتها فى الدول العربية .

أنشطة الشركة

النسبة المئوية
فى إجمالي الأعمال

مياه الشرب

- شبكات وخطوط تغذية وخزانات ومحطات تنقية
وطلمبات مياه الشرب ..

٤٠%

الصرف الصحى

- محطات تنقية ومحطات رفع وخطوط
وشبكات صرف صحى

٢٢%

الطرق والكبارى وإستصلاح الأراضى

١٢%

الصناعة والمباني العامة

- مصانع ومعامل تكرير وخزانات
بنترول ومباني عامة

١٠%

الكهرباء

- محطات توليد كهرباء ومحولات
وخطوط لرضية وهوائية

٣%

القرى السياحية ومرافقها

١%

السكن

١%

فروع الشركة خارج الجمهورية :

دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي) - المملكة العربية السعودية -
الجزائر - ليبيا - سلطنة عمان .

عناوين وتلفونات

١٩٩ امتداد شارع ٢٦ يوليو - المعجزة - القاهرة
ص-ب : ٢٢٦٣ القاهرة ت : ٣٤٧١٥٠٩ (٣ خطوط) ، (١٣-١٤) ٣٤٤٨٧
تلكس : ٢٠٩٧١ / ٩٢٠١٣ مختاريم لكس : ٣٤٧١٥١٩

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي قطاع التنمية الاقتصادية

أهم إنجازات قطاع الزراعة



في



عهد الرئيس محمد حسني مبارك

تهدف وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي إلى النهوض بالسياسة الزراعية وسياسات استصلاح الأراضي بما يتفق مع خطط التنمية القومية ويكفل تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها والربط بين أنشطة كل من الزراعة واستصلاح الأراضي والعمل على تطويرها وفقاً لأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية على أساس اقتصادي أمثل بالإضافة إلى تنمية الثروة الزراعية وزيادة مساحة الأراضي المستصلحة والنهوض بإقتصاديات الريف بمختلف الوسائل

وفي سبيل ذلك

يعمل القطاع الزراعي في إطار استراتيجيات متكاملة تطرح للتنفيذ بحيث تتوافق معظياتها مع طبيعة كل مرحلة بما يتماشى مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تفرض نفسها من واقع المناخ الاقتصادي والسياسي المحلي والإقليمي والعالمي حيث تم خلال العقدين الماضيين وضع استراتيجيتين للتنمية الزراعية في الثمانينات والتسعينات تحقق من خلالهما الكثير من الإنجازات التي كان لها أكبر الأثر في رفع معدلات التنمية الزراعية وجعلت من التجربة الزراعية بحرية رائدة على المستوى الأفريقي وبين مختلف دول العالم النامي

وقد ساهمت البحوث الزراعية وجهود الإرشاد الزراعي في مصر

واستجابة المزارعين المصريين لنتائج البحوث ونقل التكنولوجيا الحديثة علاوة على المحفزات السارية في إطار برنامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي الذي تبنته وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي منذ بداية الثمانينات في إنجاز العديد من النتائج الواضحة والملموسة في مجالات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في مصر ونستعرض فيما يلي أبرز الإنجازات التي تحققت في قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي

في عهد
الرئيس محمد حسني مبارك

زيادة مساحة الأراضي الزراعية من ٦.٢ مليون فدان عام ١٩٨٢ إلى ما يقرب من ٨.٢ مليون فدان عام ١٩٩٩ نتيجة دخول مساحات كبيرة من الأراضي تم استصلاحها خلال هذه الفترة مرحلة الاستزراع. وقد كانت قرارات الدولة بخصخصة أسفار الأراضي الصحراوية وتبنيها بمرط استصلاحها هو جوهر النهضة التي سبقت ما القطاع الزراعي. وكان لقرار الرئيس مبارك بتسليم الأراضي الجديدة في سيناء لأول مرة في تاريخ مصر بزم في استصلاح نحو ربع مليون فدان لها بأسماء أبناء من القطاع الخاص وهو إنجاز غير مسبوق كما في مشروع تنمية جنوب الوادي ومشروع تروعة السلام بشرق وجنوب قناة السويس كما ضختم مسرومين فومين في غير التسمية الزراعية المصرية والتجلا مكان الصادرة في عملية التسمية المتكاملة والمستدامة.

إقامة البنية الأساسية لمساحات بلغت نحو ٢٣٣٦٥ ألف فدان خلال السنوات (١٩٨٢/٨٢) إلى ١٥٥ ألف فدان في العام الأخير ٢٠٠٠/٩٩. وقد بلغت جملة مساحات الاستصلاح الداخلي خلال ١٨ عاما نحو ٢٢٨٢ ألف فدان خص القطاع العام نحو ٦٤٩٠٢ ألف فدان بنسبة ٢٨.٤% والقطاع الخاص ١٦٣٢٨ ألف فدان بنسبة ٧١.٦%.

زيادة المساحة المخصصة من ١١.٢ مليون فدان عام ١٩٨٢ إلى نحو ١١.١ مليون فدان عام ١٩٩٩ نتيجة لزيادة الرقعة الزراعية وزيادة معامل التكثيف الزراعي

زيادة قيمة الإنتاج الزراعي من ٥.٧ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى نحو ٢.٣ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ (بالأسعار الجارية) وتساهم هذه القيمة بنحو ١٣.٢% من الإنتاج المحلي الإجمالي. كما زادت قيمة الدخل الزراعي المتولد عن الإنتاج الزراعي من ٤.١ مليار جنيه إلى نحو ٥.٣ مليار جنيه تمثل ١٦.٦% من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدل النمو السنوي من ٢.٦% إلى ٣.٨%.

زيادة حجم إنتاج الحبوب من ٨.٢ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ١٩.٤ مليون طن عام ١٩٩٩ لزيادة إنتاج القمح من ٢ مليون طن وإنتاج الذرة الشامية من ٣.٢ مليون طن إلى ٥.٨٩ مليون طن. كما تضاعف إنتاج الأرز ليقترب من حوالي ٥.٨٢ مليون طن.

زيادة إنتاج اللحوم الخضر من ٨.٦ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ١٦.٢ مليون طن عام ١٩٩٩ وتطوير إنتاج الفاكهة من ٢.٦ مليون طن إلى ٦.١ مليون طن لنفس الفترة ٣.٦٩ إلى ٥.٩٣ ألف طن والالبان من ١٩٣١ إلى ٣.٦١٥ ألف طن.

زيادة الإنتاج السمكي من ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٨٢ إلى نحو ٦٤٩ ألف طن عام ١٩٩٩.

زيادة إنتاجية المعامل الغذائية الاستراتيجية حيث زادت إنتاجية الفدان من القمح من ٩ أرباب عام ١٩٨٢ إلى ١٧.٨ أرباب عام ١٩٩٩ وزادت إنتاجية فدان الأرز من ٢.٤ طن إلى ٣.٢ طن وإنتاجية قصب السكر من ٣.٤٢ طن إلى ٤.٩٢٥ طن. وحلت مصر المركز الأول بين دول العالم بالنسبة لإنتاجية الفدان من محصولي القمح والسكر والأرز والمركز الرابع بالنسبة لإنتاجية الفدان من القمح في العالم بعد بريطانيا وألمانيا وفرنسا والمركز الخامس بالنسبة لإنتاجية الفدان الشامية في العالم بعد إيطاليا والاتحاد الأوروبي وأمريكا وكندا. كما زادت الإنتاجية الغذائية للفدان السوداني من ٨.٢ طن إلى ١٢.٨ طن، واليه من ٧.٢٣ طن إلى ١٠.٣٧٥ طن والسلاطين من ٧.٧١ طن إلى ٩.٧٩ طن والقطائف من ٨.٢٦ طن إلى ١٥.٩١ طن.

زيادة أعداد المستغلين بالقطاع الزراعي خلال ١٨ عاما من ٤١٠٠ ألف مستغل إلى ٤٩٨٥ ألف مستغل بزيادة قدرها حوالي ٨.٨٥ ألف مستغل تمثل حوالي ١٢.٨% من الزيادة في أعداد المستغلين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ويعتبر من أبرز القطاعات التي ساهمت في توفير فرص عمل جديدة.

زيادة حجم الصادرات الزراعية من ١.٧١ مليون جنيه عام ١٩٨٢ إلى حوالي ٢.٢ مليار جنيه عام ١٩٩٩.

انخفاض حجم المبيعات المنخفضة انخفاض ملحوظ إلى ٤ آلاف طن فقط مقابل ٢٤ ألف طن عام ١٩٨٢ نتيجة تنفيذ برامج مكافحة المتكاملة للأفات واستخدام الفورمونات في المقاومة البيولوجية مما حقق هذا الخفض الهائل في كميات المبيدات المستخدمة.

حرصا على الجوانب الاجتماعية للتنمية تم تنفيذ مشروع مبارك القومي لتمليك شباب الشريجين والذي استفاد منه حوالي ٤٥ ألف شاب يتكون حوالي ٢٢٥ ألف فدان في ١٢١ قرية جديدة تشكل مجتمعاً عمرانياً إنتاجياً رائداً يستوعب الأهداف الإنتاجية إلى جانب مناهضة مشكلة البطالة بين شباب الشريجين.

في مجال الاكتفاء الذاتي اكتفت مصر ذاتيا من الأرز والخضر والفاكهة والالبان واللحوم البيضاء والبيض علاوة على تطبيق بعض هذه الحاصلات عائداً تصديرياً كما تحسنت نسب الاكتفاء الذاتي عن القمح من ٣٠% إلى ٥٦% عام ١٩٩٩ ومن المتوقع وصول نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح إلى ٧٥% من خلال الاستثمار في تعظيم زراعة القمح عالية الإنتاجية وخطط دقيق القمح بدقيق الذرة بنسبة ٢٠% وتحسين صناعة الخبز.

ووصلت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء إلى نحو ٨٣.٦% بسبب نجاح مشروعات تسمين عجول السلو والتي تاجت توفير ما يقرب من ٢٠ مليون دولار كانت مخصصة سنوياً لاستيراد اللحوم المجمدة من الخارج بالإضافة إلى إتاحة فرص عمل جديدة للشباب كما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأعلاف إلى ٧٦.٦%.

العولمة

وأثرها على العمالة

ولذلك نستعرض فيما يلي بعض المخاوف أو الآثار التي يمكن أن تنتج عن العولمة.

١ - مخاوف الدول الصناعية المتقدمة من التعرض للمنافسة القوية من قبل تلك الدول الصناعية الحديثة حيث يمكن أن ينتج عن ذلك ارتفاع في نسبة البطالة وانخفاض في أجور العمالة غير المؤهلة.

٢ - مخاوف الدول النامية من أن يؤدي تحرير الاقتصاد إلى تقليص الوظائف وزيادة نسبة التفاوت في الأجور.

٣ - مخاوف من أن تؤثر العولمة على سوق العمل من حيث انخفاض الأجور وظروف العمل.

٤ - المخاوف من أن تحدد العولمة من حرية التحرك لدى الدول وتحدد من قدرتها على مواجهة هذه المشاكل.

إنها مخاوف يجب التفكير فيها والاستعداد لها للعمل على مواجهة مشكلة العمالة واستغلال الفرص التي يمكن بها تحقيق هدف العمالة الكاملة.

ترجمة: زينب سكوتى مراجعة ترجمة: عفت البهى

الانفتاح الاقتصادى فى شرق آسيا من ناحية، ومن ناحية أخرى انهيار سياسة الاقتصاد المخطط وفشل السياسات الموجهة فى كثير من دول العالم النامى.

وعلى جانب آخر، تشير عولمة النشاط الاقتصادى كثيراً من القلق على صعيد تأثيراتها على العمالة وتوزيع الدخل.

وقد ترجم هذا القلق بطريقة خاطئة للوهلة الأولى من قبل المجتمعات الديمقراطية التى ترغب فى الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى.

ولا شك أن هذا القلق له مبرراته وأسبابه الموضوعية فمع الأخذ بالعولمة توجد احتمالات الربح والخسارة كما يحدث مع أية تغييرات اقتصادية كبيرة.

وللعولمة آثارها السلبية على بعض الفئات من العاملين وفى بعض المجالات إذا يخشى أن تحمل فى طياتها نذير البطالة وعدم المساواة فى المستقبل..

أدت ظاهرة العولمة فى العقد الأخير إلى دفع عملية النمو بخطى سريعة فى مجال التجارة والاستثمارات والتدفق المالى على المستوى الدولى.

ويتمثل المحرك الأساسى لهذه الظاهرة فى تتابع موجات عامة من التحرر الاقتصادى ازداد تأثيرها مع انتشار التقدم التكنولوجى وتخفيض رسوم النقل والاتصالات التى كان لها أعظم الأثر فى اتساع مجال وحجم التبادل الدولى للسلع والخدمات.

هذا بالإضافة إلى تقليل القيود الجمركية وتشجيع الاستثمار الأجنبى وإزالة اللوائح المعوقة لسوق المال.

وتعبر حركة التحرر عن التغيير الجذرى فى النشاط الاقتصادى كما تبرز حدوث تغيير فى الاتجاه السياسى خاصة فى المجتمعات الديمقراطية، حيث اقتنعت الحكومات بوجه عام بأن تحرير التبادل التجارى والاستثمارات والتدفق المالى هو أفضل وسيلة لتحقيق الرخاء. وقد برهن على ذلك نجاح سياسات

١ - البطالة وتفاوت الأجور في

الدول الصناعية:

إن مخاوف الدول الصناعية من تأثير ظاهرة العمالة على العمالة تزداد بصفة خاصة في ظل نظام التبادل والاستثمارات في الخارج.

ففيما يختص بعملية التبادل، يخشى أن زيادة الواردات من الدول ذات الأجور المنخفضة تؤثر على العمالة في الصناعات ذات الكثافة الإنتاجية فتقلل منها وتسبب زيادة ملحوظة في تفاوت الأجور في بعض الدول.

إن انخفاض العمالة في الصناعات ذات الكثافة الإنتاجية يؤدي إلى نقص الطلب على الأيدي العاملة غير المؤهلة وبالتالي نقص أجورهم ومن ثم يحدث اتساع الفجوة بين دخل العمال غير المؤهلين وبين دخل العمال المؤهلين.

وطبقاً لنظرية التبادل الدولي ومعادلة الأسعار بعوامل الإنتاج فإن زيادة الواردات من الدول ذات الأجور المنخفضة تحدث خفض في الأسعار في الدول المستوردة وخفض في أجور الأيدي العاملة غير المؤهلة، وبالتالي سوف تزداد البطالة بينهم ومن عوامل القلق الأخرى أن استثمارات الدول الصناعية في الخارج والمقامة في الدول ذات الأجور المنخفضة حيث تقل تكاليف الإنتاج، من شأنها أن تحدث انخفاضاً في الطلب على العمالة في الدول الصناعية.

ونتساءل ما هو، في حقيقة الأمر، مدى عمق هذه الظواهر؟

وقد ثار الجدل بين رجال الاقتصاد حول هذه القضية بشكل كبير وبحثوا إذا ما كانت معادلة الأسعار مع عوامل الإنتاج تتحقق بشكل فعلي، وإذا كانت زيادة الاستيراد والاستثمار في الخارج قد بلغت حجماً ارتفعت معه نسبة البطالة ونسبة تفاوت الأجور في الدول الصناعية.

وقد أثبتت نتائج الدراسات التي أعدت في هذا المجال، إن هذه الظواهر لم تلعب إلا دوراً ضئيلاً بصفة عامة.

أما فيما يتعلق بأثر التجارة على العمالة في الدول ذات الدخل المنخفض فإن الملاحظات لم تؤكد نظرية ستولبر وسامليسون (Stolper, Samuelson). ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، ارتفع سعر المنتجات الصناعية التي تحتاج إلى عمالة كثيفة غير مؤهلة، عن تلك التي تحتاج إلى عمالة مؤهلة.

يضاف إلى ذلك أن نسبة عدد العمال المؤهلين قد تساوت مع نسبة عدد العمال غير المؤهلين في مختلف الصناعات بالرغم من أنه، من الناحية النظرية لا بد أن تختلف النسبة في الصناعات التي تحتاج إلى كثافة عالية من العمالة.

ويبدو أنه من الخطأ الاعتقاد بأن التجارة مع الدول ذات الأجور

المنخفضة تكون عامل محدد لانخفاض الطلب على الأيدي العاملة غير المؤهلة أو مؤشراً لتفاوت الأجور.

حيث أنه يوجد عوامل أخرى لعبت دوراً واضحاً مثل بطء حركة النمو والتطور التكنولوجي وزيادة معدل نشاط المرأة وتغيير نظام العمل وهيكل العمالة وتراجع دور النقابات.

إن التأثير الذي ينتج عن التبادل التجاري مع الدول منخفضة الأجور يكون محدوداً جداً.

وعلى الرغم من أن الواردات من المنتجات الصناعية من هذه الدول قد تطورت سريعاً في السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تمثل سوى ٨ و ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ولا تتعدى العمالة في الصناعات الإنتاجية في الولايات المتحدة ٢١٪ من العمالة الكلية وتمثل الربع في الصناعات كثيفة العمالة حتى إذا أخذنا في الاعتبار التأثير غير المباشر الذي يمكن أن تحدثه هذه الواردات إلا أنه ليس من المؤكد تأثيره على تخفيض عدد العمالة غير المؤهلة.

وفي نفس الوقت لا يمكن أن نغفل المزايا التي تحصل عليها الدول الصناعية في مقابل التبادل ممتلئة في زيادة صادراتها.

وهناك مبررات عديدة في مواجهة

العمالة وأثرها على العمالة

هذه المخاوف الناتجة من تأثير الاستثمارات في الدول ذات الأجور المنخفضة على العمالة في الدول الصناعية فنلاحظ أولاً أن هذه الاستثمارات لا تمثل للدول الصناعية سوى ٥ ٪ من إجمالي الناتج المحلي فإلى أي مدى يمثل الاستثمار فاقداً للدولة المضيفة؟ على الرغم من صعوبة الرد على هذا التساؤل إلا أنه يبدو من ناحية أن جزءاً من هذه الاستثمارات يمثل عائداً ضعيفاً بالنسبة للدولة المضيفة لأنها تقوم على قطاعات محددة إذا ما قورنت بالتكاليف المقارنة ومن ناحية أخرى تحقق هذه الاستثمارات، بوجه عام أرباحاً كبيرة بالنسبة للدولة المستثمرة عن طريق زيادة الصادرات.

وسواء كان التبادل التجاري أو الاستثمار من قبل الدول الصناعية في الدول ذات الأجور المنخفضة له أهميته أو تناقضاته فإنه يصعب التقليل من أهميته أو القول بأنه يشكل أحد أسباب زيادة البطالة في الدول الصناعية.

وفي النهاية تجدر الملاحظة أن معظم الإنتاج الصناعي في الدول الصناعية يقع حالياً في القطاعات التي تركز على الدقة والجودة

والابتكار، والتي لا يخش عليها من المنافسة من مثيلاتها في الدول ذات الأجور المنخفضة، إن التنافسية في هذه القطاعات أصبحت ترتبط من الآن فصاعداً بعوامل الجودة وخاصة في البنية الأساسية وطرق التنفيذ وكفاءة الأيدي العاملة ووجود العلاقات الوثيقة بين الموردين والمستهلكين... إلخ.

كل ذلك يجعل من مصلحة المؤسسات التي تعمل في المجالات التي تتطلب المهارة العالية، والابتكار أن تبقى متجمعة في موقعها.

وإذا كان يوجد بعض التأثير نتيجة للتبادل والاستثمار مع الدول ذات الأجور المنخفضة وخاصة في الأنشطة التي تتطلب العمالة الكثيفة، إلا أنه من الخطأ التعميم والوصول إلى النتيجة الخاطئة بأن ذلك سوف يقضي على الصناعة في الدول الصناعية المتقدمة.

البطالة وعدم المساواة في الدول النامية:

إن المشكلة التي تؤرق الدول النامية تتلخص في:

- إن تحرير النشاط الاقتصادي الذي يعطى لها فرصة الاستفادة من تكثيف الأنشطة التبادلية والاستثمارية

خلال المرحلة الانتقالية قد يؤدي إلى زيادة شديدة في البطالة أو عدم المساواة.

- في حين أن إجراءات التحرير الاقتصادي يترتب عليها تقليص الوظائف في الأنشطة غير التنافسية، فإن إنشاء الوظائف في الأنشطة الجديدة قد يكون عرضة للتوقف بسبب عوامل مختلفة منها عجز المؤسسات المالية عن إمداد المشروعات برؤوس الأموال اللازمة للاستثمار، هذا بالإضافة إلى عدم كفاية البنية الأساسية (مثل الطاقة ووسائل النقل) أو نقص العمالة المؤهلة يضاف إلى ذلك الأخطاء الناجمة عن تطبيق إجراءات سياسة التحرير الاقتصادي بسبب سوء توجيهها فيحدث خلل في السياسة النقدية مثل سعر الصرف وبالتالي إلى مشكلة الديون وتراكمها وذلك ما حدث في شيلي في بداية الثمانينات فقد أدى تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي بصورة تعسفية إلى نقص الإنفاق بنسبة ٢٤ ٪ عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وزيادة نسبة البطالة إلى ٢٢ ٪ خلال أربعة أعوام.

كما توضح الأزمة التي شهدتها المكسيك عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥

العولمة وأثرها على العمالة

الآثار الخطيرة لمتاحات السياسة النقدية وسياسة الصرف. وإذا كنا نتنظر الكثير من وراء تحرير النشاط الاقتصادي إلا أن الثمن المدفوع أثناء مرحلة الانتقال يكون غالياً. لذلك يجب الحذر عند توجيهه عملية الإصلاح والحرص على ضرورة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وإعداد الإجراءات المناسبة حتى يمكن الاستفادة من الاستثمارات بصورة جيدة مثل تحسين البنية الأساسية وتسهيل الائتمان وتشجيع التصدير وتطوير عملية التدريب على التخصصات الجديدة. إلى جانب حماية المتضررين من عملية التحرير الاقتصادي، والعمل على إفادة الفئات المحرومة من الإمكانيات الجديدة.

في الدول ذات الأجور المنخفضة. وينطبق ذلك على الدول النامية حديثة التصنيع في شرق آسيا مثل جمهورية كوريا وهونج كونج وسنغافورة وتايوان والصين ثم إندونيسيا وماليزيا وتايلاند.

لقد شهدت تلك الدول نتيجة لتحرير النشاط الاقتصادي بشكل واسع وتوجيه الإنتاج الصناعي إلى التصدير، فترة ممتدة من النمو السريع وتقارب في الأجور بالنسبة لمثيلاتها من الدول النامية.

وقد لاحظنا عكس ذلك في بعض الدول الأخرى وخاصة أمريكا اللاتينية حيث نتج عن إجراءات التحرير الاقتصادي زيادة الفجوة في الأجور. وقد فسرت هذه الظاهرة بعدة طرق مختلفة وأحد تلك التفسيرات أن السبب يرجع إلى إجراءات تنفيذ السياسة الداخلية وليس إلى تحرير النشاط التبادلي ففى شيلي، على سبيل المثال، يرجع السبب إلى عدم تنظيم سوق العمل إلى جانب تحرير النشاط التبادلي.

وتفسير آخر يرجع السبب إلى الانفتاح الاقتصادي الذي أدى إلى انتشار التكنولوجيا المتقدمة وتشغيل

ويعتبر قلق آخر يعترى بعض الدول النامية من أن يسبب تحرير النشاط الاقتصادي زيادة في تفاوت الأجور والدخل وبالتالي زيادة في عدم المساواة.

وطبقاً لنظرية التبادل الدولى (HECKSCHER OHLIN) فإن تحرير النشاط التبادلي يحقق زيادة في أجور الأيدي العاملة غير المؤهلة وبالتالي يقلل من التفاوت في الأجور

من مظاهر العولمة انتشار المشروعات التكاملية وزيادة نسبة العاملين فيها بمعنى أن زيادة التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات في

المعمولة وأثرها على العمالة

الخارج وتطوير الهياكل الدولية للإنتاج كل ذلك أدى إلى تجميع عدد متزايد من العاملين من مختلف دول العالم في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

لنضرب مثالا على ذلك بأن يتفق مستثمر بريطاني مع شركة إيطالية على ابتكار خط جديد من الملابس ويعهد بتصنيعه إلى شركة وسيطة في الصين ويسند إلى شركة بحرية في هونج كونج عملية شحن المنتج الجديد لتسويقه في الولايات المتحدة وبذلك تلاحظ هنا نوعاً من تبادل الخدمات من حيث الأيدي العاملة بين خمس دول دون الحاجة إلى عبور الحدود الدولية.

ولقد أسهمت ظواهر كثيرة في تنمية علاقات الترابط بين أسواق العمل وخاصة بعدما دخلت السوق العالمي دولاً كانت منقطعة عنه مثل الدول التي نشأت من جراء تفتت وانهيار الشيوعية وتنتقل من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة اقتصاديات السوق.

هذا بالإضافة إلى زيادة المشاركة في الاقتصاد العالمي من قبل الدول الكبيرة مثل الصين والهند وإندونيسيا بما لديها من كثافة سكانية.

ونستطيع أن نقول بشكل عام أن تحرر تيارات التبادل التجاري الاستثماري جعلت جزءاً كبيراً من السكان في كثير من الدول التي تعمل في القطاعات التي ترتبط بالسوق العالمية فنجد نسبة العمالة في الدول النامية والتي تستخدم في المجال الصناعي قد ارتفعت من ٤٣٪ عام ١٩٧٠ إلى ٥٣٪ عام ١٩٩٠.

ويخشى رجال الاقتصاد نتيجة لهذا الوضع الذي توحدت فيه سوق العمل واشتد التنافس العالمي أن يؤدي ذلك إلى تخفيض أجور العمال ويؤثر على تحديد شروط العمل. وفي مواجهة هذا التنافس تحاول المؤسسات سواء القومية أو الدولية إلى تخفيض التكاليف باللجوء إلى إعادة الهيكلة أو تخفيض حجم العمالة أو الانتقال إلى المناطق التي تقل فيها التكاليف مما يؤثر بطريقة سلبية على الأجور والعمالة ونظام العمل.

ومما يزيد الأمر سوءاً ضعف قدرة العمال على التفاوض في الأجور لأن سوق العمل أصبح مفتوحاً أمام التنافس الأجنبي مما يجعل أصحاب العمل أكثر سطوة وقوة ويستطيعون الاستعاضة عن العمالة القومية

بالعمالة الخارجية والأجنبية وبالتالي يضطر العمال إلى التراجع عن طلباتهم فيما يختص بالأجور وتحملوا جزءاً كبيراً من التكاليف التي تفرضها ظروف العمل. وقد يخشى رجال الاقتصاد على نظام الأجور والعمل من أن يتأثرا من ضعف القدرة التنظيمية للدولة فالدولة أمام هذا الخضم الهائل من التنافس بين الدول للفوز بأسواق التصدير وجذب الاستثمار الخارجي مرغمة على الاستجابة لمطالب المشروعات سواء القومية أو الدولية وهي لا تملك أمام مخاطرة نقل المشروع إلى مكان آخر والتي تضر بالعمالة والإمكانات والخطط المالية والتنظيمية اللازمة.

وخير مثال على ذلك إنشاء المناطق الحرة الصناعية حيث تستفيد المشروعات بالإعفاءات الضريبية وكذلك القوانين الخاصة بالعمالة. وإذا كان يجب ألا نبالغ في تضخيم المشكلة على الأقل يجب ألا نهملها لأن البيئة الاقتصادية العالمية تتغير مما يكون له أكبر الأثر على العاملين فيها.

ولذلك يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تستدعيها هذه الأحوال

العولمة وأثرها على العمالة

الاقتصادية العالمية وما يطرأ عليها من تغيرات كما يجب أن تتعاون الدول وتضاعف من مجهوداتها وتساهم في حل المشاكل التي تواجه العمل والعمالة حتى يمكن الحفاظ على المعايير الأساسية التي تدعم العمل.

الحد من نشاط الحكومات:

من بين الآثار التي يخلفها عولمة النشاط الاقتصادي هو تقليل نشاط الحكومات والحد من الأساليب التقليدية لتدخلها سواء في مجال السياسة الاقتصادية أو السياسة الاجتماعية. وأمام الأهمية المتزايدة لأسواق المال على المستوى العالمي فإن الحكومات لن تملك مستقبلاً حرية التصرف من حيث السياسات المالية والنقدية (مثل سعر الصرف ونسبة الفائدة أو نسبة العجز) وبالتالي فإن الحركة المتزايدة لرأس المال والمؤسسات سوف تحد من اللوائح الضريبية والتنظيمية على النشاط الاقتصادي وأن عولمة النشاط الاقتصادي تفرض على الدول بغض المشاكل التي يجب مواجهتها فعند وضع سياسة النقد والموازنة يجب على الدول أن تأخذ في اعتبارها انعكاسات السوق العالمية لرأس المال أما الدول ذات الاقتصاد المفتوح فيجب أن

تحرص على قياس اتجاهات التنافس العالمي والميزان الخارجي للاقتصاد. ويتطلب هذا الوضع إعداد سياسة اقتصادية سليمة وثابتة بما يتفق مع الأسواق العالمية والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد وذلك يتطلب وسائل إصلاح حيوية وصعبة مثل تحرير عمليات التبادل التجاري والمالي وإلغاء الرقابة على الأسعار وغيرها من أساليب إزالة اللوائح المعوقة للنشاط الاقتصادي.

هذه الإجراءات سوف تخدم عملية النمو مع توجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية مما يسمح بخلق فرص العمل ويساعد على النمو وكذلك إزالة الانحرافات التي تكمن في سوء تقييم رأس المال والمبالغة في تقدير سعر الصرف ولذلك يجب الاهتمام باستقرار البيئة الاقتصادية العالمية والعمل على ألا تتأثر السياسات القومية بالأزمات الخارجية. إن النظام المالي بصفة خاصة يتعرض لعدم الاستقرار وبالتالي يعرض الإنتاج والعمالة للخطر وأن الانساع العالمي لأسواق المال دائماً ما يصاحبها نمو سريع في التداول في الأجل القصير لأسواق الصرف والأسهم والسندات.

وذلك بعكس الاستثمارات المباشرة ذات الأجل الطويل التي تكون عرضة للتقلبات والتغيرات. وبفضل وسائل الاتصال الحديثة أصبحت تكاليف العمليات التجارية ضئيلة جداً مما يساعد على سهولة طرح الأوراق المالية الفورية بين الدول. وفي حالة ما إذا كانت المعلومات غير دقيقة تكون القرارات غير مطابقة للوضع الاقتصادي الحقيقي مما يسبب الأزمات المالية التي تنتشر بين دولة وأخرى.

ولذلك يجب الإسراع في حل هذه الأزمات بطريقة فعالة وليكن ذلك بوضع قانون دولي للتمويل العاجل يمكن من خلاله مساعدة الدول المضارة في حل أزماتها المالية ومنع تأثر الدول الأخرى بها.

يجدر كذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدعيم الرقابة على الأسواق المالية الجديدة وزيادة الشفافية في معاملات المؤسسات المالية والدول وهناك اقتراح بإخضاع عمليات الأسواق المالية لضريبة موحدة عالمية إلا أنه رؤى تعذر تطبيقها إدارياً لأنها تضر بنظام سير العمل بالأسواق.

حول متطلبات التنافس العالمي وتأثيره على استراتيجية النظام الاقتصادي على الدول والمضمون

العولمة وأثرها على العمالة

السياسى فى مجال العمل والعمالة توجد ثلاث ملاحظات تفرض نفسها على الساحة:

أولاً: من الخطأ الاعتقاد بأن القدرة على المنافسة لا تأتى إلا بتخفيض الأجور وشروط العمل إذ توجد وسيلة أخرى أفضل وهى زيادة إنتاجية العمل من خلال التدريب وتحسين ظروف العمل ووضع المعايير المناسبة للأداء التنظيمى وسير الإجراءات مما يضاعف من إنتاجية العمل.

ثانياً: إن إجراءات التكامل الاقتصادى لا تسلب الدول حقها فى اختيار نظام العمل ولم يحدث على المستوى النظرى أو العملى إن زادت تكاليف العمل مع تحسين ظروف العمل. إن المزايا التى يمكن أن تمتنع للعاملين توجه عادة لمن يحصلون على أجور ضئيلة وبالتالي فهى لا تؤثر على التكاليف الإجمالية للعمل أو التنافس الدولى للمؤسسات.

بالإضافة إلى أنه يمكن تعويض زيادة التكلفة فى العمل عن طريق تخفيض سعر الصرف وتدعيمه من قبل المستهلكين برفع أسعار البضائع المستوردة أو زيادة الضرائب.

ثالثاً: توجد ملاحظة أخرى وهى أن المؤسسات متعددة الجنسيات

لا تكون متحركة مثلما صورتها العولمة إذ نرى الاتجاهات الحالية تدعو إلى النزعة القومية فى تنظيم الإنتاج أى إبقائه داخل الأراضى الأصلية.

وبشكل عام فإنه ليس هناك ما يؤكد أن العولمة تساعد على تقريب السياسات والمؤسسات إذ أننا نجد أكثر الدول رخاءً وتقدمًا مثل ألمانيا والولايات المتحدة واليابان لا زالت تختلف اختلافاً كبيراً على مستوى الهياكل المالية أو تنظيم سوق العمل حيث يوجد لديها أكثر من نظام ويمكننا القول بوجه عام أنه لا يوجد طريقة مثلى يمكن أن تتبعها كافة الدول على اختلاف تاريخها المؤسسى ونظمها الاجتماعية والاقتصادية للقفوز فى سباق المنافسة الدولية.

الخلاصة:

نستنتج مما سبق أنه رغم تقدم العولمة إلا أن السياسات القومية لا زال تأثيرها قاطعاً وواضحاً على مستوى العمالة ونظام العمل وأن الدول عندما تأخذ فى اعتبارها متطلبات التنافس العالمى لا يعنى ذلك أن تفقد حريتها فى العمل والتصرف أو أنها لا تجد بديلاً آخر سوى خفض الأجور وظروف العمل استجابة لحركة العولمة.

ويظهر نوع من التناقض من حيث زيادة المشاكل الاجتماعية من جراء تكثيف التنافس العالمى فى الوقت الذى لا تبادر فيه الدول ببذل الجهود اللازمة للتدخل بهدف علاج أو تحسين الوضع.

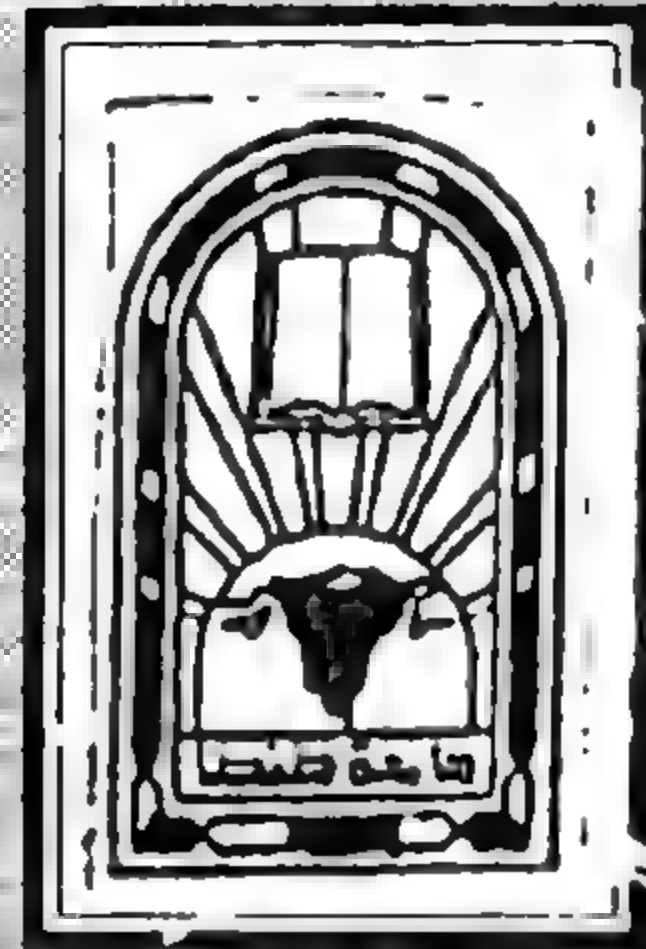
إن ظاهرة العولمة يصاحبها اتجاه من جانب الدول يهدف إلى تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وتخفيف الأسواق وخاصة سوق العمل وعدم الالتزام السياسى بإجراءات إعادة التوزيع.

وقد أصبح من الضرورى الآن تصحيح الأوضاع السلبية التى تخلفها العولمة عن طريق مساعدة من فقدوا وظائفهم وإعادة تشغيلهم وإشراكهم فى الحياة العملية وحماية الفئات المضارة فى سوق العمل بوضع التنظيم المناسب واللوائح الملائمة كل ذلك يصبح ضرورياً لتدعيم الترابط الاجتماعى واتقاء المخاطر التى يمكن أن تنتج من جراء الاتجاه نحو العولمة.

ولحل هذه المشكلة يجب البحث عن وسائل أكثر فعالية من حيث التكلفة لبلوغ الأهداف الاجتماعية والتقريب بين مستويات الدخل وتحقيق نتائج إيجابية بالنسبة لنظام العمل والعمالة.



دور جامعة طنطا فى المنظومة المتكاملة للتنمية الإدارية



الدكتور فؤاد هراس

فى إطار المنظومة المتكاملة للتنمية الشاملة
التي أرسى دعائمها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك
انتهجت جامعة طنطا نهجا معاصرا بارتياح أفاق جديدة لتحقيق رسالتها
ودعم دورها الذى تضطلع به فانطلقت مسيرة العمل بها فى ظل رئاسة
السيد الأستاذ الدكتور / فؤاد خليفة هراس رئيس الجامعة
وفقا لمنهج محدد وخطة متكاملة وضحت معالمها فى الإنجازات العديدة
التي شهدتها الجامعة فى مختلف المجالات

وقد خطت جامعة طنطا خطوات واسعة فى مجال التنمية الإدارية
حيث اتجهت إلى تطوير العمل الإدارى
بدراسة معدلات الاداء وتحديد المقررات الوظيفية والاهتمام بالتحديث المستمر لمواكبة
الثورة العلمية فى مجال المعرفة والنظم الإدارية المعاصرة

كما إتجهت الجامعة إلى تنفيذ خطط متكاملة للبرامج التدريبية
وتطبيق أحدث الوسائل للارتقاء بقدرات عمل الجهاز الإدارى وتطوير البناء التنظيمى والوظيفى
للجامعة وأقسامها المتعددة لتتواءم مع الحركة النامية للتطور المتواصل الذى تشهده الجامعة
وتتناسب مع دور الجامعة كمصدر إشعاع علمى وحضارى
ورائد من رواد التنمية الشاملة للمجتمع



سكك حديد مصر Egyptian National Railways

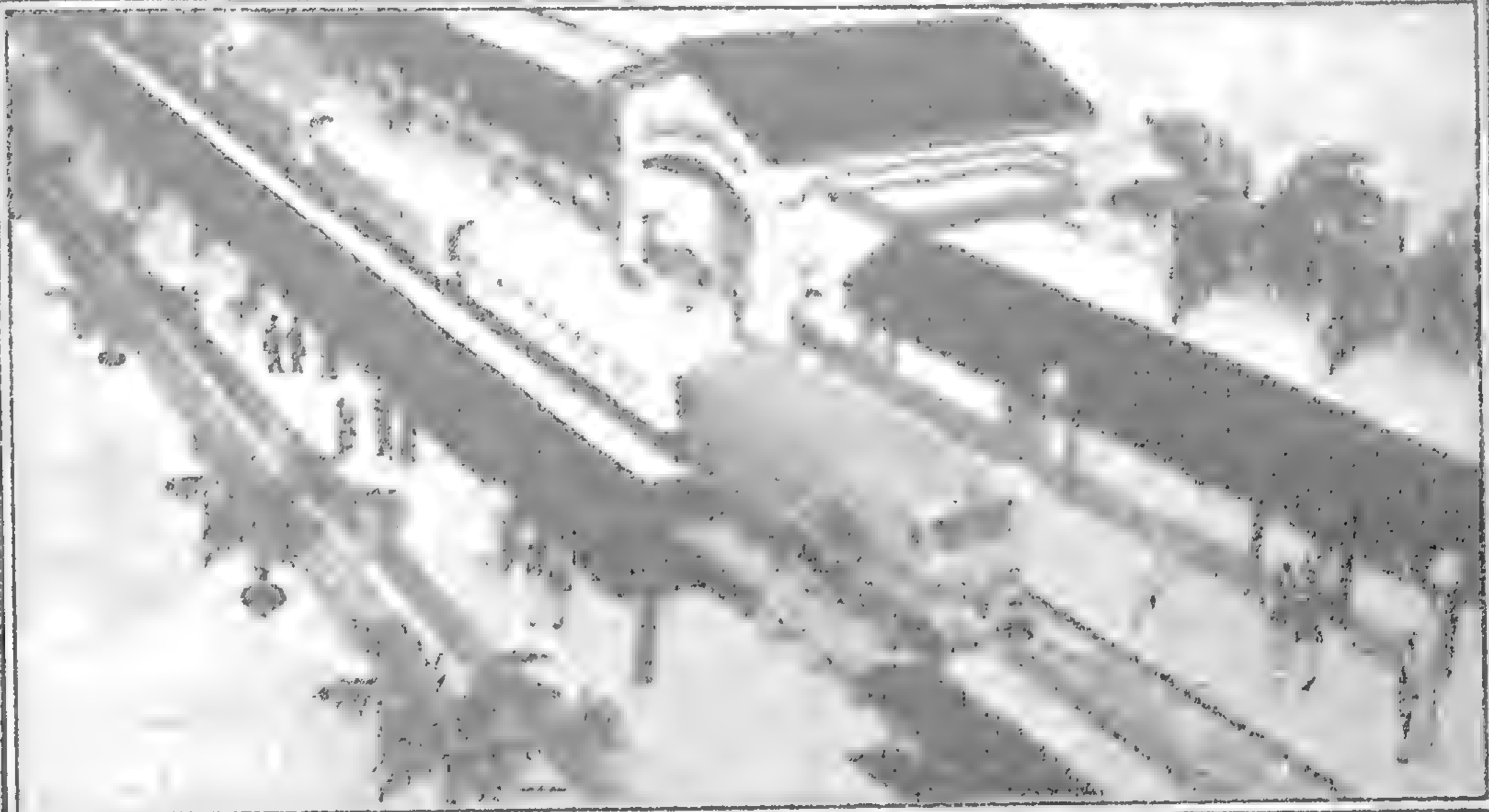
Since 12 July 1851

١٢ يوليوز سنة ١٨٥١

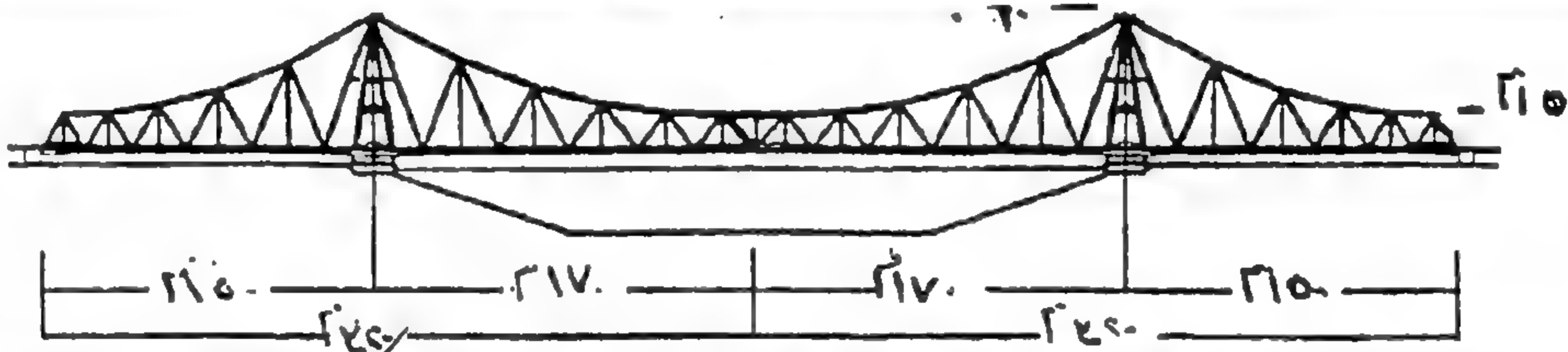
مكتب

رئيس مجلس الإدارة

إنجازات سكك حديد مصر ومشروعاتها المستقبلية



محطة القنطرة شرق



كوبرى الفردان - اكبر كوبرى معدنى متحرك فى العالم

حظيت سكك حديد مصر باهتمام متميز فى عهد فخامة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية - مما جعلها الاولى فى امة اهتمامات الدولة من حيث توسعات شبكة الخطوط الحديدية للربط بين المراكز العمرانية والاقتصادية بوادى النيل والوادي، شمال والشرق والدلتا وصحراء مصر الشرقية والغربية . كما شهدت ايضا سكك حديد مصر طفرة كبيرة فى تطوير وتعزيز اسطول القاطرات واسطول نقل الركاب العادية والمتطورة والحديثة واسطول نقل عربات البضائع ، لتساهم بفاعلية فى الصحة الكبرى للاقتصاد القومى . ويتصدر هذه الانجازات المشروعات التالية :

مشروع ازدواج الخط الحديدى (القاهرة / اسوان)

مشروع استكمال ازدواج الخط الحديدى ما بين مدينتى القاهرة واسوان فى المسافة ما بين اسيوط حتى اسوان بطول 505 كيلو متر وبكلفة اجمالية بلغت 1220 مليون جنيه . لترتفع سرعة مسير القاطرات الى 120 كيلو متر فى الساعة بدلا من سرعة 60 كيلو متر فى الساعة . ولتزيد معه طاقته استيعاب الخط الى 120 قطار فى اليوم قبل الازدواج ويوفر فى زمن الرحلة من القاهرة حتى اسوان 6 ساعات ليصبح 12 ساعة بدلا من 18 ساعة وهكذا تضاعفت كل المعدلات .

مشروعات وصلات الربط مع موانئ البحر الأحمر وتطوير الخطوط الحديدية المؤدية إلى موانئ السويس / بور سعيد / دمياط

وفي نطاق المشروعات الاستراتيجية للدولة والتي تهدف إلى تنمية وسائل النقل المتعددة الوسائط واللوجستيات بقطاع البحر الأحمر ، وذلك بإنشاء الموانئ البحرية الجديدة وإقامة المناطق الحرة المتعددة الأغراض - تقوم سكك حديد مصر بتنفيذ وصلات حديدية جديدة لخدمة هذه المشروعات . حيث يتم حاليا إنشاء وصلة جديدة من محطة بالوظة متجهة إلى ميناء شرق التفريعة الجديد بطول ٣٠ كيلو متر . مع إنشاء سكك داخلية للمشروع بطول ١٠ كيلو متر بتكلفة تقديرية حوالي ٧٥ مليون جنيه .

كما أنه يجري حاليا تنفيذ وصلة حديدية جديدة لخدمة المنطقة الاقتصادية لميناء الجديد بشمال غرب خليج السويس بطول ٣٥ كم بتكلفة تقديرية ٧٠ مليون جنيه . وسيشهد النصف الأخير من عام ٢٠٠٢ تشغيل تلك الوصلات . هذا - وقد سبق قيام الهيئة بتنفيذ وصلات حديدية أخرى تربط جميع موانئ الجمهورية (الإسكندرية / الدخية / دمياط / بور سعيد / السويس / سفاجا) بشبكة السكك الحديدية بإجمالي أطوال بلغت (٣١ كم طوالي بالإضافة إلى ٧٢ كم سكك داخلية) وبكلفة إجمالية تصل إلى ١٢٠ مليون جنيه .

وفي إطار المشروع القومي لتنمية سيناء حتى عام ٢٠١٧ فقد بادرت سكك حديد مصر بإعداد الدراسات الفنية لتنفيذ مشروع إنشاء الخط الحديدي الأسامييلية / رفح ، وذلك باختيار أفضل المسارات لتحقيق الخدمة المطلوبة للمجتمعات العمرانية والصناعية والزراعية على السواء . وخاصة بعد مد تربة السلام إلى سيناء واستزراع مساحات كبيرة . وذلك الخط الذي ينفرع بمنطقة الفردان - غرب قناة السويس - من خط سكك حديد القاهرة / الأسامييلية عند الكيلو ١٧٠ . ليعبر قناة السويس في الكيلو ١٢١ من خلال كوبري الفردان المعدني المنحرف . أكبر كوبري معدني متحرك في العالم . بطول ٦٤٠ متر . والذي يتكون من جزئين متماثلين لكل منهما كابولي مزدوج بطول ١١٠ متر ويرتكز على دعائم دورال كل جزء منه على أحد جانبي القناة كما يبلغ طول الواقي الملاحي الخرساني من الجانبين ٣٣٠ متر واقصى ارتفاع للهيكل عند الدعائم ٦٠ متر وتبلغ تكلفته ٢٨٥ مليون جنيه . وهذا الكوبري يربط قارة إفريقيا بقارة آسيا .

والخط الحديدي الفردان / رفح يتجه عند الفردان شمالا لمسافة ٥٠ كيلو متر . ثم يتجه شرقا بمحاذاة ساحل البحر المتوسط بشمال سيناء مارا بمنطقة الردويل حتى مدينة رفح على الحدود المصرية بطول ٢٢٥ كيلو متر . وجرى إنشاء عدد ١٣ مبنى محطة على هذا الخط تبدأ من القنطرة شرق وينتهي بمحطة رفح على الحدود المصرية . وقد اقتضى تنفيذ هذا المشروع إنشاء عدة كباري وبرابغ للسيول . وكذلك تنفيذ نظم تشغيل اشارات واتصالات متطورة باستخدام شبكة الميكروويف . حيث روعي في تنفيذ هذا المشروع الزيادة المتوقعة لاعداد القطارات التي يتم استيعابها . وذلك بتنفيذ أحواش تخزين للقطارات البضائع على جانبي قناة السويس ليتم عبورها كوبري الفردان خلال فترات السماح بمرور القطارات عليه . وينفرع من محطة بالوظة وصلة حديدية بطول ٣٠ كيلو متر إلى ميناء شرق التفريعة الجديد ببور سعيد .

وسوف يتم افتتاح كوبري الفردان لمسير القطارات عليه متوكلًا مع تشغيل المرحلة الأولى من خط الفردان / رفح في المسافة ما بين الفردان بشرع بطول ١٠٠ كيلو متر في اعياد أكتوبر ٢٠٠١ أما باقي المسافة ما بين بلز العبد حتى رفح على الحدود المصرية مع فلسطين بطول ١٢٥ كيلو متر فسوف يتم تشغيلها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذا المشروع ١٥٠٠ مليون جنيه .

وبذلك تكون سكك حديد مصر قد استعدت وضع نواة قطار الشرق السريع للعبور إلى الدول العربية والأوربية .

مشروع الوادي الجديد (قنا / البحر الأحمر)

ولربط محافظة الوادي الجديد بمحافظات الوجه القبلي ومحافظة البحر الأحمر عند سفاجا - تامت الهيئة بإنشاء خط حديدي بطول ٦٨٠ كيلو متر مما استلزم معه إنشاء كوبري قنا المعدني بطول ١١٧٥ متر . وكذلك إنشاء وصلة حديدية بطول ١٠٠٥ كيلو متر تنتهي بمحطة ركاب وبضائع بمدينة الخارجة عاصمة الوادي الجديد وبتكلفة إجمالية بلغت ١٨٠٥ مليون جنيه . وأسبوعيا يسير قطار ركاب ما بين الخارجة والأقصر لخدمة المدينة بخلاف القطارات اليومية لنقل البضائع التي تتحرك ما بين سفاجا وقنا والوادي الجديد . وهكذا أصبح خط (الوادي الجديد / قنا / سفاجا) أول خط حديدي مرضى بعد ما كانت توسعات شبكة الخطوط الحديدية تتبع طول البلاد من الجنوب إلى الشمال في اتجاه وادي النيل .

مشروع الوصلة الحديدية (الواحة باريس)

ولأول مرة في تاريخ البلاد تم ربط واحة باريس بمدينة الخارجة بخط حديدي يبلغ ٤٢ كيلومتر . وذلك لخدمة جميع القرى بالمنطقة من خلال خمس محطات هم (التفرع / فلسطين / جدة / بغداد) لينتهي الخط الحديدي بمحطة واحة باريس .

وقد بدأ العمل لتنفيذ هذا المشروع في إبريل ١٩٩٧ وافتتح الخط في اعياد أكتوبر ١٩٩٨ بتكلفة إجمالية بلغت ٧٥ مليون جنيه . وتنفيذ هذا المشروع يتحقق ربط المناطق النائية بالصحراء الغربية بباقي محافظات الجمهورية من خلال شبكة السكك الحديدية .

مشروع الإسامييلية / رفح

التجديد وصيانة الخطوط الحديدية

ولقد سعت الهيئة لرفع كفاءة الخطوط الهامة وزيادة سعة الاستيعاب والتي تتوازي مع الخطط السنوية لتجديد وصيانة الخطوط القائمة باستخدام الوسائل الميكانيكية .
والتي تم هيئتها تجديد (٥٤٤٠ كيلو متر) خلال الفترة من عام ٨١ وحتى يونية (حزيران) ٢٠٠١

تطوير نظم الإشارات وأمان المسير :

ويكتمل منهاج التطوير مع أمان مسير القطارات تم إدخال نظام التحكم الآلي والتلقائي بالخصوص الهامة . مع تزويد جميع القطارات بأجهزة التحكم الآلي . بهدف تلافي الأخطاء البشرية . حيث يتم إيقاف القطارات أوتوماتيكيا في حالة الخطر دون إرادة السائق . بالإضافة إلى الارتقاء بمستويات تدريب سائقي القطارات ومساعدتهم على أجهزة المخاكى لموازي القاطرات الرئيسية بالهيئة (الحافى وكندى) . كذلك تم إدخال نظام المراقبة المركزية للسيطرة على حركة مسير القطارات والتي توزعت على ثمانية مناطق بالهيئة . كما تم تزويد جميع القطارات وأكشاك البلوك والأبراج بأجهزة إلكترونية لسرعة الاتصالات وتبادل المعلومات .

التدريب :

ويظل الاهتمام الأكبر للهيئة متمثلا في تدريب العاملين بمختلف طوائفهم الفنية . وذلك لتحسين مستواهم الفني لمجابهة التطورات العالمية بنظم التشغيل والصيانة . وذلك من خلال عقد دورات تدريبية سواء بمعهد التدريب المهني بوردان الذي يعد نحو ٥٠ كيلو متر عن القاهرة ويستوعب ١٠٠٠ دارس في آن واحد بنظام الإقامة والإعاشة الكاملة . أو بمراكز التدريب المنتشرة بمناطق الهيئة والورش المركزية . وكذا مركز تدريب مهني بالسائقين .

تطوير اساطيل الوحدات المتحركة قاطرات وعربات

وفازت توالى الهيئة حيازة واهتماما خاصا بمشروعات تطوير أسطول الوحدات المتحركة بنظام التشغيل الذاتي بورش الهيئة . حيث يتم حاليا استغلال العربات العادية التي خرجت من الخدمة بإعادة بنائها وتطويرها بورش الهيئة بكمبيوتر إلكتروني . لتكن تصبح عربات درجة أولى وثانية وثالثة وكيفية ومجهزة بالفيديو والتي بلغت ٢٥٠ عربة . كما تم تطوير عدد ٢٦ عربة ركاب عالية من الدرجات الثالثة والثانية العادية إلى عربات مميزة ومطورة وهو من بهدف تحسين الخدمة بالقطارات العادية .

أما في مجال تجديد وإعادة تأهيل أسطول الجر فقد تم تطوير ورش بولاق والتبين والفرز المركزية بالهيئة . وذلك لتنفيذ برامج الصيانة الشاملة للقطارات . حيث تم تنفيذ برنامج المرحلة الأولى منه لعدد ١٠٠ قاطرة من الطرازات الألمانية والأمريكية . ويتم حاليا تنفيذ المرحلة الثانية بالقطارات الألمانية بعدد ٤٥ قاطرة والتابعة على إعادة تأهيل ٦٠ قاطرة أمريكية أخرى . كما تم استيراد عدد ١٨ قاطرة طراز الحافى حديثة . وكذلك عدد ٣٠ قاطرة طراز أمريكي . ويجري أيضا حاليا تنفيذ برنامج آخر لإعادة تأهيل عربات نقل البضائع لعدد ٨٥٠ عربة وتحديث القوة الجرعية لهم لتعمل على رفع السرعات بأمان كامل . وذلك لمجابهة الطلب المتزايد على نقل البضائع بالسكك الحديدية .

تطوير المرافقات :

هذا وقد بلغ عدد المرافقات ١٢٢٥ مرافقا . تم تجهيزها بالمرافقات الإرشادية والتوجيهية المسبورة عند نقاط الاقتراب بدخول المرافقات . والمرافقات المنوذية منها تم تجهيزها بإشارات صوتية متقطعة وأجراس ذات نغمات مرتفعة تسبح من حوالي ٥٠ متر . وكذلك شمل أعمال التطوير إنشاء أكشاك حديثة للظراء . ويكتمل التجهيز بأدوات بلاستيكية متطورة ذات مواصفات تسبح وتعمل على سهولة المرور مع إضاءة الأسوار والتي يراعى معها السباح بالروية من الاتجاهين لضمان مسير السيارات بالاتجاه الصحيح .

تطوير وتحسين الخدمة للمسافرين من الإسكندرية بالقاهرة إلى أسوان :

وهي مجال تطوير وتحسين الخدمة لكسادة المسافرين بالقطارات . فقد تم إدخال نظام الحجز المسبق للذاكر المكيفة باستخدام الحاسب الآلي بجميع المحطات المركزية على خطى الإسكندرية / القاهرة / أسوان . وبذلك يتيح هذا النظام للمسافرين إمكانية الحجز المسبق بحد أقصى عشرة يوما متوالية في الاتجاهين . كما يبسر للمسافرين صرف الذاكر خلال فترة وجيزة . مما قضى على ظاهرة الازدحام . هذا بخلاف إنشاء مكاتب مجهزة بخدمات طربية بهذا النظام بمدينة القاهرة والإسكندرية ومعلم الجامعات المنتشرة بالوجه الشامي . كما يتم حاليا تنفيذ مشروع إمكانية قيام الركاب باستخراج الذاكر المكيفة باستخدام الإنترنت والتليفونات المحمولة . هذا وقد تم إدخال خدمة الإذاعة المرئية والسمعية لنشر الثقافة . وكذا الخدمة التليفونية بالقطارات التوربينية لرجال الأعمال . وكذلك توافر الخدمة المكشبة والكافيتريات المتميزة . حيث تم إنشاء مكاتب الشركات العاملة المتخصصة بالإضافة إلى خدمة قطارات النوم .

إدخال خدمة القطار النافخ السرعة :

وهي الخدمة الجديدة الحالية . يجب أن تتم عملية ربط شمال الدقا بجنوب الدقا بقطارات خافضة السرعة تصل إلى ٢٠٠ كيلو متر في الساعة . وقد فازت سكك حديد مصر - مع الجانب الإسباني - من الإنشاء من الأعمال الاستشارية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمرحلة الأولى لهذا المشروع ليربط الإسكندرية بالجيزة والقاهرة عبر الصحراء الغربية . وذلك لتحقيق الأهداف التالية :

- خدمة المناطق الصناعية التي يمر بها هذا الخط بالموازي .
- خدمة السياحة وجذب سياحة اليوم الواحد داخل مصر .
- ربط مناطق التعمير الجديدة مع بعضها البعض .
- تنمية المشر وحيات القومية الكبرى بالصحراء الطربية للعمل على اتساع رقعة وادي النيل .
- هذا وسيتم تنفيذ المشروع في المراحل التالية جنوبا . مطبقا الصحراء الغربية إلى أسوان وسوهاج وأسيوط والعا لمر ثم إلى أسوان .

خدمة تطوير سكك حديد مصر :

تخطط وزارة النقل لرفع كفاءة سكك حديد مصر وتحسين خدماتها في عدة محاور رئيسية . تعتمد على إعادة هيكلة الهيئة وتطوير أداء العمل بها . للتوافق مع البات السوق وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في أنشطتها . للمساهمة في تنفيذ خططها المستقبلية لتطوير القصور المالية . وتحديث نوعية القطارات العاملة على هذه الخطوط وكذلك استثمار محطات الركاب الرئيسية لتصبح مراكز تجارية . وتمويل الممر الدبرل الحالي بالهيئة إلى نظام الجر الكهربائي لتميز هذه النوعية من الجر بالوقر في استهلاك الطاقة بما يعادل ٣٠ ٪ . وإمكانية المسير بسرعات عالية تصل إلى ٣٠٠ كيلو متر / ساعة . وبمحولة ممرية تقدر بـ ٦٥ ٪ من المحولة الممرية بنظرها من القطارات الدبرل لتحقيق وفرا في تكاليف صيانة الخطوط الحديدية . كما أن الجر الكهربائي سيق لبيئة . وللاسرار في تنمية موارد الهيئة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية بأقصى كفاءة ممكنة . لا سبيل للهيئة في ذلك إلا بإساح مساهمة كبيرة للقطاع الخاص لمشاركتها في أعمالها .

الموازي العامة :

حيث قامت الهيئة بتوليع عدد من إحدى شركات القطاع الخاص . لإنشاء وتشغيل ميناء جاف للحاويات في بشتيفيل بالقاهرة بنظام الإدارة المشتركة . والتي تتولى الشركة على نفقتها إنشاء وتجهيز وتشغيل الميناء التي تنقل إليها الحاويات الواردة للموازي المصرية بقطارات السكك الحديدية . ويتسلمها أصحابها من هذه المساحة بعد التفتيش الجمركي وإعطائها . ويحقق هذا المشروع وفرا على المستوى القومي نتيجة استخدام السكك الحديدية بدلا من مئات الشاحنات الثقيلة التي تتحرك على الطرق السريعة . حيث يتم استلام العملاء لمنازلهم من القاهرة . وقبائسا على ذلك . فإن الهيئة تعد لإنشاء ميناء جاف آخر للحاويات بالكيلو ٤٦ بعد الواحات البحرية . لخدمة المنطقة الصناعية بمدينة السادس من أكتوبر . وميناء جاف ثالث لخدمة المنطقة الصناعية بمدينة العاشر من رمضان .

ربط المجتمعات العمرانية الجديدة بخطوط كهربائية :

وهي إطار خطة وزارة النقل لربط المجتمعات العمرانية الجديدة بشرق وغرب القاهرة بوسائل نقل كهربائية سريعة ومباشرة . فقد أشرقت سكك حديد مصر بالتعاون مع مكاتب استشارية إنجليزية وهولندية على الإنشاء من دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات الآتية :
- ربط مدينة عين شمس بالقاهرة والمدن الجديدة حتى مدينة العاشر من رمضان بخطوط سريعة كهربائية . كذلك ربط مدينة الإسكندرية بمدينة بوج العرب موزا بمحرم لك . حيث لا تستغرق (من الرحلة أكثر من ٤٠ دقيقة) .

خاتمة :

وأخيرا . يولون أن الارقام والإحصائيات هي أفضل تعبر عن الإنجازات . وتظل أطلال الشبكة الحديدية بقله فاصلة وداله على التطوير . حيث وصلت أطوال الشبكة الحديدية بقله فاصلة وداله على التطوير . حيث وصلت أطوالها حتى الآن ٩٤٠٠ كيلو متر . سكة . وأسطول قاطراتها بلغ ٦٧١ قاطرة قدرات ما بين ١٦٥٠ حصان و ٢٤٥٠ حصان . وأسطول نقل العربات العادية والمميزة وحورس والمكيفة بعدد ٣٢٠٠ عربة . تنقل ٢٢ مليون راكب يوميا من خلال أكثر من ١٣٠٠ قطار في اليوم الواحد . هذا وقد بلغ أسطول عربات البضائع ١٢٠٠٠ عربة متنوعة مختلفة الحمولات بلغت ١٥ مليار جنيه منذ عام ١٩٨١ وحتى يوليو (حزيران) ٢٠٠١ .

وسكك حديد مصر تعمل جاهدا على الاستمرار في تطوير وتحديث خدماتها . وتنطلق بقوة وثبات بما يتوافق مع تحديات القرن الحادي والعشرين . تحت قيادة الزعيم القادة محمد حسني مبارك

خصخصة المعاملات الإدارية فى الأعمال الحكومية

بقلم الدكتور / أحمد محمد المصرى

أستاذ متفرغ إدارة الأعمال بكلية التجارة
جامعة الأزهر فرع البنات

تقديم عام :

نشر فى مجلة « أكتوبر »

صادر من شخصية كبيرة على

المصرية يقول فيه أن صغار الموظفين

من عدة شهور نص تصريح
رأس جهاز رقابى هام بالحكومة
العموميين يقومون بخصخصة الوظائف

العامة لصالحهم . وفهم . فى وقتها . أن هذا التصريح يقصد به أن هناك خطر ما يهدد الأداء الحكومى ويجعل التعامل مع صغار الموظفين . وربما غيرهم . يحتاج إلى كثير من الحذر والاحتياط حتى لا تزيد معاناة الجماهير ، وتصبح المصالح العامة مهددة بالاستغلال الغير مشروع . مما يفتح المجال أمام الكثيرون الذين يفضلون اتباع الأساليب الملتوية فى الحصول على ما ليس لهم حق فيه . ودفع مبالغ فى مقابل ذلك . ومن هنا كان من الضرورى طرح هذا الموضوع ومناقشته بأسلوب علمى . والتصدى له حتى لا يتفاقم ويعم الفساد كافة أجهزة الدولة .

أولاً : تشخيص المشكلة :

من المؤكد أن هناك - البعض - الذين - يستغلون وظائفهم العامة فى الإثراء غير المشروع ، وما لا شك فيه أن التصدى لهذه المشكلة يتطلب الأمانة المطلقة من المراقبين ، ومراجعة جميع الأعمال التى يمكن أن يحدث فيها انحراف أو استغلال ونسمع - من وقت لآخر - بأن هناك من دفع مبلغ معين وحصل على ترخيص غير قانونى . أو هناك من يضع الكثير من المعوقات أمام الجماهير . وإذا ظهرت المادة تعدل الوضع وأصبح الممنوع والمعقود سهل وبلا عوائق .

وعلى سبيل المثال - ما يحدث فى بعض مكاتب الشهر العقارى والتى ينشر عنها فى الصحف اليومية . أو ما يحدث فى مكاتب التراخيص للمباني أو الإنشاءات أو غيرها .

ولقد كانت - بعض التصريحات - من كبار المسؤولين فى الحكومة فى نهاية عام ١٩٩٩ توضح أن هناك انحرافات عديدة فى المحليات ، وحُصرت الأعداد بالمتحرفين بما يزيد عن ثلاثة آلاف موظف كان من الواجب محاسبتهم .

كذلك ما يردده بعض المستثمرين العرب والأجانب من محاولات التعويق فى مكاتب الاستثمار ، والجهات الرسمية التى تتعامل معهم ، مما دفع البعض منهم إلى العودة إلى بلادهم بلا رجعة ، مع ترديد الأقوال عن أهوال الاستثمار فى « مصر » .

والسؤال المطروح . كيف يحدث ذلك وما هى أسبابه ؟ هل هو ضعف المديرين ؟ أم هو التسبب ؟ أم هو أن العقوبات والردع مفقودان ؟ أو أن الضوابط الموضوعية هزيلة تسمح بكثير من التلاعب والانحراف ؟

وبصفتي من الممارسين للعمل في عدة أجهزة حكومية، وبتألفي لعدة كتب في الإدارة العامة والإدارة المحلية. وأول من تولى الأمانة الفنية لشعبة التنمية الإدارية والتخطيط الإقليمي في المجالس القومية المتخصصة التابعة لرئاسة الجمهورية في بداية الثمانينات. أقول أن تشخيصي لهذه السلوكيات من بعض الموظفين العموميين الذين وجدوا أمامهم المجال بلا رقيب أو حسيب، وفي بعض المنشآت الحكومية والمباني الفاخرة. ويذكرني ذلك بما كان يتم في أواخر السبعينات من محاولات جادة للثورة الإدارية، وتبسيط الإجراءات عن طريق الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وتشكيل مجموعات متحركة من الخبراء والباحثين، ودراستهم لأماكن العمل على الطبيعة، وكتابة تقارير توضح نقاط الضعف، وصعوبات الأداء، ومنافذ الخدمة، واحتمالات التلاعب، وتشديد الرقابة في البعض منها.

والتشخيص السليم يقول بأن هناك عدة أسباب لما وصلت إليه الصورة من محاولات التخصصية هذه.

أسباب وجود محاولات للتخصص الوظيفية:

يرى البعض أن «التخصص» تعبير يطلق على تحويل القطاع العام أو قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص سواء بنسبة مئوية منه أو بالكامل. ولكن التخصص هنا يقصد بها الإثراء غير المشروع من تولى - بعض الأفراد - مهام وظائف عامة تسمح لهم بذلك.

وإذا أمكن حصر هذه الأسباب فتجزها فيما يلي:

١ - ضعف الأجور:

يقول البعض أن الأجور المنخفضة هي السبب الرئيسي ولكن الحقيقة غير ذلك فلقد زادت الأجور بالإضافة المستمرة والأجر الإضافي والخوافز لكل الموظفين دون تمييز واضح، وأصبحت الأجور حجة لا

مبرر لها سوى أن ارتفاع تكاليف المعيشة ووجود ضريبة مبيعات يتحملها محدودى الدخل.

٢ - انعدام الضمير لدى الموظف:

الموظف العام الفاقد أو المنعدم الضمير هو الذى يمد يده ويطالب بالرشوة، وأعرف أن هناك بعض هؤلاء من أصحاب المهن القانونية الذين يسمح لهم ضميرهم بإيجاد المخرج والمبرر لإتيان التصرف الخاطئ والذين ينطبق عليهم الآية الكريمة ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ صدق الله العظيم. وهؤلاء لهم جزاء كبير عند الله سبحانه وتعالى.

٣ - فقدان الوعي الدينى:

ويقودنا هذا إلى السبب الثالث وهو فقدان الوعي الدينى، والوعى الدينى لا يأخذ بالظاهر دون الباطن. فكل شائبة لها عقوبتها فى الدنيا والآخرة. والمال الحرام لا يطهره أى شئ، لأنه أتى من حيث الحرمانية. ولا يكفى القول وإعلاء الصوت بالدين ولكن المضمون أهم.

٤ - ضعف الرقابة:

وهذه نقطة ذات أهمية كبيرة لأنها تبدأ من الرقابة الداخلية قبل الخارجية، وفى النظم الإدارية المتقدمة نجد أن الرقابة الذاتية، والأداء العلنى، والشفافية ما يمنع كثير من السلوكيات الخاطئة فى الأداء الحكومى وإن كان لا يمنعها تماماً إلا أنه يسرع بالكشف عنها.

٥ - اختفاء الردع:

و «الردع» ومعناه أن من يخطئ يحاسب بالعدل وبلا تعسف أو قسوة زائدة. واختفاء الردع معناه لا توجد «عبرة» لدى الموظفين العموميين. وكلما كان البعض يفلتون لعدم كفاية الأدلة، فالمنحرف الذكى هو الذى يتقن فن الانحراف مستنداً لعدم وجود الردع الحاسم والشديد.

خصخصة المعاملات الإدارية في الأعمال الحكومية

٦ - استجابة الجمهور لطلبات غير مشروعة:

وهناك من الناس من يستمرى الغلط ويهوى الوصول على حساب الآخرين، وحتى من كان مدفوعاً بدافع قلة الحيلة فهؤلاء هم الشركاء الذين يجب أن تكون عقوبتهم رادعة وقوية لأن الرائش والمرتشى فى النار.

٧ - استغلال بعض الموظفين للجمهور:

لا ينكر أحد أن هناك من الجمهور من يجهل القواعد والقوانين، ويحاول أن يصل إلى مصالح عن طريق بعض النصابين والمضللين. وهذه فرصة للموظفين المنحرفين للاستغلال واستثمار جهل الجمهور.

وهناك أمثلة خطيرة فى بعض التنظيمات الجامعية التى تعمل تحت ستار الفضيلة.

٨ - وجود ثغرات فى الأداء:

وإذا راجعنا أداء الموظفين العموميين سوف نجد الكثير من الثغرات فى هذا الأداء والسبب فى ذلك أن جهات كثيرة لا تستعين بأهل الخبرة، وخبراء الأجهزة التنظيمية فى تحسين الأداء ورفع مستواه، وإيضاح خطواته سواء للمؤدى أو المتلقى للخدمة العامة.

٩ - كثرة القواعد والقوانين وتناقضها:

والكثرة لا تعنى بالضرورة الحنكة والانضباط لأن الكثير من القواعد والقوانين قد يأتى بكم هائل من التشريعات والقرارات المتناقضة، وخاصة فى مجالات التراخيص والبناء، وأداء الخدمات بلا تحديد واضح من قبل الجهات المختصة.

١٠ - التعديلات القانونية بغير دراسة كافية:

ويقول البعض أن التعديلات مطلوبة وملحة لمواجهة التغيرات المستمرة فى المجتمع والأداء. وإذا كنا نوافق على التعديل ولكن يشترط أن يسبقه دراسة كافية وشمول وعمق بحيث لا يخلق مشاكل فى الأداء الحكومى.

١١ - سوء اختيار الموظفين العموميين:

ومن الأسباب أيضاً - أن الوظيفة العامة أصبحت بلا اختبارات جادة للشخصية والأمانة والصدق وغيرها بخلاف المؤهل العلمى. وكما حدث فى فرنسا فى سنوات مضت أن أنشئت «المدرسة الوطنية للإدارة العامة» وخرجت كوادر مؤهلة ومدربة للوظيفة العامة مما رفع من مستوى الخدمة العامة والأداء الحكومى.

١٢ - التساهل وإيجاد المبررات الكاذبة:

ولقد شاهدت فى فترة عملى بالقطاع العام الكثير من التساهل ومحاولة تبرير المواقف، وكنت أتصدى لها بكل قوة بحيث «الحساب العادل» لكل شخص تسول له نفسه بالانحراف والتلاعب، ومهما كان مركزه فى الشركة التى ظلت لسنوات تحقق أرباحاً عالمية. ولم تعرف الخسارة بالرغم من تغير الإدارة العليا عدة مرات.

وهناك العديد من الأسباب، وسوف يجد القارئ أمثلة يشاهدها بنفسه من يوم لآخر عند تعامله مع الأجهزة الحكومية.

الختام:

وفى الختام نقول بأن المشاكل لن تنتهى فى يوم وليلة. ومهمة المختصين مستمرة ولن تتوقف ويلزم أن تأخذ الأمور بجديّة وبتشدد حتى لا تستمر عملية الخصخصة الوظيفية من صغار الموظفين وإذا طبقت الدولة «الإصلاح الإدارى» فيجب أن يعتمد على الواقع والمنطق والتنمية الذاتية. وعلاج الانحرافات بشدة حتى لا تتفاقم ويصبح العلاج من أصعب الأمور.

والله ولى التوفيق.

دكتور/ أحمد محمد المصرى

يوليو سنة ٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم



المؤسسة الاجتماعية والعمالية في سطور

الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

شعبة الخيمة

شبرا الخيمة

تليفون: ٤٤١٤٥٢

تم إنشاء المؤسسة الاجتماعية والعمالية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٦ لسنة ٦١ وهي مؤسسة ذات نفع عام لها الشخصية الاعتبارية وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ٧٦ وتتبع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر . وتقوم المؤسسة بنشر الوعي الاجتماعى والثقافى والرياضى بين جموع العاملين من خلال المنشآت الموجودة بها وهى :

- ١ - استاد كرة قدم مضاء لإقامة المباريات ليلا يتسع لحوالى عشرة آلاف متفرج .
- ٢ - ملاعب رياضية مختلفة (طائرة سلسة - يد كارتية) ويبلغ عدد الممارسين لهذه الانشطة حوالى خمسة آلاف لاعب ولاعبه عن عام ٢٠٠٠/٩٩ .
- ٣ - المؤسسة بها فرق رياضة مختلفة مكونة من ابناء العمال والعاملات فى كل الانخاب الرياضية سواء الجماعية او الفردية وهى مشتركة بهذه الفرق فى الدورى الخاص بكل لعبة وبلغ عدد المتضمنين لهذه الفرق عن عام ٢٠٠٠/٩٩ حوالى ستة آلاف لاعب ولاعبه .
- ٤ - حمام سباحة للكبار - حمام سباحة للأطفال ويبلغ عدد المترددين على هذا النشاط الصيفى حوالى خمسة آلاف من الجنسين .
- ٥ - حديقة ألعاب للأطفال تتسع لحوالى (٥٠٠ طفل)
- ٦ - صالة للالعاب الرياضية وتضم بعض الاجهزة وكذلك جهاز ساونا وقد بلغ عدد المترددين على هذه الصالة حوالى ثلاثة آلاف رياضى من الجنسين خلال عام ٢٠٠٠/٩٩ .
- ٧ - صالة مفتوحة للبيارد ويتردد عليها يوميا حوالى مائتان لاعب ولاعبة خلال عام ٢٠٠٠/٩٩ .
- ٨ - صالة للمصارعة الحرة والرومانية ويمارس هذه اللعبة مايقرب من الف لاعب وتشترك المؤسسة فى البطولات التى يقيمها اتحاد هذه اللعبة .
- ٩ - اماكن لممارسة الانشطة الثقافية والفنية والاجتماعية ويبلغ عدد الممارسين لهذا النشاط عن عام ٢٠٠٠/٩٩ حوالى الفان وخمسمائة عامل وعاملة .
- ١٠ - مركز لتعليم الكمبيوتر وبلغ عدد المترددين عليه عن عام ٢٠٠٠/٩٩ حوالى الفان متدرب ومتدربه .
- ١١ - قاعة مكيفة بتكييف مركزى تتسع لحوالى ٥٠٠ فرد يقام عليها كافة الندوات والاحتفالات فى الاعياد القومية والمناسبات المختلفة .

مدرسة مصر الخاصة

تابعة للمؤسسة الاجتماعية والعمالية وتتسع الى ٨٠٠ طالب وطالبة وهى مقامه على مساحة (٢٨٠٠م^٢) تقريبا بأرض الفرنوانى بشبرا الخيمة - هذا بخلاف مبنى ملحق لرياض الأطفال الذى يوجد داخل مبنى المؤسسة الاجتماعية والعمالية وتضم المدرسة نخبة ممتازة من المدرسين والمدرسات المتخصصين فى جميع المراحل التعليمية المختلفة وتحقق المدرسة بصفه دائمة نتائج مبهرة .

مدير عام المؤسسة

(فتحى نعمة الله)

شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى

تأسست شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى تحت اسم (شركة مصر لغزل ونسيج القطن) كشركة مساهمة مصرية بموجب المرسوم الملكي الصادر بدار المفوضية الملكية المصرية بباريس في ٢٦ أغسطس ١٩٢٧، وقد عدل اسم الشركة إلى (شركة مصر للغزل والنسيج) بموجب قرار الجمعية العمومية غير العادية المتخذة في يونيو ١٩٢٨ م والمرسوم الصادر في سبتمبر ١٩٤١

تعمل الشركة في مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والتبييض والصباغة والتجهيز النهائي وتجارة الخيوط والمنسوجات وشراء وبيع الأقطان زهرا وشعرا ومخلفاتها في الداخل والخارج وتعتبر شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى أضخم مصنع متكامل للمنتجات القطنية والصوفية والملابس الجاهزة في العالم وهذا ما يحدده الاسم الذي يطلقونه عليها

THE LARGEST INTEGRATED TEXTILE MILL IN
A SINGLE LOCATION THROUGHOUT THE WORLD

- تأسست الشركة كأولى مشروعات بنك مصر والذي كان يرأسه الاقتصادي المصري الكبير المرحوم / محمد طلعت حرب باشا، برأس مال أصلي قدرة ٣٠٠٠٠٠ جنيه مصري، وأدى الطلب المتزايد على منتجات الشركة إلى التوسع المستمر حتى بلغ رأس المال الآن ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه.
- استخدمت الشركة في الإبتداء ٢٠٠٠ عامل بمتوسط أجر سنوي ١٢٠٥ جنيه للعامل، تزايد العاملون منذ ذلك الحين حتى بلغوا ٢٩٠٠٠ عامل بمتوسط أجر سنوي يبلغ ٧٠٠٠ جنيه وبلغ مجموع أجورهم ٢١٠٠٠٠٠٠ جنيه سنويا.
- ومن الجدير بالذكر أن حوالي سدس القوى العاملة من الإناث، يعملن خلال الوردية النهارية فقط في أماكن تلائم طبيعتهم مثل: الملابس الجاهزة، ورفى الملابس الصوفية ومستشفى الشركة ومصنع القطن الطبي.
- في بداية المشروع، كانت الشركة تشغل مساحة قدرها ٣٢ فداناً، ثم زادت تدريجياً إلى أن بلغت ٦٠٠ فداناً تشغل المصانع ٣٤٠ فداناً بينما تغطي المراكز الاجتماعية والمساكن والملاعب المساحة الباقية.
- بدأ المشروع بمصنع غزل وحيد بطاقة ١٢٠٠٠ مغزل وصالة نسيج واحدة يدور بها ٤٨٠ نولاً آلياً، والآن تبلغ الطاقة الكلية ٣٣٦٠٠٠ مغزل تدور في ثمانية مصانع غزل، و ٢٥٠٠ نولاً آلياً في ١٢ صالة نسيج من أحدث الطرز العالمية.
- تمتلك الشركة قطاعاً كاملاً لتجهيز الأقمشة القطنية يشتمل على عمليات: التبييض والصباغة والطباعة لاكساب الأقمشة الخام المظهر النهائي الذي ستصل به إلى العميل.
- وكافة أقسام التجهيز مزودة بأحدث الآلات وتستخدم أفضل الصبغات التي تنتجها الشركات ذات الشهرة العالمية حفاظاً من الشركة على تميز منتجاتها في المظهر والجودة.
- كما أن بالشركة مصنعا كاملاً للصوف تأسس في عام ١٩٣٩، يشتمل على أقسام الغزل والنسيج والتجهيز.
- يبلغ إنتاج المصنع ٤٠٠٠ طن من الخيوط المختلفة لأغراض النسيج والتريكو، كما يبلغ إنتاج الأقمشة الصوفية حوالي ٤٠٠٠٠٠٠ متر من أقمشة السيدات والرجال بالإضافة إلى ما يقرب من ٧٥٠٠٠٠ بطانية سادة وجاكارد بجميع مقاساتها ويشتري المصنع بجزء كبير من احتياجات السوق المحلية وأصبحت منتجاتها الصوفية تضارع أرفى الأصناف العالمية.
- تنفرد الشركة بأنها تضم أكبر مصنع في الشرق الأوسط لإنتاج القطن الطبي والخيوط الطبية والأربطة الشاش، تفي احتياجات السوق المحلية ويتم تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية، حيث يبلغ إنتاجه حوالي ٢١٥٠ طن من القطن الطبي وما يقرب من ٨ مليون رباط شاش.
- تضم الشركة ٨ مصانع للملابس الجاهزة بطاقة آلية تبلغ ٢٠٠٠ ماكينة من أحدث الطرز العالمية، وتنتج حوالي ٥٠٠٠٠٠ قطعة من الملابس الجاهزة سنوياً تشتمل على:

- البذل الرجالي الشئوي والصيفية والفصان والبيجامات ، إلى جانب الجيبات والتايرات ومفارش السفرة والحلايات واكياس الخدات .. مسابقة أرقى المستويات والتصميمات العالمية . يتم تصديرها حاليا إلى العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة بدرجة فائقة من الجودة .
- تقوم بخدمة المصانع الإنتاجية مجموعة متكاملة من الورش الانشائية وورش الصيانة والكهرباء لتصنيع قطع الغيار وعمل الصيانات اللازمة .
- كما أن بالشركة قطاع كامل للتدريب المهني يقوم بتوفير العمالة الفنية المدربة في كافة الأعمال والتخصصات ، كما يقوم بتنظيم دورات تدريبية لعمال وموظفي الشركات الشقيقة .
- لا تدخر الشركة جهدا في إدخال التكنولوجيا الحديثة لتطوير نظمها الإدارية ، لذلك فقد أنشأت الشركة مركز الحاسب الآلي ونظام الميكرو فيلم وتوفير الجهد وتسريع الحصول على البيانات والمعلومات ، وكانت بذلك أولى الشركات التي تستخدم هذا النظام في مصر .
- وانطلاقا من سياسة الإكتفاء الذاتي ، فقد أنشأت الشركة محطات رئيسيتين للكهرباء والبحار ، ومحطة مياه ، بالإضافة إلى محطة لمعالجة مياه الصرف الصناعي وذلك للحفاظ على بيئة مدينة المحلة الكبرى حيث تستخدم المياه المعالجة في ري هذه كبرى من الأفنية الزراعية المحيطة بالشركة ، بالإضافة إلى ثلاث محطات للاطفاء .
- هذا إلى جانب مصنع لإنتاج الأرز والاكياس البلاستيك اللازمة لتعبئة المنتجات توفيراً للوقت وتقليلاً للتكلفة النهائية للمنتج مما يتيح طرح منتجاتنا بأسواق بأسعار لا تقبل المنافسة .

حجم الإنتاج

غسل القطن	٤٠	الف طن
نسيج القطن	١٠٠	مليون متر
غزل الصوف	٤٠٠٠	طن
نسيج الصوف	٤	مليون متر
بطاطين صوفية	٧٥٠	الف بطانية
ملابس جاهزة	٥	مليون قطعة
القطن الطبي	٢١٥٠	طن
البوريسسات	١٠٠٠	طن
أربطة شاش	٨	مليون رباط

المبيعات والصادرات

بلغت قيمة المبيعات السنوية للشركة خلال العام المالي المنصرم حوالي ٨٠٠ مليون جنيه ، منها ٣٥٠ مليون جنيه مبيعات محلية وحوالي ٤٥٠ مليون جنيه صادرات إلى أكثر من ثلاثون دولة في مختلف أنحاء العالم .

وبنظرة عاجلة إلى أرقام الصادرات في السنوات القليلة الماضية ، نجد أن حجم الصادرات قد ارتفع من نسبة ٢٥% من إجمالي المبيعات أكثر من ٥٦% ، مما يعطي مؤشرا إيجابيا على مدى نجاح شركتنا العملاقة في الحفاظ على عملاتها إلى جانب فتح أسواق جديدة لما تتميز به منتجاتنا من جودة عالية ، وأسعار تنافس ، بالإضافة إلى سياسة الإحلال والتجديد التي تتبناها الشركة في مجال التصنيع .

وإيماننا من الشركة بأن العنصر البشري هو أهم وأعلى عناصر العملية الإنتاجية ، فقد قدمت شركتنا العديد والعديد من الخدمات الاجتماعية والصحية للحفاظ على هذا العنصر الحيوي ، مما لا يتسع المجال هنا لذكر كافة الخدمات المقدمة ولكن سوف نذكر بعض هذه الخدمات على سبيل المثال لا الحصر :

- * ثلاث مدن سكنية بأحوز رمزية يقطن بها الجزء الأكبر من جمهور العاملين بالشركة .
- * حضانتان لأبناء العاملين تستقبل من سن ٦ شهور وحتى سن ٦ سنوات .
- * مستشفى مزودة بأحدث الأجهزة الطبية بطاقة ٣٦٠ سرسر وحجرتان للعمليات مجانية العلاج لجمهور العاملين وبأحوز رمزي لا يسرهم .
- * حمام سباحة أولي وصالة جمباز ومجموعة متكاملة من الألعاب الترفيهية .

★ استطول من أتوبيسات الشركة لنقل أبناء العاملين من وإلى المدارس والجامعات .
★ رحلات ترفيهية يومية إلى القاهرة والمدن الشاطئية للترفيه عن العمال ، بالإضافة إلى إقامة مصايف بأجور زهيدة .

وحرصاً من الشركة الأم على رعاية العاملين بها ، وتحقيقاً لسبيل الراحة والاستقرار النفسى لهم بهدف تحسين وزيادة الإنتاج قامت الشركة بإنشاء العديد من الجمعيات التعاونية بمدينة المحلة الكبرى ومراكزها لتكون بمثابة منافذ بيع لكافة منتجات الشركة والشركات الأخرى بأسعار مخفضة خدمة لجمهور مدينة المحلة الكبرى .
.. وعرفنا بالجميل من شركتنا لمدينة المحلة الكبرى التي تحمل اسمها ، فقد عبرت الشركة عن هذا العرفان فى صورة خدمات كبيرة ومتنوعة منها :

فى مجال الرعاية الصحية :

- بناء مستشفى بالمصدر بالمدينة
 - بناء قسمين فى مستشفى الجيزة
 - بناء قسمين فى مستشفى الحميات
 - بناء قسم فى المستشفى الأميرى
- وقد جهزت الشركة تلك الأقسام بالمعدات وقدمتها إلى وزارة الصحة .

فى مجال التعليم :

تم بناء تسعة مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية ، تم تأثيثها بالكامل وتسليمها إلى وزارة التربية والتعليم لتتولى إدارتها .

فى مجال المواصلات :

عقدت الشركة اتفاقاً بينها وبين هيئة السكك الحديدية لعمل برنامج تسيير قطارات حتى يتمكن العمال القاطنون على مسافة ٦٠ ، ٧٠ كيلو متر للوصول إلى ودياتهم فى المواعيد المحددة .
كما عقدت الشركة اتفاقاً آخر مع مرفق النقل الداخلى لتسيير عربات أتوبيس لنقل العمال القاطنين فى قرى ومراكز المحلة الكبرى .

فى مجال الإجماعيات :

تقدم الشركة الإعانات المستمرة للجمعيات المحلية بالمدينة إلى جانب قيام الشركة بتوفير أماكن لعقد الندوات والمؤتمرات لكافة الهيئات بالمدينة .

والله ولى التوفيق ..

مع تحيات العلاقات العامة



الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي مكاتب الهيئة الداخلية



اسم المكتب	العنوان	التليفون	كود	اسم المكتب	العنوان	التليفون	كود
١ - المركز الرئيسي	برج مصر السياحة العباسية	٢٨٤١٩٧٠ ٢٨٣٩٩٦٨ ٢٨٥٤٣٦٣	٠٢	البحر الأحمر			
				الفردية	ش. بنك مصر القديمة	٤٤٠٥١٣	٠٦٥
				المنيا			
١ - عدلى	٥ ش. عدلى	٣٩١٣٤٥٤	٠٢	مكتب شئون السياحة	محافظه المنيا	٣٢٠١٥٠	٠٨٦
٢ - الهرم	ش. الهرم أمام ميناء هاروس	٢٨٥٠٢٥٩		الأقصر			
٣ - المطار	المطار الدولي المطار الجديد	٢٩١٤٢٥٥ {٢٢٢٧} ٦٦ {٢٢٢٤} ٧٧		استعلامات الأقصر	ش. النيل - السوق السياحي	٣٧٢٢١٥	٠٩٥
				مطار الأقصر		٣٧٢٢٩٤	
				اسكندرية			
١ - محطة الرمل	ميدان سعد زغلول	٨٠٧٩٨٥	٠٣	اسكندرية			
٢ - التزهة	مطار التزهة	٤٢٠٢٠٢١		استعلامات اسكندرية	السوق السياحي	٣٢٣٢٩٧	٠٩٧
٣ - محطة الركاب البحرية	ميناء الاسكندرية	٨٠٣٤٩٤		الوادي الجديد			
٤ - السكة الحديد	محطة مصر سيدي جابر	٤٩٢٥٩٨٥ ٨٠٧٦١١		استعلامات الوادي الجديد	الخارجية - مبنى المحافظة	٩٠١٢٠٦	٠٨٨
				شمال سيناء			
١ - المكتب الرئيسي	عمارة المساجيرى ش. فلسطين	٢٣٥٢٨٩	٠٦٦	العرش	ش. الفريق فؤاد ذكرى	ت. شرطة السياحة	٠٦٨ ٣٤١٠١٦
٢ - مكتب البناء	داخل الدائرة الجمركية باب (٢٠)	٢٢١٦٨٧		مبنى مطروح			
				مطروح	مبنى محافظة مطروح	٩٣١٨٤١	٠٣
				سيه	مبنى مجلس المدينة	٢٢٨٣٥٥	٠٦٤
				السويس			
١ - المكتب الرئيسي	مبنى المجمع السياحي ش. القناة - بورتوفيق	٢٢١١٤١ ٢٢٣٥٨٩	٠٦٢				
- مكتب البناء	ميناء بورتوفيق	٢٢٢٠٤					



وفي هذا العدد ننشر الآتي :

أولاً : القوانين :

- قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ بتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .
- قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة .
- قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي .
- قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠١ بزيادة المعاشات العسكرية وتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

الجريدة الرسمية العدد ٢١ تابع ٢٤/٥/٢٠٠١

- قانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

(الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر (أ) في ٢٤/٦/٢٠٠١)

ننشر في هذا الباب النصوص الكاملة لأهم ما صدر حديثاً من القوانين والقرارات المتصلة بالشئون الوظيفية حسب تدرجها التشريعي وتسلسلها التاريخي .

وكذلك ننشر في هذا الباب الكتب الدورية الصادرة حديثاً عن وزير الدولة للتنمية الإدارية من أجل مساعدة القائمين بتطبيق قوانين ونظم الخدمة المدنية في مختلف قطاعات الدولة على متابعة كل ما هو جديد متعلق بأعمالهم بهدف المعاونة على التطبيق الصحيح لنظم الخدمة الوظيفية ورفع معدلات الأداء وحسماً للشكاوى الناجمة عن التطبيق الخاطئ وهي إحدى الرسائل الهامة التي نحرص المجلة على تقديمها دائماً في كل عدد .

ثانياً : قرارات رئيس الجمهورية :

قرار رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠١ فى شأن إنشاء مركز معلومات التجارة.

الجريدة الرسمية العدد ١٩ تابع ٢٠٠١/٥/١٠

قرار رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات.

الجريدة الرسمية العدد ٢٣ فى ٢٠٠١/٦/٧

ثالثاً : قرارات رئيس مجلس الوزراء :

قرار رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٠١ فى شأن إنشاء لجنة مراجعة وتدقيق البيانات على مستوى جمهورية مصر العربية.

الجريدة الرسمية العدد ٩٩ فى ٢٠٠١/٥/٦

قرار رقم ٨١٦ لسنة ٢٠٠١ باستمرار العمل بأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤ لسنة ٨١.

الجريدة الرسمية العدد ٢٦ فى ٢٠٠١/٦/٢٨

رابعاً : قرارات الوزراء :

وزير التربية والتعليم :

قرار وزارى رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠١ فى ٢٠٠١/٥/٨ بشأن تغيير المسمى الرسمى لشهادة الثانوية الإيطالية.

الوقائع المصرية العدد ١١٣ فى ٢٠٠١/٥/٢٢

وزير المالية :

قرار رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية.

الوقائع المصرية العدد ٩٤ تابع فى ٢٠٠١/٤/٢٩

قرار رقم ٦٩٤ لسنة ٢٠٠١ بقواعد صرف العلاوة الخاصة الشهرية المقررة وفقاً للقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١.

الوقائع المصرية العدد ١٣٤ فى ٢٠٠١/٦/١٧

وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية :

قرار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٠ بشأن أجر الاشتراك المتغير.

الوقائع المصرية العدد ١٠٢ تابع فى ٢٠٠١/٥/٩

وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى :

قرار وزارى رقم ٢٣٩ لسنة ٢٠٠١ بشأن إنشاء شعبة نظم المعلومات الإدارية بالمعهد العالى للأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر.

الوقائع المصرية العدد ١٣١ تابع فى ٢٠٠١/٦/١٣

قرار وزارى رقم ٦٤٨ لسنة ٢٠٠١ بتعديل المادة (١)، (٣) من القرار الوزارى رقم ٥٣ فى ٢٠٠١/٥/٩٩.

الوقائع المصرية العدد ١٢٦ تابع فى ٢٠٠١/٦/٧

قرار وزارى رقم ٣٧٣ لسنة ٢٠٠١ بشأن إنشاء شعبة علوم الحاسب بالمعهد التكنولوجى العالى بمدينة العاشر من رمضان.

الوقائع المصرية العدد ٩٦ تابع فى ٢٠٠١/٥/٢

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية :

قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣.

الوقائع المصرية العدد ١٠٨ تابع (١) فى ٢٠٠١/٥/١٦

خامساً : الكتب الدورية :

- كتاب دورى رقم ٣ بشأن تطوير اختصاصات التقسيم التنظيمى للتوثيق والمكتبات بمراكز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار بالوحدات الإدارية المختلفة.

- كتاب دورى رقم ٤ بشأن أن السن القانونية لترك الخدمة تحكمه المواد ٩٥، ٩٥ مكرراً، ٩٥ مكرراً (أ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ٧٨ والذى لم يمسح التعديل منذ صدوره.

يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ
(الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠٠١ م).

حسنى مبارك

الجريدة الرسمية العدد ٢١ تابع في ٢٤ / ٥ / ٢٠٠١

قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة باسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد
أصدرناه؛

(المادة الأولى)

يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة
شهرية بنسبة (١٠٪) من الأجر الأساسي لكل منهم في
٣٠ / ٦ / ٢٠٠١ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن
يعين بعد هذا التاريخ، ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً
من الأجر الأساسي للعامل، ولا تخضع لأية ضرائب
أو رسوم.

ويصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام
هذه العلاوة الخاصة.

(المادة الثانية)

يقصد بالعاملين بالدولة في تطبيق أحكام هذا
القانون العاملون داخل جمهورية مصر العربية
الدائمون والمؤقتون بمكافآت شاملة بالجهاز الإداري
للدولة، أو بوححدات الإدارة المحلية، أو بالهيئات
العامة، أو بالمؤسسات العامة، أو بشركات القطاع
العام، أو بشركات قطاع الأعمال العام، وكذلك
العاملون بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم
قوانين أو لوائح خاصة، وذوو المناصب العامة والربط
الثابت.

- كتاب دورى رقم ٥ بشأن المبادئ الحاكمة لتنفيذ
توصيات لجان التوفيق في المنازعات التي تكون
الوزارات والأشخاص الاعتبارية العامة طرفاً فيها.

أولاً : القوانين :

قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ بتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ باسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد
أصدرناه؛

(المادة الأولى)

تسرى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون المرحلتان
الثانية والثالثة من مراحل تطبيق الضريبة العامة على
المبيعات المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على
المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

ومع عدم الإخلال بحد التسجيل المنصوص عليه في
ذلك القانون بالنسبة للمنتج الصناعي ومؤدى الخدمة
والمستورد ومنتج سلع الجدول رقم (١) المرافق لذات القانون
يكون حد التسجيل للتاجر مائة وخمسين ألف جنيه.

وعلى التاجر المكلف وفقاً لأحكام هذا القانون أن
يتقدم إلى مصلحة الضرائب على المبيعات لتسجيل
اسمه وبياناته وفقاً للأحكام المنصوص عليها بالمادة
(١٨) من ذات القانون. وذلك خلال ثلاثين يوماً من
تاريخ العمل بهذا القانون، على أن يتم تحصيل الضريبة
اعتباراً من أول الشهر التالي لانتها تلك المدة.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به
اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

(المادة الثالثة)

لا يجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون وبين الزيادة التي تتقرر اعتباراً من أول يوليو سنة ٢٠٠١ في المعاش المستحق للعامل عن نفسه، وذلك بمراعاة ما يأتي:

- ١ - إذا كانت سن العامل أقل من الستين استحق العلاوة الخاصة، فإذا كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة في المعاش زيد المعاش بمقدار الفرق بينهما.
- ٢ - إذا كانت سن العامل ستين سنة فأكثر استحق الزيادة في المعاش، فإذا كانت الزيادة في المعاش أقل من العلاوة أدى إليه الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها.

(المادة الرابعة)

تضم العلاوة الخاصة المقررة بهذا القانون إلى الأجور الأساسية للخاضعين لأحكامه اعتباراً من أول يوليو سنة ٢٠٠٦ ولو تجاوز بها العامل نهاية ربط الدرجة أو المربوط الثابت المقرر لوظيفته أو منصبه، ولا يترتب على الضم حرمان العامل من الحصول على العلاوات الدورية أو الإضافية أو التشجيعية أو علاوات الترقية طبقاً للأحكام المنظمة لها في القوانين أو اللوائح، وذلك بافتراض عدم ضم هذه العلاوة.

ولا تخضع العلاوة المضمومة لأية ضرائب أو رسوم، ويعامل بذات المعاملة المقررة بهذه المادة من يعين اعتباراً من أول يوليو سنة ٢٠٠١.

(المادة الخامسة)

لا تخضع للضرائب والرسوم العلاوة الخاصة التي تقرر للعاملين بالقطاع الخاص اعتباراً من أول يوليو سنة ٢٠٠١ وبما لا يجاوز (١٠٪) من الأجر الأساسي للعامل في ٢٠٠١/٦/٣٠.

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ٢٠٠١.

يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ (الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠٠١ م).

حسنى مبارك

الجريدة الرسمية العدد ٢١ تابع في ٢٤ / ٥ / ٢٠٠١

قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١

بزيادة المعاشات

وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه؛

(المادة الأولى)

تزداد بنسبة (١٠٪) اعتباراً من ١ / ٧ / ٢٠٠١ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ، وفقاً لأحكام القوانين التالية:

- ١ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية.
- ٢ - قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.
- ٣ - قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.
- ٤ - قانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين في الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨.
- ٥ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش، وتسرى في شأنها جميع أحكامه، وذلك بمراعاة ما يأتي:

١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش والزيادات والإعانات في ٢٠٠١/٦/٣٠.

وبالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، يراعى ما يأتي:

(أ) يتحدد بالمعاش الذي تحسب على أساسه الزيادة معاش الأجر الأساسي.

(ب) لا تعتبر إعانة العجز الكامل جزءاً من المعاش الذي تحسب على أساسه الزيادة.

٢ - تكون الزيادة بحد أدنى عشرة جنيهات وبحد أقصى ستون جنيهًا شهريًا.

٣ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش.

٤ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود القصوى للمعاش.

٥ - تستحق الزيادة بالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم، وقانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين بالخارج المشار إليهما، بالإضافة إلى الحد الأقصى للمعاش والزيادات والإعانات.

٦ - توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة ما يصرف لهم من المعاش بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في ٢٠٠١/٦/٣٠.

ولا تسرى هذه الزيادة على معاش العجز الجزئي الذي لم يؤد إلى إنهاء الخدمة.

وتتحمل الخزنة العامة بقيمة هذه الزيادة.

(المادة الثانية)

يضاف لمعاش الأجر المتغير المحسوب وفقًا لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ للمؤمن عليه الذي تسرى بشأنه العلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ زيادة بواقع (٨٠٪) من قيمة هذه العلاوة،

وذلك متى توافرت الشروط الآتية:

١ - أن يكون استحقاق المعاش في حالات بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه.

٢ - أن يكون المؤمن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة مشتركاً عن العلاوة المشار إليها.

ويراعى في شأن هذه الزيادة ما يأتي:

(أ) تحسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلاوة منسوبة إلى أجر اشتراك المؤمن عليه الأساسي المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه، وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى لأجر الاشتراك المشار إليه في ٢٠٠١/٦/٣٠.

(ب) تستحق الزيادة دون التقيد بالحدود القصوى للمعاش.

(ج) بالنسبة للمؤمن عليه العائد لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه، والذي كان قد سبق منحه أيًا من الزيادتين المقررتين بهذا القانون أو أي زيادة مماثلة مقررة بقانون آخر، يستحق أفضل الزيادتين.

وتتحمل الخزنة العامة بقيمة هذه الزيادة.

(المادة الثالثة)

يراعى في شأن العلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ ما يلي:

١ - تضاف إلى أجر الاشتراك الأساسي في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وذلك اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١.

٢ - تدخل قيمة العلاوة الخاصة التي تتم إضافتها في أجر تسوية معاش الأجر الأساسي.

٣ - لا تستحق الزيادة المقررة اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ عن العلاوة الخاصة في ذات التاريخ، وذلك بالنسبة

لحالات استحقاق المعاش التي تنشأ اعتباراً من تاريخ ضم العلاوة الخاصة المستحقة عنها الزيادة إلى الأجر الأساسي.

ويصدر وزير التأمينات والشئون الاجتماعية قراراً بقواعد تنفيذ الأحكام المشار إليها.

وتتحمل الخزانة العامة بقيمة الزيادة والحقوق التأمينية الناتجة عن ضم هذه العلاوة إلى أجر الاشتراك الأساسي.

(المادة الرابعة)

يستبدل بنص المادة ٥ - بند ط/ ١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، النص الآتي:

مادة ٥ (ط/ ١):

«١- الأجر الأساسي، ويقصد به:

(أ) الأجر المنصوص عليه في الجداول المرفقة بنظم التوظيف بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بالجهات المنصوص عليها في البند (أ) من المادة (٢) وما يضاف إليه من علاوات خاصة أو الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يضاف إليه من علاوات مستبعداً منه العناصر التي تعتبر جزءاً من الأجر المتغير، وذلك بالنسبة للعاملين الذين تربطهم بالجهات المشار إليها علاقة تعاقدية أو عرضية بحسب الأحوال.

(ب) الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يطرأ عليه من علاوات مستبعداً منه العناصر التي تعتبر جزءاً من الأجر المتغير بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم في البندين (ب، ج) من المادة (٢).

وفي جميع الأحوال يراعى في الأجر الأساسي ما

يأتي:

(أ) ألا يقل عن الحد الأدنى للأجر الوارد بجدول التوظيف للعاملين بالجهاز الإداري بالدولة.

(ب) ألا يزيد على ٣٠٠٠ جنية سنوياً.

(ج) إذا كان الأجر كله محسوباً بالإنتاج أو بالعمولة فيعتبر هذا الأجر أجراً أساسياً بما لا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في البند (ب).

ويزاد الحدان الأدنى والأقصى المشار إليهما في البندين (أ ، ب) بقيمة العلاوات الخاصة منسوبة إلى كل منهما، وذلك في التواريخ المحددة لضمها.

(المادة الخامسة)

يستبدل بنص المادة (١٠) من قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، النص الآتي:

«مادة ١٠. يؤدي المؤمن عليه الاشتراكات على أساس دخل الاشتراك الذي يختاره من بين الدخل الواردة بالجدول رقم (١) المرفق، ويراعى في تحديده ما يأتي:

١ - ألا يقل عن أكبر أجر اشتراك شهري مسدد على أساسه اشتراكات العاملين لديه المنتفعين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

٢ - ألا يقل عن أجر اشتراكه الأخير إذا كان قد سبق التأمين عليه وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه.

٣ - ألا يقل دخل اشتراكه الشهري عن المتوسط الشهري لدخله السنوي المتخذ أساساً لربط الضريبة عن السنة السابقة.

ويحدد وزير التأمينات والشئون الاجتماعية بقرار يصدره، الشروط والأوضاع التي تتبع في تحصيل وأداء الاشتراكات المستحقة وفقاً لهذا القانون».

(المادة السادسة)

يستبدل بالجدول رقم (١) المرفق بقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الجدول المرفق بهذا القانون.

الجديد في التشريعات الوظيفية

(المادة السابعة)

يستبدل بالجدول رقم (١) المرفق بقانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين بالخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ الجدول المرفق بهذا القانون.

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل

به اعتباراً من ١/٧/٢٠٠١.

يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في غزة ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠٠١ م).

حسنى مبارك

جدول رقم (١)

المرفق بقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بتحديد الدخول الشهرية التي تؤدي على أساسها الاشتراكات وقيمة الاشتراكات الشهرية :

رقم	دخل الاشتراك الشهري	قيمة الاشتراك الشهري بنسبة (١٥%)
	جنيه	قرش
١	١٠٠	—
٢	١٢٥	٧٥
٣	١٥٠	٥٠
٤	٢٠٠	—
٥	٢٥٠	٥٠
٦	٣٠٠	—
٧	٣٥٠	٥٠
٨	٤٠٠	—
٩	٤٥٠	٥٠
١٠	٥٠٠	—
١١	٥٥٠	٥٠
١٢	٦٠٠	—
١٣	٦٥٠	٥٠
١٤	٧٠٠	—
١٥	٧٥٠	٥٠
١٦	٨٠٠	—
١٧	٨٥٠	٥٠
١٨	٩٠٠	—
١٩	٩٥٠	٥٠
٢٠	١٠٠٠	—

ملاحظات :

- ١ - لوزير التأمينات بقرار يصدره زيادة شرائح دخل الاشتراك الشهري، وذلك بما لا يجاوز مجموع أجر الاشتراك الأساسي والمتغير، وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه.
- ٢ - يشترط لصرف الحقوق التأمينية المستحقة، وفقاً لأحكام هذا القانون أداء الالتزامات المقررة وفقاً لأحكامه.
- ٣ - تلغى تباعاً فئات دخل الاشتراك التي تقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسي في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه.

جدول رقم (١)

المرفق بقانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين بالخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بتحديد الدخل الشهرية التي تؤدي على أساسها الاشتراكات :

الفئات	دخل الاشتراك الشهري
١	جنيه ١٠٠
٢	١٢٥
٣	١٥٠
٤	٢٠٠
٥	٢٥٠
٦	٣٠٠
٧	٣٥٠
٨	٤٠٠
٩	٤٥٠
١٠	٥٠٠
١١	٥٥٠
١٢	٦٠٠
١٣	٦٥٠
١٤	٧٠٠
١٥	٧٥٠
١٦	٨٠٠
١٧	٨٥٠
١٨	٩٠٠
١٩	٩٥٠
٢٠	١٠٠٠

ملاحظات :

- ١ - لوزير التأمينات بقرار يصدره زيادة شرائح دخل الاشتراك الشهري، وذلك بما لا يجاوز مجموع أجر الاشتراك الأساسي والمتغير، وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه.
- ٢ - يشترط لصرف الحقوق التأمينية المستحقة، وفقاً لأحكام هذا القانون أداء الالتزامات المقررة وفقاً لأحكامه.
- ٣ - تلغى تباعاً فئات دخل الاشتراك التي تقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسي في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه.

الجريدة الرسمية العدد ٢١ تابع في ٢٤ / ٥ / ٢٠٠١

٢ - يكون الحد الأقصى للزيادة في حدود الزيادة المستحقة على المعاش الأصلي مضافاً إليه الزيادات المستحقة على المعاش حتى تاريخ العمل بهذا القانون بما لا يجاوز الزيادة المقررة للمعاملين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقرارات المنفذة له، وذلك باستثناء معاشات المصابين أو الشهداء في العمليات الحربية.

٣ - تستحق هذه الزيادات بالإضافة للحددين الأدنى والأقصى للمعاش.

٤ - توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة أنصبتهم بافتراض وفاة صاحب المعاش في ٣٠ / ٦ / ٢٠٠١.

٥ - تستبعد إعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ / ٢ / ١٩٥٠، ٣٠ / ٦ / ١٩٥٣ من المجموع المشار إليه فى البند (١) عند توزيع أو رد المعاش على المستحقين وتستحق لهم وفقاً للقواعد المنصوص عليها فى هذين القرارين.

(المادة الثانية)

يستبدل بنصوص المواد ٤٩ - بند (٥) فقرة أخيرة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه والمادة الثانية (فقرة أولى) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤،
النصوص الآتية:

قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠١

بزيادة المعاشات العسكرية

وتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

تزداد بنسبة (١٠٪) المعاشات المستحقة فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٠١ وفقاً لأحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٩٧.

وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش، وتسرى فى شأنها جميع أحكامه، وذلك بمراعاة ما يأتى:

١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق لصاحب المعاش والمستحقين من معاش الراتب الأصلي وإعانات وزيادات هذا المعاش، وذلك عدا إعانة العجز الكلى المنصوص عليها فى المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥.

مادة ٤٩، بند (٥) فقرة أخيرة،

«ويصرف للابن أو الأخ في حالة قطع معاشه منحة تساوى معاش سنة بحد أدنى مقداره مائتى جنيه ولا تصرف إلا مرة واحدة، ويصدر وزير الدفاع بالاتفاق مع وزير التأمينات قراراً بقواعد وشروط صرف هذه المنحة».

المادة الثانية (فقرة أولى)،

«يقتطع احتياطي معاش إضافي من الفئات المنصوص عليها في البندين (أ، ب) من المادة (١) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بنسبة (٩٪) شهرياً من العناصر الآتية:

(أ) بدل طبيعة العمل، وما زاد عن الحد الأقصى للأجر الأساسى.

(ب) بدل الجهود الإضافية بفئة المنطقة المركزية.

(ج) علاوة أركان حرب التخصصية والوظيفية وعلاوة التشكيل حسب الأحوال.

(د) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٧ اعتباراً من ١/٧/١٩٩٧.

(هـ) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٨ اعتباراً من ١/٧/١٩٩٨.

(و) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٩ اعتباراً من ١/٧/١٩٩٩.

(ز) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٠ اعتباراً من ١/٧/٢٠٠٠.

(ح) العلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ١/٧/٢٠٠١».

(المادة الثالثة)

يراعى فى شأن العلاوات الخاصة المقررة اعتباراً من

١/٧/٢٠٠١ ما يلى:

١ - تضاف إلى أجر الاشتراك الأساسى فى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه، وذلك اعتباراً من

التاريخ المحدد لضمها إلى الأجر الأساسى، وفقاً للقانون الصادر بمنحها.

٢ - لا يستحق المعاش الإضافى عن هذه العلاوة الخاصة لحالات استحقاق المعاش التى تنشأ اعتباراً من تاريخ ضمها للأجر الأساسى.

(المادة الرابعة)

تضاف فقرة جديدة إلى المادة (٢) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار إليه، نصها الآتى:

«ويزاد الحد الأقصى المشار إليه بقيمة العلاوات الخاصة منسوبة إليه فى التواريخ المحددة لضمها».

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من ٣٠/٦/٢٠٠١.

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ (الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠٠١ م).

حسنى مبارك

الجريدة الرسمية العدد ٢١ تابع فى ٢٤/٥/٢٠٠١

قانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠١

بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام

الصادر بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف إلى المادة (١٤) من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فقرة جديدة، نصها الآتى:

«لوزير المالية أو من يفوضه الخصم من خلال البنك المركزي المصرى بمستحقات الدولة فى أرباح الشركات القابضة طبقاً لحساب التوزيع المصادق عليه من الجمعية العامة على حسابات هذه الشركات بالجهاز المصرفي، وذلك فى حالة تخلفها عن السداد فى موعد غايته ستة أشهر من قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح».

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ربيع الآخر سنة ١٤٢٢هـ
(الموافق ٢٤ يونية سنة ٢٠٠١م).

حسنى مبارك

الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر (أ) فى ٢٤/٦/٢٠٠١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠١

فى شأن إنشاء مركز معلومات التجارة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش؛

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين؛

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بالأسماء التجارية؛

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة؛

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتعاون الاستهلاكى؛

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة؛

وعلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن إصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨؛

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ بأحكام الرقابة المالية للهيئات العامة الاقتصادية؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن والقياس والكيل؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان (بورصة ميناء البصل)؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم تجارة القطن فى الداخل؛

وعلى القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٤ بشأن اتحاد مصدرى القطن؛

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٦٢ بإلحاق بعض المصالح بوزارة التموين؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق فى الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة وتحديد اختصاصاتها؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٩٩ بتنظيم وزارة الاتصالات والمعلومات؛

باستخدام وسائل التقنية الحديثة بما يحقق السرعة والدقة بهدف الوفاء بمتطلبات المركز من المعلومات لإنجاز خدمات المعلومات لمن يطلبها من الأفراد والجهات المعنية المختلفة.

ثالثاً . تنمية الكوادر اللازمة لبناء قواعد المعلومات الدقيقة والكاملة عن نظم التجارة والسلع والخدمات والأسواق المحلية من جميع مصادرها في الداخل والخارج بوضع النظم القادرة على أداء خدمات المعلومات في هذا المجال وبما يدخل في اختصاصات وتحقيق أهداف وأغراض المركز.

رابعاً . إعداد ونشر البيانات بشكل منتظم عن حركة الصرف من مبيعات - ومخزون وأسعار - ومؤسسات جديدة.

(المادة الثالثة)

يقوم مركز معلومات التجارة بجميع الأنشطة والأعمال اللازمة لتحقيق أهدافه وأغراضه، وعلى الأخص ما يلي:

- ١ - بناء قواعد المعلومات المتكاملة والدقيقة وتحديثها باستمرار في مجال التجارة بجميع صورها ووسائلها في الأسواق المحلية.
- ٢ - التنسيق مع كافة الجهات المعنية داخلياً وخارجياً من خلال شبكات المعلومات المحلية والعالمية خاصة فيما يتعلق بالفرص التجارية بالنسبة للسلع التي تستوردها هيئة السلع التموينية وتتعامل فيها وزارة التموين والتجارة الداخلية.
- ٣ - التنسيق مع الجهات المعنية لعقد الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات والمعارض وإعداد النشرات والكتالوجات الورقية والألكترونية للإعلان عن أنشطة وخدمات المركز ونتائج بحوثه في مجال التجارة.
- ٤ - المشاركة في الأنشطة الدولية المرتبطة بمعلومات التجارة الداخلية بكافة أنواعها والتجارة الألكترونية

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨١ لسنة ١٩٩٩ بتنظيم وزارة التموين والتجارة الداخلية؛ وبناء على موافقة مجلس الوزراء؛

قرر:

(المادة الأولى)

ينشأ مركز يسمى (مركز معلومات التجارة) وتكون له الشخصية الاعتبارية العامة كهيئة اقتصادية عامة ويتبع وزير التموين والتجارة الداخلية ويكون مقره مدينة القاهرة، ويجوز للمركز إنشاء فروع له في المحافظات الأخرى.

(المادة الثانية)

يهدف مركز معلومات التجارة إلى تحقيق الأهداف والأغراض الآتية:

أولاً . توفير المعلومات الدقيقة والكاملة عن نظم التجارة والسلع والخدمات والأسواق والطاقت الإنتاجية المحلية والمؤسسات العامة في التجارة الداخلية بمراحلها ابتداء من تحرك المنتجات من المصانع وحتى وصولها إلى المستهلك الأخير وتسجل هذه المعلومات بجميع أنواعها وأشكالها باستخدام مختلف الوسائط المادية والألكترونية وتتاح هذه الخدمة للتجار والمصنعين والمستثمرين والباحثين والمتعاملين في مجال التجارة والصناعة والإنتاج باستخدام وسائل الاتصالات المباشرة واللاسلكية والألكترونية والفاكس وغيرها من الوسائل الحديثة لتحقيق فاعلية وكفاءة قطاعات الإنتاج والخدمات المحلية والاستغلال الأمثل لإمكاناتها ورفع الكفاءة التنافسية للاقتصاد القومي وتنمية الكوادر البشرية في هذه المجالات.

ثانياً . توفير وتعميق وتحديث قنوات الاتصال بين المراكز ومصادر المعلومات في الداخل في مجال السلع التي تستوردها هيئة السلع التموينية وتتعامل فيها وزارة التموين والتجارة الداخلية

٣ - الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية.

٤ - الاتحاد العام للصناعات.

٥ - جمعيات المستثمرين فى المناطق الصناعية.

ويجوز للمجلس أن يستعين بمن يراه من ذوى الخبرة فى مجالات عمل المركز، دون أن يكون لأى منهم صوت معدود.

ويصدر المجلس قراراته بأغلبية أصوات أعضائه، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس.

(المادة السابعة)

يختص مجلس الإدارة بإصدار كافة اللوائح ونظم العمل والقواعد المتعلقة بشئون المركز وهيكله التنظيمى ونظام تعامله مع الغير، وأساليب مباشرته لنشاطه كمركز له طبيعة خاصة، وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية وفى إطار القانون الصادر باعتماد موازنة المركز وبمراعاة الأحكام القانونية التى تخضع لها الهيئات الاقتصادية ويكون له متابعة تنفيذ أهدافه وإعداد تقارير سنوية عن سير العمل للجهات المؤسسة.

ويحدد مجلس الإدارة دور كل من الجهات المشاركة فى مجلس إدارة المركز فى بناء مقوماته المادية والفنية وتدعيمها، كما يضع مجلس الإدارة الأسلوب الأمثل لإدارة المركز وفقاً للنظام العام المتبع فى إدارة الهيئات الاقتصادية وللمركز أن يتعاقد مع الجهات المتخصصة لتنفيذ بعض أنشطته وفقاً لمعايير الكفاءة والفاعلية المستهدفة.

ويعين المجلس مديراً للمركز يمثل أمام القضاء وفى صلاته بالغير، كما يحدد مسئولياته واختصاصاته ومعاملته المالية، للمجلس دعوته لحضور جلساته دون أن يكون له صوت معدود.

(المادة الثامنة)

تكون موارد المركز من :

- ١ - مساهمة الخزانة العامة والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى فى رأس مال المركز والتى يتفق عليها مع وزيرى المالية والتخطيط.

وكذلك دراسات الجدوى للمشروعات وبحوث التسويق والمتعلقة بتحقيق أهداف المركز وحماية الملكية الفكرية الألكترونية وضمان سرية وأمن المعلومات المتعلقة بها.

٥ - التنسيق مع الغرف التجارية والصناعية وشركات التأمين والقطاع المصرفى لتأمين صحة العمليات التى تتم عن طريق الإنترنت فى مجال التجارة الألكترونية.

(المادة الرابعة)

مع عدم الإخلال بسرية البيانات المحددة فى القوانين المختلفة، تلتزم جميع الوزارات والمصالح والمحافظات وشركات قطاع الأعمال العام والخاص والجامعات والكليات ومراكز البحوث والاتحادات والجمعيات والبنوك والغرف التجارية والصناعية وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين بتزويد مركز معلومات التجارة بما يطلبه من بيانات وإحصاءات وبحوث ودراسات متعلقة بالنشاط التجارى وتنمية حركة التجارة والاستثمار وتكون لازمة لتحقيق أهدافه وأغراضه طبقاً للخطة التى يتم وضعها لتوفير المعلومات اللازمة للمركز.

(المادة الخامسة)

يصدر الهيكل التنظيمى لمركز معلومات التجارة من التقسيمات الرئيسية والفرعية بقرار من مجلس الإدارة كما تعتمد اللوائح المالية والإدارية ولوائح العاملين الخاصة بالمركز وذلك دون التقيد باللوائح والقواعد الحكومية ومع الالتزام بالقانون الصادر باعتماد موازنة المركز والأحكام العامة المنظمة للهيئات الاقتصادية.

(المادة السادسة)

يكون للمركز مجلس إدارة من ٧ أعضاء ويشكل برئاسة وزير التموين والتجارة الداخلية، وعضوية ممثلين عن كل من الجهات الآتية:

- ١ - وزارة التموين والتجارة الداخلية.
- ٢ - وزارة الاتصالات والمعلومات.

(المادة الثانية عشرة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ صفر سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ١٠ مايو سنة ٢٠٠١ م).

حسنى مبارك

* الجريدة الرسمية العدد ١٩ تابع في ١٠/٥/٢٠٠١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠١ (*)

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

لقانون تنظيم الجامعات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم

٤٩ لسنة ١٩٧٢؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥؛

وعلى ما عرضه وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى

مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة؛

قرر:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الرابعة من المادة (٢٧١) أولاً من

اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها

النص الآتى:

«ويعفى المعيدون والمدرسون المساعدون وسائر

القائمين بالتدريس بالجامعات والكليات والمعاهد العليا

التابعة لوزارة التعليم العالي وطلاب منح التفرغ

للدراستات العليا بالجامعات من أداء هذه الرسوم مع

الاستفادة من هذه الخدمات».

٢ - التبرعات والمعونات والهبات التى ترد من

الأشخاص الطبيعية والاعتبارية المحلية والإقليمية

والدولية، التى يصدر بقبولها قرار من مجلس الإدارة.

٣ - المبالغ التى يحصل عليها المركز مقابل الخدمات

التى يؤديها للغير.

٤ - عائد استثمارات أموال المركز.

٥ - أى موارد أخرى للمركز يقرها مجلس الإدارة.

وينشأ حساب خاص للمركز فى أحد البنوك

الوطنية تودع فيه هذه الموارد، ويتم الصرف من هذا

الحساب لمواجهة نفقات المركز وتحقيق أهدافه

وممارسة نشاطه.

(المادة التاسعة)

يكون رأس مال المركز مبلغ ٤ ملايين جنيه تساهم

فيه الجهات التالية، موزعاً كالاتى:

وزارة التموين والتجارة الداخلية (١٥ مليون جنيه)

وزارة الاتصالات والمعلومات (١٥ مليون جنيه)

كما يساهم الاتحاد العام للغرف

التجارية المصرية بمبلغ (١٠ مليون جنيه)

(المادة العاشرة)

تتم إدارة المركز على أساس اقتصادى ويكون للمركز

موازنة خاصة تشمل على إيراداته ومصروفاته، وتعد

على نمط موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، ويتحتم

تحقيق التوازن المالى فى الموازنة الجارية للمركز وتوفير

مقومات التوازن الطويل الأجل بالنسبة للموازنة

الرأسمالية.

وتبدأ السنة المالية للمركز وتنتهى مع بداية ونهاية

السنة المالية للدولة.

(المادة الحادية عشرة)

يخضع المركز لأحكام الرقابة المالية المقررة بالنسبة

للهيئات العامة الاقتصادية بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة

١٩٩٢ وقانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤

لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠٠١ م).

حسنى مبارك

* الجريدة الرسمية العدد ٢٣ في ٢٠٠١/٦/٧

ثالثاً: قرارات رئيس مجلس الوزراء؛

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٠١ (*)

في شأن إنشاء لجنة مراجعة وتدقيق البيانات

على مستوى جمهورية مصر العربية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز

المركزي للتنظيم والإدارة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١

في شأن إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق في الأجهزة

الإدارية للدولة والهيئات العامة واختصاصاتها؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢

في شأن استخدام الأجهزة الحكومية والقطاع العام

للحاسبات الإلكترونية ومستلزماتها؛

وعلى قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة

للتنمية الإدارية رقم ١ لسنة ١٩٩٢ في شأن إنشاء

وتنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة

مجلس الوزراء.

قرر:

(المادة الأولى)

تشكل لجنة دائمة لمراجعة وتدقيق البيانات على

مستوى الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة

برئاسة رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
بمجلس الوزراء، وعضوية:

ممثل لوزارة التخطيط والدولة للتعاون الدولي.

ممثل للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أربعة من أساتذة الجامعات، يتم اختيارهم بالتنسيق

بين رئيس اللجنة ورؤساء الجامعات. اثنين من خبراء

أمن المعلومات.

(المادة الثانية)

تستهدف اللجنة خلق الثقة في البيانات والمعلومات

التي تصدر عن الجهات الحكومية، وإزالة أسباب

التناقض والتضارب فيها والارتقاء بجودة البيانات

والمعلومات وزيادة الاعتماد عليها بما يسهم في دعم

القرار على المستوى القومي، وتلبية متطلبات التخطيط

والتنمية.

(المادة الثالثة)

تختص اللجنة بتحقيق المستهدف من إنشائها، ولها

على الأخص:

مراجعة ما تم تحقيقه وتنفيذه من أنشطة بخصوص

تكامل قواعد البيانات على المستوى القومي.

وضع الأسس والمعايير القياسية والضوابط التي

تضمن جودة البيانات واكتمالها وتأمينها وإزالة أسباب

التناقض بها.

مراجعة ودراسة التشريعات المتعلقة بتخزين وتداول

وتأمين ونشر البيانات والمعلومات بما يتماشى مع المفاهيم

الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة.

وضع أو تبني منهجية موحدة للتطبيق على نظم

المعلومات وقواعد البيانات في الجهات الحكومية.

حصر ومراجعة قواعد البيانات لدى الوزارات

والجهات الحكومية المختلفة.

مراجعة الأكواد ونظم التكويد المستخدمة في

الجهات المختلفة ووضع أساليب التحويل فيما بينها،

ووضع أو تبني نظام موحد للتطبيق في المستقبل.

والإحصاء، ووزارة التخطيط والدولة للتعاون الدولي، يرأسها ويدير شئونها رئيس يصدر بتعيينه قرار من رئيس اللجنة، محدداً معاملته المالية، ويكون مقرراً للجنة الدائمة.

(المادة السادسة)

تقدم اللجنة الدائمة تقارير دورية لرئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الأمانة الفنية، وما يقدم من اللجنة الموسعة واللجان الفرعية.

(المادة السابعة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢ صفر سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٢٦ أبريل سنة ٢٠٠١ م).

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ عاطف عبيد

* الوقائع المصرية العدد ٩٩ فى ٦ / ٥ / ٢٠٠١

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٨١٦ لسنة ٢٠٠١ (*)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر

بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤ لسنة

١٩٨١ المعدل بالقرار رقم ٨١١ لسنة ١٩٨٢؛

وبناء على ما عرضه وزير الدولة للتنمية الإدارية؛

قرر:

(المادة الأولى)

ووفق على استمرار العمل بأحكام قرار رئيس

مجلس الوزراء رقم ٢٤ لسنة ١٩٨١ المشار إليه على أن

يقوم الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالموافقة على النقل

من مجموعة الخدمات المعاونة التى تم تدريبها تدريباً

تحويلياً إلى المجموعة الحرفية فى الجهات الإدارية التى

وضع تعاريف كاملة ودقيقة للبيانات والمؤشرات والمعلومات المتداولة فى كل قطاع أو وزارة وتعميم ذلك على المستوى القومى.

تحديد المصادر الأولية لكل بيان.

تحديد مسئولية وأساليب ودورية جمع ومراجعة

وتحديث البيانات.

إعداد وإصدار دليل بيانات قومى موحد استناداً إلى

معايير قياسية.

وضع وتحديد أساليب وآليات تدفق وتبادل

البيانات والمعلومات داخل الجهة الواحدة وبين الجهات

بعضها البعض وخاصة أساليب التداول والتبادل

الإلكترونى.

وضع وتحديد أساليب وآليات ومحددات

نشر البيانات والمعلومات سواء فى وسائل

الإعلام أو الإنترنت.

دراسة متطلبات التنمية الشاملة من البيانات

والمعلومات والمؤشرات ووضع الآليات اللازمة لبناء

قواعد البيانات القومية التى تحقق ذلك وضمان تحديثها

وجودتها واعتماديتها.

(المادة الرابعة)

تعاون اللجنة الدائمة فى مهامها لجنة موسعة تضم

ممثلين للوزارات والأجهزة والهيئات المعنية بتنفيذ هذا

القرار، يصدر بتشكيلها قرار من رئيس اللجنة الدائمة،

بناء على ترشيح الجهات المشار إليها.

كما تشكل بكل وزارة أو جهاز أو هيئة معنية لجنة

يرأسها ممثل الجهة فى اللجنة الموسعة، وتكون مهمتها

تنفيذ القرارات التى تصدر عن اللجنة الدائمة واللجنة

الموسعة.

(المادة الخامسة)

تكون للجنة الدائمة واللجنة الموسعة، أمانة فنية،

يتم اختيار العاملين فيها، من مركز المعلومات

ودعم اتخاذ القرار والجهاز المركزى للتعبئة العامة

Diploma Di Superamento dell'Esame di stato Conclusivo del corso di studio di Liceo Scientifico.

وتعادل شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية.

المادة الثانية- على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار، وينشر في الوقائع المصرية.

وزير التربية والتعليم
دكتور/ حسين كامل بهاء الدين

* الوقائع المصرية العدد ١١٣ في ٢٢/٥/٢٠٠١

وزارة المالية

قرار وزاري رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠٠١ (*)

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣؛

وعلى قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦؛

قرر:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (٢٦) من قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه النص الآتي:
مادة (٢٦) :

١ - لا يجوز نقل ملكية الأصناف المعفاة كلياً أو جزئياً أو المتمتعة بتخفيضات في التعريفات الجمركية أو التي أخضعت لحكم المادة (٤) من قانون الإعفاءات الجمركية، وذلك لغير من تم الإفراج عن تلك الأصناف باسمه.

تعانى من عجز في هذه النوعية من العمالة ويوجد بها فائض من العاملين بمجموعة الخدمات المعاونة، وذلك مع مراعاة أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ (الموافق ١٤ يونية سنة ٢٠٠١ م).

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ عاطف عبيد

* الوقائع المصرية العدد ٢٦ في ٢٨/٦/٢٠٠١

رابعاً : قرارات الوزراء :

وزارة التربية والتعليم

قرار وزاري رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠١ (*)

بتاريخ ٢٠٠١/٥/٨

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته؛

وعلى محضر اجتماع لجنة معادلة المؤهلات الوطنية بتاريخ ١٩٦٧/٨/٢١ والمعتمد منا في ١٩٦٧/٩/٢١؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٢؛

وعلى موافقتنا بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٨؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٩ بتاريخ

٢٠٠١/٢/٢٢؛

قرر:

المادة الأولى - تغيير المسمى الرسمي لشهادة

الثانوية الإيطالية - القسم العلمي

(al Diploma Di Maturità Scientifica).

ليصبح على النحو التالي :

والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥؛

قرار: (المادة الأولى)

تمنح العلاوة الخاصة الشهرية المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ المشار إليه آنفاً للعاملين داخل جمهورية مصر العربية الدائمين والمؤقتين بمكافآت شاملة بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والعاملين بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة، وذوو المناصب العامة والربط الثابت.

(المادة الثانية)

تُحسب العلاوة الخاصة الشهرية المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار والمقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ بواقع (١٠٪) من الأجر الأساسي أو المكافأة الشاملة المستحقة للعامل في ٣٠/٦/٢٠٠١ أو عند التعيين لمن يعين بعد هذا التاريخ، ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل، ولا تخضع هذه العلاوة لأية ضرائب أو رسوم.

ولا يعتد عند حساب هذه العلاوة بأية مكافآت أو رواتب إضافية أو بدلات أو علاوة اجتماعية أو علاوة إضافية أو بالعلاوات الخاصة المقررة بالقوانين أرقام ٨٥ لسنة ١٩٩٦، ٨٢ لسنة ١٩٩٧، ٩٠ لسنة ١٩٩٨، ١٩ لسنة ١٩٩٩، ٨٤ لسنة ٢٠٠٠.

(المادة الثالثة)

لا تصرف العلاوة الخاصة الشهرية المقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ المشار إليه للعاملين الآتي بيانهم:

(أ) العاملون الذين يعملون في الخارج في مختلف الجهات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار.

٢ - يقصد بالاستعمال في غير الغرض الذي تقرر الإعفاء أو التيسير الجمركي من أجله استخدام الأشياء بواسطة نفس الشخص الذي تقرر له الإعفاء أو التيسير ولكن في غير ما تقرر له، أو بواسطة أشخاص أو جهات غير التي تقرر لها الإعفاء أو التيسير، ويعتبر الاستخدام على ذلك الوجه مخالفة جمركية تطبق بشأنها حكم المادة (١١٨) من قانون الجمارك.

٣ - في حالة التصرف في مشروع بكامله أو أيلولته للغير أو تخارج المستوردين منه، يكون للجمارك حق تتبع الأشياء المعفاة في هذا المشروع تحت أي يد بغرض التحقق من استخدامها في الغرض الذي أعفيت من أجله طوال مدة حظر التصرف.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.
صدر في ٢٩/٤/٢٠٠١.

وزير المالية

دكتور / مدحت حسنين

* الوقائع المصرية العدد ٩٤ تابع في ٢٩/٤/٢٠٠١

وزارة المالية

قرار وزاري رقم ٦٩٤ لسنة ٢٠٠١ (*)

بقواعد صرف العلاوة الخاصة الشهرية

المقررة وفقاً للقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠١ بزيادة المعاشات العسكرية وتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين

ولا يستحق هذه العلاوة العمال التابعون للمقاولين أو لمتعهدى أداء أشغال أو أعمال معينة.

(المادة السادسة)

في حالة الجمع بين المعاش ودخل من العمل في إحدى الجهات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار، يكون صرف العلاوة الخاصة والزيادة في المعاش التي تقررت بالقانونين رقمي ١٩، ٢٠ لسنة ٢٠٠١، وفقاً للضوابط التالية:

أولاً، إذا كان العامل مستحقاً لمعاش عن نفسه ويقل سنه عن الستين تصرف له العلاوة الخاصة بتوافر شروط استحقاقها، وعلى جهة عمله أن تخطر جهة صرف المعاش بذلك، فإن كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة في المعاش زيد المعاش بمقدار الفرق بينهما، أما إن كانت العلاوة تساوي الزيادة في المعاش أو تزيد عنها فلا تصرف له الزيادة في المعاش.

وبالنسبة لحالات العاملين من أصحاب المعاشات العسكرية التي يوقف فيها صرف المعاش، لا تدخل العلاوة الخاصة ضمن العناصر التي تستبعد عند تحديد جزء المعاش الواجب صرفه.

ثانياً، إذا كان العامل مستحقاً لمعاش عن نفسه وبلغ سن الستين أو جاوزها تصرف له الزيادة في المعاش، فإن كانت هذه الزيادة أقل من العلاوة الخاصة أدى إليه الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها بعد الحصول على بيان رسمي من الجهة القائمة بصرف المعاش بقيمة الزيادة المستحقة له.

ثالثاً، إذا كان العامل مستحقاً لمعاش عن الغير يحق له الجمع بين العلاوة الخاصة والزيادة في المعاش بمراعاة أحكام قانون التأمين الاجتماعي وقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بحسب الأحوال.

(المادة السابعة)

يخصم بالعلاوة الخاصة الشهرية المقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ المشار إليها على

(ب) العاملون المعارون للعمل خارج البلاد أو للعمل بالداخل لغير الجهات المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القرار.

(ج) العاملون الموجودون بالداخل في إجازة خاصة بدون مرتب.

(د) من لا يتقاضى مرتبه في الداخل من العاملين الموجودين بالخارج في إجازات خاصة أو إجازات أو منح دراسية أو بعثات، وذلك طوال مدة الإجازة أو المنحة أو البعثة.

وتصرف العلاوة للبعثات المشار إليها آنفاً عند العودة من العمل في الخارج أو الإعارة أو الإجازة أو المنحة أو البعثة، وذلك اعتباراً من تاريخ تسلمهم العمل بالداخل وعلى أساس الأجر الأساسي في ٣٠/٦/٢٠٠١ أو عند التعمين لمن يعين بعد هذا التاريخ، ووفقاً للقواعد المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القرار.

(المادة الرابعة)

يكون صرف العلاوة الخاصة الشهرية بالنسبة للمنتدبين والمعارين، على النحو التالي:
المنتدبون تصرف لهم العلاوة الخاصة من الجهة المنتدبين منها.

المعارون للعمل بالجهات المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القرار، تصرف لهم العلاوة الخاصة من الجهة المعارين إليها.

(المادة الخامسة)

تصرف العلاوة الخاصة للعاملين المؤقتين بالشروط التالية:

١ - أن يكون قد صدر بشأنهم قرار من السلطة المختصة.

٢ - أن يتم الخصم بالعلاوة المذكورة على الاعتمادات التي يخصم عليها بأجورهم، وذلك تحت عنوان (العلاوة الخاصة).

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ
١١/٣/٢٠٠١؛

قرر: (المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الثالثة من قرار وزيرة التأمينات
والشئون الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه،
النص الآتى:

«يراعى فى العلاوة التى تم إضافتها إلى أجر
الاشتراك الأساسى عند تحديد أجر تسوية معاش تأمين
الشيخوخة والعجز والوفاء المستحق فى حالات بلوغ
سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة، ما يلى:

١ - فى الحالات التى يتحدد فيها أجر تسوية المعاش
بمتوسط الأجور التى أدت على أساسها الاشتراكات
تضاف العلاوة إلى أجر فترة المتوسط السابقة على
إضافة العلاوة إلى أجر الاشتراك الأساسى.

٢ - فى الحالات التى يتحدد فيها أجر تسوية المعاش
بغير متوسط الأجور التى أدت على أساسها
الاشتراكات وبغير أجر الاشتراك الأخير تضاف
إلى أجر التسوية العلاوة التى تم إضافتها لأجر
الاشتراك الأساسى بما لا يتجاوز الحد الأقصى لأجر
الاشتراك، ويسرى ذلك فى شأن حالات انتهاء
الخدمة نتيجة إصابة عمل بالنسبة للمعاملين
بكادرات خاصة، وذلك فى حالة تسوية المعاش،
وفقاً للقوانين الخاصة بها.

٣ - فى الحالات التى يتحدد فيها أجر تسوية المعاش
على أساس أجر الاشتراك الأخير تتم التسوية على
أساس هذا الأجر وبما لا يتجاوز الحد الأقصى لأجر
الاشتراك.

ويراعى فى تطبيق البندين (١ و ٢) ألا تزيد قيمة
العلاوة على ٢٥ جنيهاً شهرياً.

وفى جميع الأحوال يراعى أن يكون المؤمن عليه
مشاركاً عن العلاوة الخاصة فى تاريخ انتهاء خدمته».

اعتمادات الباب الأول «الأجور» بموازنة كل جهة
بالمجموعة (١) أجور وبدلات ومزايا نقدية بالبند (٧)
مزايا نقدية تحت عنوان خاص باسم «العلاوة الخاصة».
وعلى الجهات الداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة
(جهاز إدارى - وحدات الإدارة المحلية - هيئات خدمية)
موافاة وزارة المالية فى موعد غايته آخر يناير ٢٠٠٢
بموقف الصرف الفعلى واحتياجاتها لتعزيز الباب الأول
«الأجور» بعد استنفاد وفوره فى حدود ما لا يتجاوز
قيمة هذه العلاوة.

ويسرى هذا الحكم على الهيئات الاقتصادية.

(المادة الثامنة)

على الجهات المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة
لصرف العلاوة الخاصة الشهرية المقررة فى المادة الأولى
من القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ فى مواعيدها، وذلك
بمراعاة أحكام هذا القرار وزارى.

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية.
صدر فى ١٦/٦/٢٠٠١.

وزير المالية

دكتور / مدحت حسنين

* الوقائع المصرية العدد ١٣٤ تابع فى ١٧/٦/٢٠٠١

وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية

(قطاع التأمينات)

قرار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١ (*)

بتعديل بعض أحكام القرار وزارى رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٠

بشأن أجر الاشتراك المتغير

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؛

وعلى قرار وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية رقم
٦٣ لسنة ٢٠٠٠ بشأن أجر الاشتراك المتغير؛

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٠/٧/١.

تحريراً في ٢٠٠١/٣/١١

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية
دكتورة / أمينة الجندى

* الوقائع المصرية العدد ١٠٢ في ٢٠٠١/٥/٩

قرارات

وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

قرار وزارى رقم ٢٣٩ لسنة ٢٠٠١ (*)

بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٦

وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وتعديلاته؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٩٧ بمسئوليات وتنظيم وزارة التعليم العالي؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٨٧ بإصدار لائحة المعاهد التابعة والخاضعة لوزارة التعليم العالي؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٧٠ بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٩ بإنشاء المعهد العالى لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة بالمعادى؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٥ بالأحكام والضوابط بشأن المعاهد العالية والمتوسطة الخاصة الخاضعة لإشراف الوزارة؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٣٤ بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٠ بالأحكام والضوابط فى شأن المعاهد العالية والمتوسطة الخاصة الخاضعة لإشراف الوزارة؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣ بتاريخ ٢٠٠١/١/٦

بتغيير اسم المعهد العالى لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة بالمعادى ليصبح المعهد العالى للأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة بالمعادى؛

وعلى الطلب المقدم من المعهد العالى للأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة بالمعادى بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٨؛

وعلى موافقة لجنة قطاع المعاهد التجارية والدراسات العامة بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٠؛

وعلى ما عرضه السيد رئيس قطاع التعليم؛

قرر:

مادة ١. تنشأ شعبة نظم المعلومات الإدارية بالمعهد العالى للأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة بالمعادى التابع لجمعية الأكاديمية الحديثة بالمعادى.
مادة ٢. تبدأ الدراسة بهذه الشعبة اعتباراً من العام الدراسى (٢٠٠١/٢٠٠٢).

مادة ٣. يتم قبول الطلاب بالشعبة عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد العالية.

مادة ٤. تسير خطة الدراسة بالشعبة وفقاً لخطة الدراسة المعتمدة من لجنة قطاع المعاهد التجارية والدراسات العامة بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٨.

مادة ٥. مدة الدراسة بالشعبة أربع سنوات دراسية يمنح من يجتازها بنجاح درجة البكالوريوس فى العلوم الإدارية ويعتمد هذا المؤهل من السيد الأستاذ الدكتور الوزير.

مادة ٦. يقبل بهذه الشعبة الحاصلون على المؤهلات الآتية:

شهادة الثانوية العامة بقسميها العلمى والأدبى وما يعادلها من الشهادات العربية والأجنبية.

شهادة الثانوية التجارية نظام (٣ ، ٥) سنوات.

شهادة الثانوية الصناعية نظام (٣ ، ٥) سنوات.

شهادة الثانوية الزراعية.

مادة ٧. تخضع امتحانات الشعبة لإشراف وزارة التعليم العالى.

قـرـر:

مادة ١. تعديل المادة (١)، (٣) من القرار الوزاري رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٩ على النحو التالي:

مادة (١) تعدل كلمة معهد وتصبح أكاديمية أخبار اليوم بمدينة السادس من أكتوبر وتتبع جمعية الصحافة للخدمات التعليمية والاجتماعية بدار أخبار اليوم.

مادة (٣) تعديل التقسيم الداخلي للأكاديمية من شعبة إلى قسم على النحو التالي:

١ - قسم تكنولوجيا الصحافة ومدة الدراسة به أربع سنوات دراسية ويمنح من يجتازها بنجاح درجة البكالوريوس.

٢ - قسم هندسة الإنتاج وتكنولوجيا الطباعة ومدة الدراسة به خمس سنوات دراسية ويمنح من يجتازها بنجاح درجة البكالوريوس.

ويعتمد هذا المؤهل من السيد الأستاذ الدكتور الوزير.

مادة ٢. ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية.

مادة ٣. على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغى كل ما يخالف ذلك.

وزير التعليم العالي

والدولة للبحث العلمي

دكتور/ مفيد محمود شهاب

* الوقائع المصرية العدد ١٢٦ تابع في ٧/٦/٢٠٠١

قرارات

وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

قرار وزاري رقم ٣٧٣ لسنة ٢٠٠١ (*)

وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة ولائحته التنفيذية؛ وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وتعديلاته؛

مادة ٨. ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية.

مادة ٩. على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار من تاريخ صدوره.

وزير التعليم العالي

والدولة للبحث العلمي

دكتور/ مفيد محمود شهاب

* الوقائع المصرية العدد ١٣١ تابع في ١٣/٦/٢٠٠١

وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

قرار وزاري رقم ٦٤٨ لسنة ٢٠٠١ (*)

بتاريخ ١٥/٥/٢٠٠١

وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وتعديلاته؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٩٧ بمسؤوليات وتنظيم وزارة التعليم العالي؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٨٧ بإصدار لائحة المعاهد التابعة والخاضعة لوزارة التعليم العالي؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٥ بالأحكام والضوابط في شأن المعاهد العالية والمتوسطة الخاصة الخاضعة لإشراف الوزارة؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٩ بإنشاء معهد أكاديمية أخبار اليوم للهندسة وتكنولوجيا الطباعة والصحافة بمدينة السادس من أكتوبر وتتبع جمعية الصحافة للخدمات التعليمية والاجتماعية بدار أخبار اليوم؛

وعلى الطلب المقدم من رئيس مجلس إدارة أكاديمية أخبار اليوم بتاريخ ٦/٥/٢٠٠١؛

وعلى ما عرضه السيد رئيس قطاع التعليم؛

مادة ٧. ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية.
مادة ٨. على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار
من تاريخ صدوره.

وزير التعليم العالي
والدولة للبحث العلمي
دكتور/ مفيد محمود شهاب

* الوقائع المصرية العدد ٩٦ تابع في ٢٠٠١/٥/٢

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠٠١ (*)

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

لقانون سوق رأس المال

الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر
بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال
الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم

١٣٥ لسنة ١٩٩٣؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة
لسوق المال؛

قرر:

(المادة الأولى)

تضاف للمادة (٢٠٥) من اللائحة التنفيذية لقانون
سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فقرة ثانية نصها
الآتى:

«إذا كان التظلم من القرارات الإدارية الصادرة من
الهيئة إعمالاً لأحكام المادتين (٣٠)، (٣١) من القانون
المشار إليه فإن هذه القرارات لا يبدأ تنفيذها قبل البت
فى التظلم أو انقضاء مواعيد التظلم المنصوص عليها فى
المادة (٣٢) من القانون المشار إليه».

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٩٧
بمسئوليات وتنظيم وزارة التعليم العالى؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٨٧ بإصدار
لائحة المعاهد التابعة والخاضعة لوزارة التعليم العالى؛
وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٥
بالأحكام والضوابط بشأن المعاهد العالية والمتوسطة
الخاصة الخاضعة لإشراف الوزارة؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٣٤ بتاريخ
١٠/٢/١٩٩٨ بالأحكام والضوابط فى شأن المعاهد
العالية والمتوسطة الخاصة الخاضعة لإشراف الوزارة؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٣٣ بتاريخ
٢٧/١٠/١٩٨٨ بإنشاء المعهد التكنولوجى العالى
بمدينة العاشر من رمضان؛

وعلى الطلب المقدم من المعهد التكنولوجى بمدينة
العاشر من رمضان بشأن إنشاء شعبة حاسب آلى بالمعهد؛
وعلى موافقة لجنة قطاع المعاهد التجارية والدراسات
العامة بجلسة ٢٧/٢/٢٠٠١؛

وعلى ما عرضه السيد رئيس قطاع التعليم؛

قرر:

مادة ١. تنشأ شعبة علوم الحاسب بالمعهد
التكنولوجى العالى بمدينة العاشر من رمضان.

مادة ٢. تسير خطة بالدراسة بالشعبة طبقاً لخطة
الدراسة التى تطبق بكليات الحاسبات بالجامعات المصرية.

مادة ٣. مدة الدراسة بالشعبة أربع سنوات دراسية
يمنح من يجتازها بنجاح درجة البكالوريوس ويعتمد هذا
المؤهل من السيد الأستاذ الدكتور الوزير.

مادة ٤. يقبل بهذه الشعبة الطلاب الحاصلون على
شهادة الثانوية العامة (شعبة رياضة).

مادة ٥. يقبل طلاب هذه الشعبة عن طريق مكتب
تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد.

مادة ٦. تخضع امتحانات الشعبة لإشراف وزارة
التعليم العالى.

(المادة الثانية)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (٢٠٨) من اللائحة التنفيذية المشار إليها النص الآتى:

«يقوم المكتب بعرض التظلم فور وروده على رئيس اللجنة لاتخاذ إجراءات عرضه عليها وتحديد تاريخ لنظره يخطر به المتظلم بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول للحضور أمام اللجنة بنفسه أو بنائب عنه أو بمن يمثله، فإذا كان المتظلم شركة من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية أو كان التظلم يتعلق بإحدى هذه الشركات، فعلى اللجنة - بناءً على طلب الشركة - أن تدعو لحضور جلسة نظر التظلم مندوب عن الجمعية المهنية للأوراق المالية التى تشترك فيها الشركة، وللجنة أن تطلب من ذوى الشأن ما تراه من إيضاحات ومستندات».

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ويلغى كل حكم يخالفه.
صدر فى ١٥ / ٥ / ٢٠٠١.

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

د. يوسف بطرس غالى

* الوقائع المصرية العدد ١٠٨ تابع (أ) فى ١٦ مايو ٢٠٠١

خامساً : الكتب الدورية :

كتاب دورى رقم (٣) لسنة ٢٠٠١
بشأن

تطوير اختصاصات التقسيم التنظيمى للتوثيق والمكتبات
بمراكز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار
بالوحدات الإدارية المختلفة

فى إطار حرص الدولة على التأصيل التاريخى لتراث الوطن باعتباره أحد المقاييس الرئيسية للحكم على حضارة الشعوب، فقد أوصى مجلس الوزراء بجلسته المعقودة بتاريخ ٨ / ١ / ٢٠٠١ بإنشاء مركز مواز

للوثائق بكل وزارة يتولى مراجعة وإفراز وفهرسة كافة الوثائق وتطبيق التعريف الخاص بدرجات السرية لتحديد ما يمكن إعتباره وثيقة تسهيلاً وتيسيراً للعمل بدار الوثائق القومية لتحقيق الأهداف المنشودة من القانون.

ولما كان تقسيم التوثيق والمكتبات أحد مكونات البناء التنظيمى الحالى لمراكز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار الصادر بها كتاب دورى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ تنفيذاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق فى الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة.

وحيث تضمنت اختصاصات تقسيم التوثيق والمكتبات كافة الجوانب المتصلة بتجميع الوثائق، وفرزها وتسجيلها، وتوصيفها وإعداد فهرس موضوعية لها، مع التحليل العلمى لمحتوياتها وإعداد مستخلصات لها وكذلك استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة عند ممارسة أنشطة التوثيق.

لهذا فإنه تنفيذاً لتوصية مجلس الوزراء بخصوص الحفاظ على الوثائق القومية التى تهدف إلى صيانة تلك الوثائق وحمايتها من المخاطر المختلفة باعتبارها من الأدوات المهمة للمعرفة فإن ذلك يقتضى إضافة الاختصاص التالى إلى اختصاصات تقسيم التوثيق والمكتبات :-

* تطبيق التعريف الخاص بدرجات السرية لتحديد ما يمكن إعتباره وثيقة تسهيلاً وتيسيراً للعمل وذلك بالتنسيق مع دار الكتب والوثائق القومية.
والمرجو التفضل بالتنبيه على الوحدات التابعة لسيادتكم بمراعاة ما تقدم.

وتفضلوا بقبول وافر تحياتى وخالص تقديرى.

وزير الدولة للتنمية الإدارية

« دكتور / محمد زكى أبو عامر »

صدر في ٢٧/٥/٢٠٠١

كشف التوزيع: السادة:

- * نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء.
- * المحافظون.
- * رؤساء الهيئات العامة والأجهزة المستقلة.
- * مديرو مديريات التنظيم والإدارة بالمحافظات.
- * رؤساء وحدات التنظيم والإدارة بالوزارات والهيئات والمصالح.

كتاب دوري رقم (٤) لسنة ٢٠٠١

نظراً لما لوحظ من قيام مجهولين بتوزيع أوراق مكتوبة بخط اليد على الجهات الحكومية توحى بأن هناك إحصاء بأعداد العاملين الذين سوف يبلغون سن الخامسة والخمسين عاماً من الرجال، وسن الخمسين عاماً بالنسبة للسيدات على مدار السنوات القادمة، بما يوحى بأن هناك نية لإعادة النظر في سن انتهاء الخدمة، وإقرار نظام المعاش المبكر الاختياري الأمر الذي أثار بلبلة في نفوس العاملين.

وتؤكد وزارة التنمية الإدارية أن هذا الاتجاه ليس له أي أساس من الصحة، وأن السن القانونية لترك الخدمة تحكمه المواد (٩٥، ٩٥ مكرراً، ٩٥ مكرراً «١») من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والذي لم يمسّ التعديل منذ صدوره. وأن وزارة التنمية الإدارية لم تصدر أي قرارات أو تعليمات أو توجيهات أو طلبات حول هذا الموضوع، كما أنه ليس لدى الوزارة أية نية للتفكير في تعديل السن القانونية المقررة لترك الخدمة. كما أن وزارة التنمية الإدارية وأجهزتها ملتزمة تماماً بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وبكافة القوانين والقرارات واللوائح الخاصة والمبادئ المستقرة بخصوص موضوع السن القانونية المقررة لترك الخدمة والأوضاع المتعلقة بانتهاء الخدمة والتي تحكمها القواعد القانونية المطبقة

والسارية على العاملين دون أي تعديل.

لذا يرجى التنبيه على مسئولى شئون العاملين بالجهات التابعة لسيادتكم بحظر إعطاء أية بيانات حول هذا الموضوع أو غيره إلا بقرار صريح وقاطع من السلطة المختصة أو منا، مع إبلاغ النيابة العامة فوراً بمن يقوم بتوزيع هذه الاستمارات على العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة.

مع إحاطة جميع العاملين لديكم علماً بأن ما تم كان عملاً غير مشروع، وسوف تتم محاسبة المسئول عنه جنائياً وإدارياً.

وتفضلوا بقبول وافر تحياتي وخالص تقديري.

وزير الدولة للتنمية الإدارية

«دكتور/ محمد زكى أبو عامر»

صدر في ٣/٦/٢٠٠١

كشف التوزيع: السادة:

- * نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء.
- * المحافظون.
- * رؤساء الهيئات العامة والأجهزة المستقلة.
- * مديرو مديريات التنظيم والإدارة بالمحافظات.
- * رؤساء وحدات التنظيم والإدارة بالوزارات والهيئات والمصالح.

كتاب دوري رقم (٥) لسنة ٢٠٠١

بشأن

المبادئ الحاكمة لتنفيذ توصيات لجان التوفيق في المنازعات التي تكون للوزارات والأشخاص الاعتبارية العامة طرفاً فيها

تلاحظ لوزارة التنمية الإدارية ووزارة المالية أن بعض التوصيات الصادرة عن لجان التوفيق في المنازعات المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ قد صدرت دون مراعاة للمبادئ والإجراءات التي تحكم إصدارها.

(القواعد الأساسية) لتنفيذ توصيات لجان التوفيق في المنازعات

- ١ - تصدر السلطة المختصة تكليفاً لمثلَى الجهة الإدارية باللجان برفض جميع الطلبات التي تقدم للجان التوفيق في المنازعات إذا كانت لا تتفق مع المبادئ الحاكمة لعلاقة العاملين المالية والوظيفية بالإدارة التي يصدرها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وتبلغ بها الوحدات الإدارية المختلفة أو التي يترتب عليها عبء مالي إلا بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية على تدبير الإعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ التوصية في حالة صدورها.
- ٢ - لا يجوز للسلطة المختصة إعتماد توصيات اللجان إلا إذا كانت قد صدرت بالإجماع، كما لا يستقيم إعتماد التوصيات التي يترتب عليها أعباء مالية جديدة - حتى ولو كانت صادرة بإجماع الآراء إلا بعد التأكد من ورود ما يفيد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية قبل إصدارها ضماناً لإمكانية وضع التوصيات موضع التنفيذ.
- ٣ - يجب أن تتحقق السلطة المختصة من أن التوصية التي انتهت إليها اللجنة في أى منازعة قد استندت إلى الأسانيد القانونية القائمة عليها، وتأسست على أسباب ومبررات موضوعية ومنطقية مع ذكر لتلك الأسانيد والأسباب والمبررات الموضوعية وذلك وفقاً لحكم المادة التاسعة من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء لجان التوفيق في بعض المنازعات.
- ٤ - بالنسبة للتوصيات التي سبق وأن اعتمدها السلطة المختصة لأى سبب من الأسباب - دون مراعاة للقواعد - فإنه من البديهي أن السلطة المختصة لا يصح أن تعتمد أية توصية بالمخالفة للمبادئ المستقرة لعلاقة العاملين الوظيفية والمالية بالإدارة والمستمدة أساساً من أحكام القانون والمبادئ

هذا إلى جانب أن التوصيات الصادرة عن لجان التوفيق في المنازعات قد تضمنت عدداً من التوصيات التي تخالف المبادئ المستقرة التي تحكم شئون العاملين المالية والوظيفية وعلاقتهم بالإدارة، مما يهدد وحدة المعاملة بين العاملين بالجهاز الإدارى للدولة، كما يرتبط تنفيذها بترتيب أعباء مالية غير متوقعة على الموازنة العامة للدولة.

وعملأ على توفير متطلبات الصلاحية الكاملة لتنفيذ توصيات لجان التوفيق في المنازعات وضماناً لسلامة التطبيق بما يتفق مع مبادئ العدالة.

فقد تم إعداد بعض المبادئ الحاكمة لتنفيذ توصيات لجان التوفيق في المنازعات حرصاً على نجاح هذه التجربة وتوفير الضمانات الكفيلة بتحقيق أهدافها، ومن منطلق القاعدة الأساسية بأن يظل باب القضاء مفتوحاً أمام الصادر له توصية من لجنة التوفيق في المنازعات إعمالاً لحكم سيادة القانون.

والمرجو التفضل بالتنبيه على الوحدات التابعة لسيادتكم بمراعاة ما جاء بالمبادئ المرفقة بكل دقة لتنفيذ توصيات لجان التوفيق في المنازعات التي تكون الوزارات والأشخاص الاعتبارية العامة طرفاً فيها.

وتفضلوا بقبول وافر تحياتى وخالص تقديرى.

وزير المالية

الدولة للتنمية الإدارية

« دكتور / محمد ملاح حسن » « دكتور / محمد زكى أبو عامر »

صدر فى ٢٠٠١ / ٦ / ١٩

كشف التوزيع: السادة:

* نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

* المحافظون.

* رؤساء الهيئات العامة والأجهزة المستقلة.

* مديرو مديريات التنظيم والإدارة بالمحافظات.

* رؤساء وحدات التنظيم والإدارة بالوزارات والهيئات والمصالح.

إجراءات تنفيذ التوصيات:

١ - يشترط لمخاطبة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالمقترحات اللازمة لتنفيذ توصيات لجان التوفيق في المنازعات أن تكون تلك التوصيات متفقة مع المبادئ المستقرة المستمدة من أحكام القانون، وأن تكون معتمدة من السلطة المختصة ومستوفاة من ناحية تسيبها مع تحديد السند القانوني للنتيجة التي إنتهت إليها كل توصية، وأن تكون كذلك مستوفاة لموافقات وزارة المالية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المشار إليهما في البندين (١)، (٢)، مع التأكد من أنه قد حرر بعد اعتماد السلطة المختصة المحضر المثبت لموافقة الطرفين على التوصية والملحق بالمحضر الأصلي، وقد قام قلم الكتاب بالمحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها مقر لجنة التوفيق بوضع صيغة التنفيذ عليها.

وسوف يقوم الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة باتخاذ ما يلزم، وإخطار الجهة الطالبة برأى الجهاز، وما يفيد إحالة الموضوع إلى وزارة المالية لاتخاذ شئونها.

٢ - أما إذا كانت التوصية واردة دون اعتماد من السلطة المختصة، أو بعد اعتماد السلطة المختصة فقط، دون تحرير المحضر المثبت لموافقة الطرفين على التوصية والملحق بالمحضر الأصلي، أو لم يرقم قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها مقر لجنة التوفيق بوضع الصيغة التنفيذية عليها فسوف يقوم الجهاز بإعادة الموضوع إلى الجهة الإدارية مشفوعاً برأيه لإعادة العرض على السلطة المختصة شخصياً، وذلك على أساس أنه من البديهي أن السلطة المختصة لن تعتمد التوصية (في حالة عدم اعتمادها من قبل)، كما أنها سوف تطلب من ممثلها عدم التوقيع على المحضر الذي يأخذ حكم السند التنفيذي في حالة سبق توقيعها، وذلك على ضوء المبادئ الواردة في هذا الكتاب.

ويظل باب القضاء مفتوحاً أمام من صدرت له التوصية.

الأساسية التي قررها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو كان من شأن اعتمادها ترتيب أعباء مالية على الموازنة العامة للدولة إلا بعد إستيفاء الشرطين الواردين في البندين (١)، (٢).

على السلطة المختصة تكليف ممثلها في اللجنة بعدم التوقيع على المحضر المشار إليه في البند رقم (٥)، ويظل باب اللجوء إلى القضاء مفتوحاً لمن صدرت لصالحه التوصية التي يتم توثيق اعتمادها في المحضر المشار إليه.

٥ - بعد اعتماد التوصية من السلطة المختصة وقبول الطرف الآخر لها كتابة. يعاد الأمر إلى اللجنة المختصة، لإثبات ما تم الإتفاق عليه في محضر يوقع من الطرفين ويلحق بمحضرها، ويتولى قلم الكتاب بالمحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها مقر لجنة التوفيق وضع صيغة التنفيذ المنصوص عليها بالمادة (٢٨٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على محاضر اللجنة وأوراقها التي يجعل لها القانون قوة السند التنفيذي، وذلك تنفيذاً للمادة الثالثة من قرار وزير العدل رقم ٦٢٢٣ لسنة ٢٠٠٠ ببعض أحكام تنظيم العمل في لجان التوفيق في المنازعات.

ويكون للسلطة المختصة إذا كانت قد سبق لها الموافقة على التوصية قبل أن تأخذ قوة السند التنفيذي على النحو السابق، ثم استبان لها مخالفة ما جاء بالتوصية لأحكام القانون والمبادئ المستقرة، أو تبين لها عدم ورود موافقات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية على تدبير الإعتمادات المالية فإن لها أن تطلب من ممثلها في اللجنة عدم التوقيع على المحضر الذي له قوة السند التنفيذي حتى لا يترتب على نفاذ هذه التوصية ترتيب آثار مالية غير مستحقة، وبما يحقق الحفاظ على المال العام، تأكيداً لوحدة المعاملة أمام القاعدة القانونية الواحدة، ويظل باب القضاء مفتوحاً أمام الصادر له التوصية.

المحلات الصناعية للحزير والقطن (اسكو)

البيانات الأساسية

اسم الشركة :
تاريخ التأسيس :
الشكل القانوني :
القطاع :
المنتجات :
الأنشطة :
الخدمات :

المحلات الصناعية للحزير والقطن اسكو
١٩٤٠
شركة مساهمة مصرية تابعة لقطاع الأعمال العام
بهميم / قليوبية
بهميم / قليوبية
٢٧١٢١٧٠ بهميم
٢٢٠٢٤٨٥ - ٢٧٠٥٧٣٣ بهميم
٢٩٣٨٩٦٣ - ٢٩٣٩٧٦٣ القاهرة
غزل ونسيج وصباغة وطباعة وتجهيز القطن والصوف وتجارة القطن

المنتجات :

اسم المنتج	العلوان	شكل العبارة
الشراييل المصنوع	مستطرد / قليوبية	مكعب القطن
الشراييل الجديد	مستطرد / قليوبية	مكعب القطن
شراييل بهتيم	بهميم / قليوبية	مكعب القطن
شراييل القوي	القوي / قليوبية	مكعب القطن
مجموع النسيج	بهميم / قليوبية	مكعب القطن
تجهيزات القطن	مستطرد / قليوبية	مكعب القطن

الخدمات :

مبنى الإدارة :
مركز النقل والمواصلات :
١٥ شارع جواد حسنى / القاهرة
بهميم / قليوبية
مؤجر وغير مستغل بالكامل
مكعب القطن

محلات ومراكز التوزيع

الاسم	الموقع	المساحة	شكل العبارة
مكتب البيع المحلي معرض بهتيم معرض مزاي مكتب البيع بالإسكندرية	٩ شارع الحجازي الكبير / القاهرة شارع أسكو - بهميم أسفل كوبري مزاي شبرا الخيمة ٧٥ شارع سعد زهلول الإسكندرية	٢م ١٧٠ ٢م ٥٠ ٢م ٤٠ ٢م ٩٢	بالإيجار مملوك للشركة بالإيجار بالإيجار

منتجات الشركة

- غزل قطن ومطبوقة
- القطنية القطنية
- القطنية صوفية
- قطن تنجيد

المحلات الصناعية للحزير والقطن اسكو



اسكو

المركز الوتييس :

جواد حسنى - القاهرة

تليفون

٣٩٢٩٢٨ (٠٢)

تلكس

UN ٩٢٠٤٨

الإدارة العامة

كيس برید بهميم / قليوبية

رقم البرید ١٣٧٥٢

تليفون

٢٢٠٥٧٣٣ (٠٢) / ٢٢٠١٢٢٨ (٠٢)

فاكس

٢٢١٢١٧ (٠٢) (٠٠٢)

مكتب البيع المحلي

٩ شارع الحجازي - الأزهر بالقاهرة

تليفون ٥١٠٦١٤٩ (٠٢)

٥١٠٨٠٢٢ (٠٢)

منتجات التسيمة

الغزل

الخياط القطنية والمخلوطة

مسرحة ومشطنة

نسيج وترىكو

خيوط بولي استر ومخلوطة، خيوط مزوية ،

خيوط محروقة ومحروقة، خيوط فهران

المنسوجات

الأقمشة القطنية والمخلوطة ذات اللوق الرفيع

بولينيات ، لينوهات سادة ومقلبات وكاروهات

أقمشة ترركلين ، داكرون

ملايات (عريضة ، كنزة)

كريتون لا سادة ، ساتان)

الأقمشة الصوفية والمخلوطة (صيفية ، شتوية)



الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

● أنشئ الجهاز بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ .

(*) هدف الجهاز :

● تطوير مستوى الخدمة المدنية ورفع الكفاءة الانتاجية وتحقيق العدالة بين العاملين والتأكد من مدى تحقيق الأجهزة التنفيذية لمسئولياتها في ميدان الانتاج والخدمات .

(*) اختصاصات الجهاز :

● اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين وابداء الراى فى المشروعات المتعلقة بشئونهم قبل اقرارها .
● تطوير نظم شئون الخدمة المدنية .
● دراسة وتقييم الموقف التنظيمى لكافة الأجهزة الادارية وكذلك مواجهة مشروعات إنشاء الأجهزة الجديدة او تعديل الهياكل التنظيمية للأجهزة القائمة قبل اعتمادها من السلطة المختصة .

● وضع القواعد والنظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف فى الأجهزة الادارية وتطويرها ومراجعة مشروعات ترتيب وموازنات الوظائف للأجهزة الادارية قبل اعتمادها من السلطة المختصة واقتراح القواعد والاسس العامة التى تحكم نظام الحوافز وتقديم المعونة الفنية عند طلبها للأجهزة الادارية بالدولة فى مجال ترتيب وموازنة الوظائف .

● اعداد الدراسات الخاصة بمشروعات تطوير الادارة الحكومية بهدف اجراء تحسين سريع على الاسلوب الذى تؤدي به الخدمات للجماهير .

● اقتراح ومتابعة تنفيذ سياسات وخطط التدريب الادارى للعاملين بالدولة وتقدير الاعتمادات المالية اللازمة لها .

الاشتراكات والاراسلات

وقواعد النشر بالمجلة

المراسلات :

توجه المراسلات باسم الاستاذ / مدير تحرير مجلة التنمية
الادارية الجهاز المركزى للتنظيم والادارة - ١ طريق النصر - مدينة
نصر - القاهرة - ت : ٢٦٠٢٠٨٣

الاشتراكات :

الاشتراك السنوى داخل الجمهورية اثنى عشر جنيها شاملة
مصرفات البريد تسدد الاشتراكات نقدا او بشيك باسم السيد /
امين صندوق مجلة التنمية الادارية - الجهاز المركزى للتنظيم
والادارة (اعتبارا من ١٩٩٥/٧/١) .

الاعلانات :

يتفق عليها مع ادارة المجلة وفقا للشروط المحددة للاعلان بها
ولقائمة الاسعار المعتمدة من المجلس الاعلى للصحافة .

● قواعد النشر فى المجلة :

- تقبل ادارة المجلة نشر البحوث والدراسات والمقالات العلمية بعد فحصها واعتماد نشرها إذا توفرت فيها الشروط التالية :
- أن تكون ذات علاقة وثيقة برسالة المجلة التى صدرت من أجلها كمجلة علمية تهتم بموضوع التنمية الادارية .
- تكون اصول هذه الموضوعات مكتوبة حديثا ولم يسبق نشرها وتضيف المعلومات الجديدة المفيدة لفكر القارئ .
- تقسم الدراسات والبحوث والمقالات بالمنهج العلمى فى البحث والاسناد الموضوعى وتعد بلغة عربية سليمة وتكتب على الآلة الكاتبة .
- تعبر البحوث والدراسات عن رأى كاتبها ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلة ، وتقع مسئولية الآراء وصحة المعلومات والبيانات الواردة بها والمراجع المستند اليها عليهم شخصيا .
- كل ما ينشر أو يقبل للنشر فى المجلة لا يجوز اعادة نشره بآية طريقة من طرق النشر الا بإذن كتابى من ادارة المجلة .
- تنشر الموضوعات فى المجلة فى الموعد الذى تحدده ادارات المجلة ووفقا للسياسة التحريرية التى تحدد اولويات النشر .
- للمجلة الحق فى قبول او رفض نشر آية موضوعات ترد اليها ولا تلتزم برد الموضوعات التى لا يتم قبولها او نشرها .



الإدخار العائلي

أول برنامج في مصر يمنحك فرصة الإدخار بالتقسيط

الأسلوب المتميز للخدمات المصرفية



© inab badran

مع برنامج الإدخار العائلي الجديد وفر مبلغ
يبدأ من ٣٠٠ جنيه من دخلك الشهري
لتحصل على ٦٢١٠٠ جنيه بعد عشر سنوات
إختار مبلغ الإدخار والمدة الزمنية التي تناسبك.

للمزيد من المعلومات برجاء الإتصال بأقرب فرع لك
أو يمكنك الإتصال بالأرقام الآتية :

010 166 6050 / 010 166 6051 / 010 166 6052 / 010 166 6053
7911 770 / 7911 769 / 7911 767 / 7911 766 / 7911 763 - الإسكندرية 482 0525 (03)
ابتداء من ١٠ صباحاً حتى ٥ من بعد الظهر يومياً ماعدا الجمعة والسبت



من العطاء والتنمية والتقدم

فى عهد الرئيس

محمد حسني مبارك

فخر مصر وراى نهضتها * قائد مسيرة التنمية * رمز الحرية والديمقراطية

بكل معاني الإخلاص .. وأسعى آيات الحب

تقدم

مراكز مصر الطبية

بتهنئة خاصة لهذه المناسبة السعيدة على مصر

عشت لمصر .. وعاشت بك مصر زخراً للأمة العربية

مراكز طبية عالمية متخصصة للتشخيص والعلاج - إدارة المستشفيات والمراكز الطبية بأحدث النظم العالمية
تجهيزات طبية شاملة فى جميع التخصصات الطبية - مركز صيانة الاجهزة الطبية بأحدث وسائل التكنولوجيا
الدراسات والابحاث والندوات الطبية



د. عبدالفتاح زحان

